الدلائل والإشارات

على كشف الشبهات

للإمام محمد بن عبد الوهاب

تأليف

الشيخ صالح بن محمد الأسمري

اعتنى به

تركي بن عوض العتيبي

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالطائف

أضواء السلف

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي المزيني

الرياض - شارع سعد بن أبي وقاص - بجوار بنده - ص.ب ١٣١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١
تلفون وفاكس: ٢٣٢١٠٤٥ - محمول ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

المملكة العربية السعودية : مؤسسة الجريسي. ت: ٤٠٢٢٥٦٤
مصر : مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤
باقي الدول : دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَعْطَى وَأَجْزَل، وَمَنَّ فَأَفْضَل، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الخُلُقِ الأَفْضَل، والنَّعْتِ الأَكْمَل، وعَلى آلِهِ وأَصْحَابِهِ الكُمَّل، ومَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِ الصَّدْرِ الأَوَّل.

أَحْمَــدُ اللهَ فَــلا نِــدَّ لَــهُ ... بِيَـدِهِ الْخَيْـر مَـا شَـاءَ فَعَـلْ

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى ... نَاعِمَ الْبَالِ، وَمَنْ شَاءَ أَضَلْ

وبعد...

فقد كان الناس قبل مبعث النبي ﷺ حائدين عن سواء السبيل، وصراط الله المستقيم، فكثر فيهم الشرك والفساد، والجهل والإلحاد، والبغي والعناد، فبعث الله محمدًا ﷺ إلى الناس كافة عربهم وعجمهم بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، ففتح الله به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا.

(وتضمنت دعوته ﷺ غايتين:

الأولى: تقرير الدين والعقيدة والشريعة وتعلمها، وتعليمها، ونشرها، والعمل بها.

الثانية: حماية الدين والعقيدة والشريعة، والدفاع عنها، وبيان ما يخالفها.

وكل ذلك كان منهج القرآن الكريم، وعليه عمل النبي ﷺ، وأصحابه، وأئمة السلف.

فكتاب الله تعالى ـ القرآن الكريم ـ عني بالتحذير من الشرك والكفر والبدع والضلالة، وعرض شبهاتهم، وبيان فسادها، كقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[٣] كذلك جاءت آيات كثيرة في بيان عقائد أهل الأهواء والزيغ والضلال، وبيان فساد أصولهم، وكشف شبهاتهم الباطلة.

والسنة كذلك اشتملت على الكثير من ذلك في أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، كقوله: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»[٤] وإخباره عن دعاة الضلالة، وكذا عن الفتن، كقوله ﷺ: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» قالت عائشة رضي الله عنها: «يُحَذِّرُ مَا صَنَعوا»[٥].

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

(٤) رواه البخاري: (٧٣٢٠)، ومسلم: (٢٦٦٩).

(٥) البخاري: (٥٨١٥)، ومسلم: (٥٣١).

ثم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لما ظهرت الأهواء في آخر عهدهم، كالخوارج والشيعة والقدرية، تكلموا في بدعها، وأشخاصها على سبيل التحذير بالمناظرة وإقامة الحجة، والرد، والدفاع عن السنة، وكشف الباطل، وبيان زيف شبهاته، وتحصين الأمة من دعاته.

ثم التابعون، وتابعوهم، وأئمة السنة كانوا على هذا النهج، وكلما كثرت البدع والأهواء والفرق زادت عناية السلف بردها ومقاومتها، وتنوعت أساليبهم، وتعددت مناهجهم، فأنشأوا المصنفات والمؤلفات، ورووا الآثار في الرد والبيان وحماية الدين والدفاع عنه، والتصدي للبدع والضلالة والأهواء وأهلها)[١].

ومن تلك المؤلفات المباركة: كتاب [كشف الشبهات] للإمام الشيخ: محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد تضمن جوابًا لكثير من شبه المعارضين والمخالفين، وحماية للشريعة والذب عنها وما ذلك إلا امتدادًا وتأكيدًا لحفظ الله ـ عز وجل ـ لشرعه، يقول ابن الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال الله تعالى في وصف رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[٢]، وقال ـ عز وجل ـ فيما أوحاه لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[٣]، وهذا يقتضي أن شريعة رسول الله ﷺ لا تزال محفوظة، وسنته لا تبرح محروسة)[٤].

---

(١) من مقدمة «رسائل ودراسات في الأهواء والبدع» لناصر العقل، بتصرف.

(٢) سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤.

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٤) «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم» لمحمد بن إبراهيم بن الوزير: (١/ ٦٤).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (لما التبس الحق بالباطل، فصار في الدين من الحق ما يوجب قبوله، ومن الباطل ما يوجب رده، وصار كثير من الناس على طرفي نقيض، فإن الله يقيم من يذب عن دينه خلفًا لرسله، فينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل، ولو كره المشركون)[1].

ولذلك يجب الرد على أولئك المخالفين (الذين يبتدعون بدعًا تخالف الكتاب والسنة، ويلبسونها على الناس)[2]، ومعلوم أن (من أعظم أسباب ظهور الإيمان والدين، وبيان حقيقة أنباء المرسلين، ظهور المعارضين لهم من أهل الإفك المبين، كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴿١١٣﴾ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١١٤﴾ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[3]، وذلك أن الحق إذا جُحِدَ وعورض بالشبهات أقام الله البينات بما يظهره من أدلة الحق، وبراهينه الواضحة، وفساد ما عارضه من الحجج الداحضة وذلك بما يقيمه الله ـ سبحانه وتعالى ـ من الآيات والدلائل التي يظهر بها الحق من الباطل، والخالي من العاطل، والهدى من الضلال، والصدق من المحال، والغي من الرشاد، والصلاح من الفساد،

---

(١) انظر: «الفتاوى»: (١١/ ٤٣٤ ـ ٥٣٤).

(٢) انظر: «الفتاوى»: (٢٨/ ٣٣٢).

(٣) سورة الأنعام، الآيات: ١١٢ ـ ١١٥.

والخطأ من السداد، وهذا كالمحنة للرجال التي تميز بين الخبيث والطيب)[1]، ولهذا (لم ينه الشرع عن مناظرة المبطلين في أصول الديانة)[2]، بل (لمناظرة المبطل وكشف شبهاته فائدتان:

أحدهما: أن يُرَدَّ عن باطله ويرجع إلى الحق.

الثانية: أن يَنْكَفَّ شره وعداوته، ويتبين للناس أن الذي معه باطل)[3].

وينضاف إلى ما سبق الحالة السيئة التي وصل إلَيْهَا المسلمون في عهد الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في مختلف البلاد، وما كانوا عليه من فساد الاعتقاد، واستفحال الكفر والابتداع، يقول ابن غنام: (كان غالب الناس في زمانه ـ يعني: الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ متضمخين بالأرجاس، متلطخين بوضر الأنجاس، حتى قد انهمكوا في الشرك بعد حلول السُّنَّة المطهرة بالأرماس، وإطفاء نور الهدى بالانطماس . . .، فعدلوا إلى عبادة الأولياء والصالحين، وخلعوا ربقة التوحيد والدين، فَجَدُّوا في الاستغاثة بهم في النوازل والحوادث . . .، أحدثوا من الكفر والفجور والإشراك بعبادة أهل القبور، وصرف الدعاء لهم والنذور)[4].

ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ: (كان أهل عصره ومصره في تلك الأزمان قد اشتدت غربة الإسلام بينهم، وعفت آثار الدين لديهم، وانهدمت قواعد الملة الحنيفية، وغلب على الأكثرين ما كان عليه أهل الجاهلية، وانطمست أعلام الشريعة في ذلك الزمان، وغلب

---

(١) «الجواب الصحيح»: (١/ ٨٥ ـ ٨٧).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٥٠).

(٣) «الصواعق المرسلة»: (٤/ ١٢٧٦).

(٤) في «تاريخه» عن طريق كتاب «دعاوى المناوئين» لعبد العزيز العبد اللطيف: (ص ٧٠ ـ ٧١).

الجهل والتقليد والإعراض عن السنة والقرآن، وشب الصغير لا يعرف من الدين إلا ما كان عليه تلك البلدان، وهرم الكبير على ما تلقاه من الآباء والأجداد، وأعلام الشريعة مطموسة، ونصوص التنْزيل وأصول السنة فيما بينهم مدروسة)[1].

فجاء كتاب «كشف الشبهات» للإمام محمد رَحِمَهُ اللَّهُ كاشفًا للشبهات التي يتعلق بها ضُلاّل زمانه بل ومن بعدهم ممن حذا حذوهم. فكان كتابًا بديعًا في بابه، وحيدًا في محرابه.

لذا عكف على حفظه وفهمه دعاة التوحيد، واعتنى بشرحه وتوضيحه أهل العلم، ومن بين تلك الشروح شرح للشيخ: صالح بن محمد الأسمري، ولأهمية هذا الشرح[2] المبارك صح العزم على إخراجه مطبوعًا ليعم النفع به، وهاهنا مقدمتان أضعهما بين يدي هذا الشرح لا مندوحة عنها:

❊ المقدمة الأولى:

تتعلق بذكر ترجمة موجزة للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك من خلال المباحث التالية[3].

❊ أولاً: في اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن محمد بن أحمد بن راشد ابن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف بن عمر بن معضاد الوهيبي التميمي.

---

(١) كما في بعض رسائله. انظر: «دعاوى المناوئين»: (ص٧١).

(٢) الشرح المشار إليه، والمعتنى به كان سنة ١٤١٩هـ بجامع الدعوة بالحوية ـ بالطائف، وكان من إملاء الفؤاد.

(٣) جملة ما ضمّن في هذه المباحث مأخوذ من عدة كتب وأهمها: «تاريخ نجد» لابن غنام، و«عنوان المجد» لابن بشر، و«الدرر السنية» للشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

* **ثانيًا: في ولادته ونشأته:**

ولد رَحِمَهُ اللَّهُ في بلدة العيينة من بلاد نجد سنة ١١١٥هـ، ونشأ في بيت علم ودين، فوالده الشيخ عبد الوهاب قاضي العيينة ومفتيها، وكان عالمًا فقيهًا كريم الخلق حسن الطباع.

وكان جده الشيخ سليمان قاضي نجد عامة ومفتيها، وكان عالمًا جليلاً.

وعمه الشيخ إبراهيم كان عالمًا فاضلاً.

* **ثالثًا: في صفاته:**

كان رَحِمَهُ اللَّهُ حاد الفهم، وقَّاد الذهن، سريع الحفظ، فصيحًا فطنًا، ذا فهم وإدراك، وكان كثير الذكر لله عز وجل، ودائم التضرع له سبحانه وتعالى، محبًا للخير، كثير العفو والصفح.

ولقد وهبه الله عز وجل علو الهمة، وثبات العقيدة، وقوة العزيمة، وإخلاص العمل، وأصالة النسب، وبيت الفضل؛ مما جعله مؤهلاً ومقبولاً للقيام بمهمة التجديد في الدين بعد ما اندرست معالمه.

* **رابعًا: في طلبه للعلم ورحلاته:**

بدأ بطلبه للعلم مبكرًا، فحفظ القرآن الكريم قبل العاشرة، ثم تلقى عن والده مبادئ الدين وأصوله، فدرس عليه الفقه الحنبلي والتفسير والحديث.

وكان كثير المطالعة للكتب، وعني عناية خاصة بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ.

ثم رحل للحج وأخذ عن بعض علماء الحرم الشريف وتوجه للمدينة النبوية وأخذ عن علمائها، كما رحل إلى العراق وقصد البصرة واجتمع بعلمائها وأخذ عنهم، ثم لما أراد العودة مر بالأحساء واستفاد من علمائها.

* **خامسًا: في شيوخه:**

فيما يلي أورد أسماء بعض من درس عليهم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ ـ والده الشيخ: عبد الوهاب بن سليمان.

٢ ـ عمه الشيخ: إبراهيم بن سليمان.

٣ ـ الشيخ: عبد الله بن إبراهيم بن سيف النجدي.

٤ ـ الشيخ: محمد حياة السندي نزيل المدينة النبوية.

٥ ـ الشيخ: عبد الله بن فيروز أبو محمد الكفيف من الأحساء.

٦ ـ الشيخ: إسماعيل العجلوني بالمدينة النبوية.

٧ ـ الشيخ: عبد اللطيف العفالقي الأحسائي.

٨ ـ الشيخ محمد العفالقي الأحسائي.

٩ ـ الشيخ: شهاب الدين الموصلي قاضي البصرة.

١٠ ـ الشيخ: حسن الإسلامبولي من علماء البصرة.

١١ ـ الشيخ: محمد المجموعي البصري.

١٢ ـ الشيخ: عبد الله بن سالم البصري نزيل مكة.

* **سادسًا: في تلاميذه:** وهم كثير، ومنهم:

١ ـ أبناؤه: حسين، وعبد الله، وعلي، وإبراهيم.

٢ ـ الشيخ: حسين بن غنام.

٣ ـ الشيخ: عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ.

٤ ـ الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله الحصين.

٥ ـ الشيخ: حمد بن ناصر بن معمر.

٦ ـ الشيخ: سعيد بن حجي.

٧ ـ الشيخ: محمد بن سويلم.

٨ ـ الشيخ: عبد الرحمن بن خميس.

٩ ـ الشيخ: عبد الرحمن بن نامي.

١٠ ـ الشيخ: عبد الرحمن بن عبد المحسن أبا حسين.

* **سابعًا: في مؤلفاته ورسائله:**

ألف الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتبا ورسائل كثيرة، منها:

١ ـ كتاب التوحيد.

٢ ـ مسائل الجاهلية.

٣ ـ كشف الشبهات.

٤ ـ الأصول الثلاثة.

٥ ـ مختصر «سيرة النبي ﷺ».

٦ ـ مختصر «زاد المعاد».

٧ ـ مختصر «الإنصاف والشرح الكبير».

٨ ـ مختصر «المنهاج، الرد على الرافضة».

٩ ـ أصول الإيمان.

١٠ ـ كتاب «الكبائر».

١١ ـ كتاب «فضل الإسلام».

١٢ ـ آداب المشيء إلى الصلاة.

١٣ ـ مجموع الحديث على أبواب الفقه.

١٤ ـ رسالة شروط الصلاة وأركانها وواجباتها.

١٥ ـ مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد.

١٦ ـ القواعد الأربع.

١٧ ـ نواقض الإسلام.

* **ثامنًا: في وفاته:**

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ عام ١٢٠٦هـ، وكان له من العمر ٩٢ سنة.

* **تاسعًا: في ثناء العلماء عليه:**

أكثر العلماء والمؤرخون من الثناء عليه وأشادوا بذكره.

ومن ذلك ما قاله العلامة ابن بدران في «المدخل» حَيْثُ قال عنه: (العَلَمُ الأثري، والإمام الكبير، محمد بن عبد الوهاب، رحل لطلب العلم، وأجازه محدثو العصر بكتب الحديث وغيرها، ولما امتلأ وِطابُه من الآثار وعلم السنة، وبرع في مذهب أحمد؛ أخذ ينصر الحق، ويحارب البدع، ويقاوم ما أدخله الجاهلون في هذا الدين).

ومن ذلك ما قاله العلامة أبو بكر بن غنام ـ كما في «عنوان المجد» ـ نظمًا:

لقد رفع المولى به رتبة الهدى ... بوقت به يُعلى الضلال ويرفع

سقاه نمير الفهم مولاه فارتوى ... وعـام بتيـار المعـارف يقطـع

فأحيا به التوحيد بعد اندراسه ... وأوهى به من مطلع الشرك مهيع

* * *

* المقدمة الثانية:

وفيها مبحثان:

أولهما:

في ذكر مزايا شرح فضيلة الشيخ: صالح الأسمري، الموسوم بـ«**الدلائل والإشارات على كشف الشبهات**»، وهي:

- إيضاح الكلمات والاصطلاحات الغريبة في الكتاب.
- ذكر الأدلة والدلائل على بعض مفردات ومسائل الكتاب مما احتاج إلى ذلك.
- تبيين الترابط بين كثير من مسائل الكتاب.
- تلخيص الشبه المذكورة في الكتاب وتفنيدها.
- عزو النقول وتوثيقها.
- تخريج الأحاديث والآثار والْحُكْمُ عليها.

وتلك المزايا قد لا توجد مجتمعة في كثير من الشروحات على الكتاب المطبوعة، وفي كلٍّ خير، وهي ثمانية:

١ ـ تعليقات الشيخ: محمد منير الدمشقي.

٢ ـ تعليقات الشيخ: ابن مانع.

٣ ـ تعليقات الشيخ: الصالحي.

٤ ـ تعليقات الشيخ: بدر الدين البدر.

٥ ـ شرح الشيخ: محمد العثيمين.

٦ ـ تعليقات الشيخ: عبد العزيز العبد اللطيف.

٧ ـ حاشية على كشف الشبهات للشيخ: محمد بن إبراهيم آل الشيخ.

٨ ـ تعليقات على كشف الشبهات للشيخ: صالح بن فوزان الفوزان.

والثاني:

في حاصل عملنا على هذا الشرح المبارك، حَيْثُ قمت بإخراج الشرح مطبوعًا مع العناية بحسن الإخراج، وفي ذلك من الجهد ما لا يخفى على العارفين، وزدت على ذلك عزو الآيات وضبط كثير من الأحاديث المذكورة، مع نقل مقاطع من شرح شيخنا على «كتاب التوحيد» عند إحالته عليه وفي ذلك من الفائدة ما لا يخفى.

وألحقت بذلك متن «كشف الشبهات» مجزءًا على الشرح. معتمدًا على طبعة دار الصميعي التي اعتنى بها: عبد الله القحطاني، وأضفت في آخر الشرح فهرسًا شاملاً كاشفًا.

هذا ولا يفوتني أن أشكر الله عز وجل على أن وفقنا لهذا العمل، وأعاننا سبحانه وتعالى على إخراجه.

ثم أتوجه بوافر الشكر والامتنان وببالغ التقدير إلى شيخنا الفاضل: صالح الأسمري ـ حفظه الله تعالى ـ الذي شرفت بالاعتناء بشرحه على هذا الكتاب النفيس وكان ـ حفظه الله ـ خير عون لي على إنجازه فجزاه الله خيرًا ونفعنا بعلمه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا الشرح.

والله أسأل أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين.

وكتبه:

تركي بن عوض العتيبي

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالطائف

١٥/١/١٤٢٠هـ

الدلائل والإشارات

على كشف الشبهات

للإمام محمد بن عبد الوهاب

تأليف

الشيخ صالح بن محمد الأسمري

اعتنى به

تركي بن عوض العتيبي

عضو هيئة التدريس بكلية المعلمين بالطائف

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ للهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وبعد.

فإن كتاب «**كشف الشُّبهات**» من مهمات الكتب والمتون؛ لما فيه من تقرير وحدانية الله في العبادة، وذكر شبهات المضلين ودرئها ودفعها والرد عليها، ويمثل هذا الكتاب خلاصة الأفكار والقواعد والمناقشات التي كان يُحَاجّ بِهَا الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب أهل الشِّرْك والوثنية، وهو يمثل كذلك خلاصة الشبه التي تَعَلَّقَ بها المشركون، ولذلك اعتبر غير واحد من أئمة الدعوة هذا الكتاب أهم كتاب للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ.

وهاهنا مقدمة وفيها ثلاثة مباحث تتعلق بالكتاب:

* **المبحث الأول: في اسم الكتاب:**

إذ إنه يوسم بـ [كشف الشُّبهات]، وقد نص على ذلك غير واحد؛ ومنهم مؤرخا نجد: ابن غنام وابن بشر ـ رحمهما الله ـ، وكذلك الشيخ العلامة عبد الرحمن بن حسن حفيد الإمام رَحِمَهُ اللهُ كما في «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية»، وكذلك جزم به العلامة ابن سحمان كما في «الضياء الشارق».

* **المبحث الثاني: في معناه:**

إذ إن هذا العنوان مركب من كلمتين:

الأولى: كشف.

والثانية: الشبهات.

فأما الأولى:

فمادة: كشف ـ كما يقول ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» ـ: (هي أصل صحيح يدل على سَرْوُ شيء من شيء)، ومعنى ذلك نَزْعُ ورفع شيء عن شيء، كما قاله ابن منظور في «اللسان»، والمعنى: أن الكشف رفع شيء عن شيء، وإزالة شيء عن شيء، تقول: كشفت الثوب عن ولدي إذا رفعتَه وأزلتَه عن بدنه.

وتستعمل كلمة (كَشْف) في اصطلاح العلماء جُمْلَةً: وَفْق المعاني اللُّغَوية، وهي تعني عندهم في الغالب: الإيضاح والرفع ونحوهما.

وأما كلمة الشُّبهات:

فواحدها: شُبْهَة، يقول الجوهري في «الصحاح»: (الشُّبْهَة هي الالتباس).

والشُّبهات هي: الإشكالات.

ويؤخذ من ذلك أن الشُّبْهَة هي: نوع التباس في الذهن يحدث لإشكال يقع في اللفظ أو المعنى، وبذلك يعرِّف الفيومي في «المصباح» الشُّبْهَة في باب الاعتقاد ونحوه بقوله: (الشُّبْهَة في العقيدة: المأخذ الْمُلْبِس، سُمِّيَت شُبْهَة: لأنها تشبه الحق).

ويؤخذ منه أن الشُّبْهَة قيل لها شُبْهَة؛ لأنها في صورة تشبه الحق، ولذلك نعتت بذلك الاسم.

إلا أن الشُّبْهَة في استعمال المتكلمين في باب العقيدة تأتي على نوعين اثنين كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء التعارض» وكذا غيره:

أما النوع الأول:

فهي شُبْهَة باطلة واضح بطلانها، ليس لها دليل في العلم جملة؛ فهذه باطلة، وواضح أنها على غير أساس؛ ولذلك لا يعنى العلماء بدفع مثل هذه الشُّبْهَة لوضوح بطلانها.

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض رسائله: «الشُّبْهَة الواضحة البطلان ينبغي ألا ينشغل في دفعها؛ لأن الأخذ في ذلك يضيع الزمان، ويشغل الحيوان - أَيْ: الكائن الحيّ - في المشتغل بالشُّبْهَة وفي المستمع إِلَيْهَا وفي المردود عليه، وما إلى ذلك».

وأما النوع الثاني:

فهي شُبْهَة فيها تَعلُّق بشيء من دلائل العلم جملة، سواء كانت دلائل نقلية أو عقلية.

وهذا النوع هو المقصود في كتاب [كشف الشُّبهات]. فقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب بضعة عشر شُبْهَة، وهي ترجع إلى هذا النوع من الشبه.

فائدة تتعلق بالشُّبْهَة:

وهي: هل يعذر الإنسان في باب الاعتقاد عند المخالفة بشبهة يتمسك بها؟

الناس الذين يـردون الشُّبْهَة جنسان:

الجنس الأول:

من ثبت له عقد الإيمان بقول الشهادتين، تلفظًا، والتزامًا بمقتضياتها وشرائطها، وما إلى ذلك.

والجنس الثاني:

من لم يثبت له ذلك، وإنما أورد شبهات في أصل الدين وما إِلَيْهِ.

فأما الجنس الثاني:

فإنه لا يُعَرَّج على شُبَهه التي يوردها، ولا يعذر في ذلك؛ لأن عَقْد الإيمان لم يتم له، بل هو مشكوك في عقد إيمانه لو ادُّعي، وقد نص على ذلك غير واحد من أئمة الإسلام، ومنهم قوَّام السنة الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ كما في كتاب: «الحجة في باب المحجة».

وأما الجنس الأول:

وهو من ثبت له عقد الإيمان ثم أورد شُبْهَة على أخبار علمية، أو غير ذلك مما يَتَعَلَّق بباب الاعتقاد فهؤلاء ـ **نوعان** ـ من حَيْثُ العذر ونوعه:

فالأول: أن تكون لشبهته مأخذ في لسان العرب، أو في العلم ـ دليلاً ودلالة ـ، وقد نص على كون العذر في هذه الشُّبْهَة صائبًا غير واحد، ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «المجموع».

وقد ذكر ضابط هذه الشُّبْهَة غير واحد، ومنهم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «فتح الباري»، فإنه ذكر: أنها ترجع إلى وجود مأخذٍ لها في لسان العرب أو العلم جملة.

فهؤلاء يعذرون إن اعتمدوا على هذا النوع من الشبه.

مثال ذلك: ما يحتج به الأشاعرة في بعض أبواب الاعتقاد كالقدر وكلام الله، فإنه من جنس تلك الشُّبْهَة، كما ذكره شيخ الإسلام في: «نقض التأسيس».

وأما النوع الثاني:

فهم الذين يذكرون شبها ليس لها مأخذ، لا في اللسان العربي، ولا في العلم جملة.

فهؤلاء لا يعذورن بهذه الشُّبْهَة، وإنما ترد عليهم.

* **المبحث الثالث: في مزايا هذا الكتاب:**

إذ إن كشف الشُّبهات يدور على ركائز أربع:

الأولى: تقرير توحيد العبادة.

والثانية: دفع الشِّرْك فيه.

والثالثة: إيراد شبهات القوم في باب التوحيد.

والرابعة: دفع شبهاتهم وإبطالها.

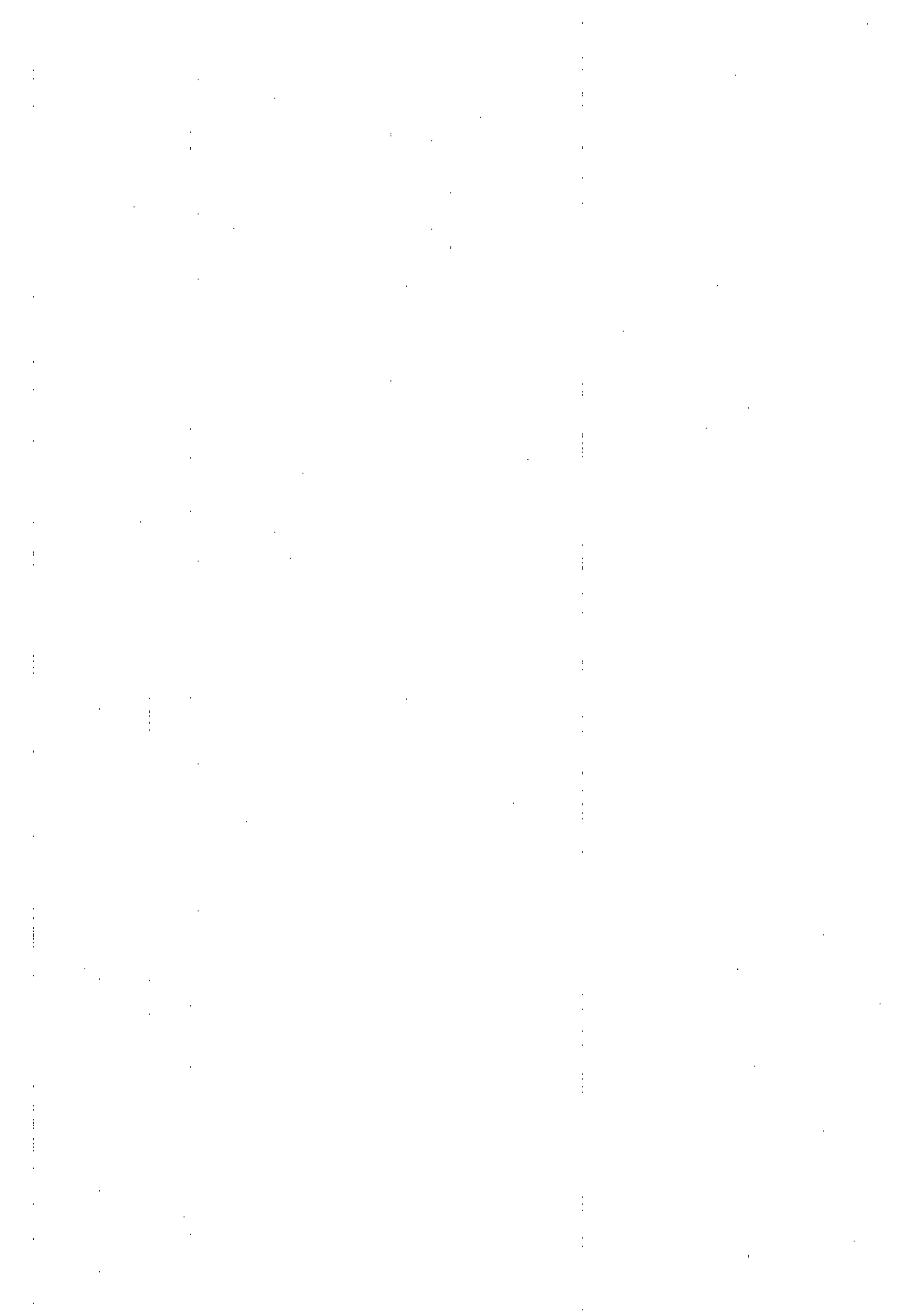
فهذه الركائز الأربع عليها تدور مسائل الكتاب ومفرداته، وهي في الجملة ترجع إلى شيئين:

أما الأول: فهو تقرير توحيد العبادة، ودفع ضده.

وأما الثاني: فحكاية شبهات ودفعها.

وقد نص على هذين الأمرين سليمان بن سحمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق».

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ ثِقَتِي

«كِتَابُ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ»

ابتدأ المصنف ـ يرحمه الله ـ هذا المتن المبارك بذكر البسملة وهي: (بسم الله الرحمن الرحيم)؛ وما ذلك إلا لأسباب ثَلاثَة:

أولها: بداءة كتاب الله بالبسملة، وقد نص على ذلك غير واحد، ومنهم القرطبي ـ يرحمه الله ـ في «تفسيره» فقد ذكر أن إجماع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على أن البسملة تكتب كأول آية في القرآن، هذا هو الذي استقر عليه اتفاقهم ـ رضي الله عنهم ـ، وكذلك ذكره الحافظ ابن حجر ـ يرحمه الله ـ في «فتح الباري».

وثانيها: فهو بداءة النبي ﷺ بها رسائله إلى الملوك وغيرهم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)، ويشهد على ذلك أدلة كثيرة، ومنها رِسَالته ﷺ إلى هرقل عظيم الروم، وقد أخرجها البخاري في «صحيحه»[1].

---

(١) روى الشيخان ـ واللفظ للبخاري ـ من حديث أبي سفيان الطويل وفيه: (... ثُمَّ دعا بكتاب رسول الله ﷺ الذي بعث به دِحْيَةُ إلى عظيم بُصْرَى فدفعه إلى هِرَقْلَ فقرأه فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من محمدٍ عبدِ الله ورسولِهِ إلى هِرَقْلَ عظيم الرُّومِ سلامٌ على من اتَّبَعَ الهُدَى أمَّا بعدُ فإنِّي أدعوك بِدِعَايَةِ الإسلام أَسْلِمْ تَسلم يُؤْتِكَ اللهُ أجرَك مرتين فإن تولَّيت فإن عليك إثم الأَرِيسِيِّينَ وَ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ... ﴾ والآية في سورة آل عمران رقم(٦٤).

اعْلَمْ ـ رَحِمَكَ اللهُ ـ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ ـ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ بِالعِبَادَةِ.

وثالثها: هو اتفاق اصطلاح أئمة الإسلام على البدء بالبسملة في كتب العلم، وقد حكى ذلك اتِّفاقًا في الاصطلاح غير واحد، ومنهم الحافظ ابن حجر ـ يرحمه الله ـ كما في أولى مجلدات «فتح الباري».

قوله: {**بِسْمِ اللهِ**}.

يَتَعَلَّق بها محذوف مقدر يقدر أنه فعل أو اسم والتقدير بأنه فعل أولى. ويكون مُتَأَخِّرًا، لا مَبْدُوءًا به؛ حتى يُبْدأ باسم الله حقيقة. ويكون مناسبًا بحسب الفعل الذي ذُكِرَتْ فيه، أو المكتوب الذي استهلّت به.

قوله: {**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**}.

اسمان لله سبحانه وتعالى، (الرحمن) بدل من لفظ الجلالة في أصح القولين لأهل الإعراب. (الرحيم) هو نعت له في أصح قولي المعربين أيضًا، وبينهما فرق على ما ذكره السُّهَيْلي ـ يرحمه الله ـ واختاره ابن القيم، كما في «بدائع الفوائد» وهو: أن الرحمن يَتَعَلَّق بصفة الرحمة القائمة به سبحانه وتعالى، وأما الرحيم فيَتَعَلَّق بصفة الرحمة المتعدية لمن شاء ـ سبحانه ـ من خلقه.

قوله: {**اعلم ـ رحمك الله ـ**}.

(اعلم) فعل أمر من العلم، والعلم ماهية نظرية يأتي تعريفها، اختلف العارفون في حدها على خمسة عشر قولاً ذكرها الزبيدي رَحِمَهُ اللهُ في شرحه على «الإحياء»، وأحسن ذلك أن يقال: العلم هو حكم الذهن الجازم بماهية وَفْق تَطَابُقِها مع ما هي عليه خارج الذهن.

. . . .

بيانه :

أن ماهية الأشياء لها خارج الذهن حقيقة معلومة معروفة، ولها ماهية داخل الذهن، فإذا تطابقت الماهية المعروفة في الذهن مع الماهية الخارجة عن الذهن، فهذا الذي يسمى العلم؛ وهذا الذي جزم به جمهور المتكلمين على ما حكاه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نقض التأسيس»، وفي «الرد على المنطقيين».

وإنما اسْتَهَلَّ المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ متنه بكلمة (اعلم) لِيَتَهَيَّأَ القارئ لما بعدها من مهمات المسائل وهي طريقة مستحسنة.

قوله: **{رَحِمَكَ اللهُ}**.

جملة دعائية، والرحمة حقيقتها هنا غفران ذنب العبد الماضي، وتوفيقه للسلامة من الذنوب في المستقبل، وهذه الجملة الدعائية مستحسنة في باب التعليم، كما ذكره المتكلمون في باب السلوك والأخلاق والآداب، إذْ إنهم ذكروا أن المعلم يحسن منه أن يدعو للمتعلم بالتوفيق والرحمة؛ لأن ذلك يدل على حسن مقصد المعلم وعلى تمام إرادة الخير منه لِلْمُتَلَقِّي، وهذا دأب للإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مصنفاته ورسائله.

وهاهنا إشكال يَتَعَلَّق بهذه الجملة الدعائية: مصدره ما أخرجه الترمذي في «جامعه» من حديث أُبيٍّ بن كعب أنه قال: «كان النبي ﷺ إذا ذكر أحدًا فدعا له بدأ بنفسه» هذا لفظ الترمذي، قال الترمذي: (حديث حسن غريب

. . . .

صحيح)[1]، وهذا فيه دلالة على أن الجمل الدعائية للغير ينبغي أن تُقْرَنَ بها النفس، ولكن يُرَدّ بأن النبي ﷺ وردت عنه أحاديث صحاح بأنه أفرد غيره في الدعاء دون أن يَقْرِنَ نفسه معه ومن ذلك ما جاء في «الصحيح»[2] عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: قال النبي ﷺ: «رَحِمَ اللهُ مُوسَى» وهذا فيه إفراد موسى بالدعاء له بالرحمة، وفيه دلالة على أن الأمر في ذلك واسع.

قوله: {أَنَّ التَّوحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْعِبَادَةِ}.

التوحيد سبقت ماهيته، وتعريفه، وأنواعه، ودلائله، في أول شرح «كتاب التوحيد»[3]، وهو مأخوذ من: وحَّد يوحِّد توحيدًا إذا أفرده.

---

(١) نص الحديث في «الترمذي»: (. . . عن أُبَيِّ بن كعبٍ «أن رسول الله ﷺ كان إذا ذَكَرَ أحدًا فَدَعَا له بَدَأَ بنفسِهِ» قال الترمذي: هذا حديث حسنٌ غريبٌ صحيحٌ . . .).

(٢) من الأحاديث التي رواها البخاري الحديث الذي فيه: (. . . رَحِمَ اللهُ مُوسَىٰ قَدْ أُوذِيَ بأكثرَ من هذا فَصَبَرَ).

(٣) الآتي مقتبس من شرح «كتاب التوحيد» المسمى بـ «إفادة المستفيد»: (قوله «التوحيد» مصدر وحَّده يوحِّده توحيدًا، إذا جعله واحدًا فردًا، ومنه:

يا واحد العُرب الذي ما في الأنام له نظير

والتوحيد هو: إفراد الله في العبادة والربوبية والأسماء والصفات. واعلم ـ رحمك الله ـ أن لأهل السنة طريقتين في تقسيم التوحيد، مضمونهما واحد:

الطريقة الأولى: تقسيمه إلى ثلاثة أقسام، إلى توحيد ألوهية، وربوبية، وأسماء وصفات:

فأما توحيد الألوهية أو الإلهية فهو (إفراد الله بأفعال العباد، كالصلاة والزكاة والذبح ونحوه). =

. . . .

قوله: {هُوَ إِفْرَادُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْعِبَادَةِ}.

هاهنا إشكال وهو أن التوحيد حقيقة: إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة والربوبية والأسماء والصفات، وقد جرده المصنف رَحِمَهُ اللهُ لتوحيد العبادة، ويُخَرَّج هذا الإشكال على أحد وجهين:

أما الأول: فهو أنه تعريف للشيء ببعض أفراده، وهو مسلك عند أولي النظر، مشهورٌ معلوم.

وأما الثاني: فهو أن يقال: إن المصنف أراد بكلمة التوحيد توحيد العبادة، ولذلك دلالة لغوية وهي: أن (ال) في كلمة (التوحيد) للعهد الذهني، أي: التوحيد الذي هو في ذهنك أيها القارئ، وهو توحيد العبادة، تَعْرِيفُهُ ومَعْنَاهُ هو: إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة.

= وأما توحيد الربوبية فهو (إفراد الله بأفعاله، كالخلق والرِّزْق والإحياء ونحوها).

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو (إثبات ما أثبته الله لنفسه، من الصفات من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، وكذلك يُنفى عنه ما نفاه عن نفسه من غير إلحاد، وكذا الأسماء). وهذه طريقة جماعة كابن بطة العكبري ومحمد بن إسحاق ابن منده وغيرهم من السلف، وقررها جماعة كابن تيمية وابن القيم والصنعاني والزبيدي والمقريزي والسفاريني، وكذلك هي طريقة المصنف وقررها أيضًا رَحِمَهُ اللهُ.

والطريقة الثانية: تقسيمه إلى قسمين، إلى توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في الطلب والقصد، فالأول هو: توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والثاني هو: توحيد الألوهية، وقرر هذه الطريقة ابن القيم وابن أبي العز وغيرهما. ودليل تينك الطريقتين في القسمة الاستقراء التام لنصوص الشرع، ومثله استقراء النحاة كلام العرب، فوجدوه لا يخرج عن كونه اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، والاستقراء التام حجة قاطعة عند أولي النظر).

وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ الَّذِي أَرْسَلَهُمُ اللهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ، ....

قوله: {بِالْعِبَادَةِ}.

العبادة أصلها في اللُّغَة: الخضوع والتذلل، كما قاله الجوهري في كتابه «الصحاح».

وأما في الاصطلاح: فأحسن تعاريفها ما قاله ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في أول رسالته «العبودية» بقوله: (العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة)، وزاد بعض المتأخرين على هذا الْحَدّ قولهم: (والبراءة مما يخالف ذلك)؛ ولكنَّ البراءة من ذلك هي من جنس ما يحبه الله ويرضاه، فهي داخلة في التعريف، وإنما ذكرها بعض المتأخرين تنبيهًا عليها؛ لأهميتها أو لكثرة وقوع المخالفة فيها.

قوله: {وَهُوَ دِينُ الرُّسُلِ}.

الدين في اللُّغَة هو: الجزاء، والمقصود به هنا هو: الشرع الذي بُعِثَ به النبيون في باب الاعتقاد وفي أصول الديانة؛ لأن الرسل أبناء عَلَّات، فعقائدهم واحدة؛ لأن التوحيد حق كله ولا يمكن أن يأتي غيره؛ لأن غيره باطل، خلافًا للشرائع فهي تابعة لحكم الله ومرادة.

والدين إذا أُضيف فإما أن يُضاف إلى الخالق وإما أن يُضاف إلى المخلوق:

فإذا أُضيف إلى الخالق: فإنه يُعنى به دين الله الذي شرعه، والناس ينبغي أن يكونوا طائعين له فيه.

وأما إن أُضيف إلى المخلوق: فإنه يكون من جنس الطاعة والأخذ بأوامره، فإذا قيل: (دين المسلمين الإسلام). أي: الدين الذي هم مدينون له بطاعة من أمر وترك وما جاء من حظر هو: الإسلام.

. . . .

وقد نص على ذلك غير واحد كابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مدارج السالكين».

قوله: {الرُّسُلِ}. واحدها: رسول، واختلف في حده، وأحسن ذلك أن يقال: هو من بُلِّغ بوحي وأمر بشرع. والأصل أنه رجل.

وهذا التعريف جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية واختاره كما في كتاب «النبوات» له، وكذلك ذكر نحوًا منه في «المجموع».

واختلف: هل الرسول نبي أم لا؟

جمهور العلماء على أن هناك فرقًا بينهما، وذهب بعضهم كالماوردي وغيره إلى أن الرسول والنبي سيان ليس بينهما فارق.

والتفريق اختلف فيه المفرقون بين: الرسول والنبي، وأكثرهم ـ كما قاله شيخ الإسلام ـ يجعلون بين الرسول والنبي عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فيجعلون الرسول أعم والنبي أخص؛ ذلك أن الرسول هو من بعث فأوحي إليه وأرسل بشرع، فعنده عموم من حيث الشيء الذي أتى به، خلافًا للنبي فهو أخص منه حيث إنه لم يرسل بشرع.

ويذكر بعضهم أن جهة العموم والخصوص المطلق بينهما هو أن كل رسول نبي فهو أعم.

وفي المسألة أقوال، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هو: أن الرسول من أُوحي إليه، وأُرسل بشريعة، خلافًا للنبي فيُوحى إليه دون إرساله بشريعة جديدة، وكل تعريف في هذا الباب لا يخلو من مأخذ، على ما ألمح إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «النبوات».

فَأَوَّلهُمْ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى قَوْمِهِ لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ : وَدًّا، وَسُوَاعًا، وَيَغُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرًا.

قوله : {الَّذِي أَرْسَلَهُمُ اللهُ بِهِ إِلَى عِبَادِهِ} .

إلى عباده : اسم جنس يشمل المؤمن والكافر، والله عز وجل نعت الكافر بأنه عبد؛ لأنه مذلل ومسخر من قبل الله سبحانه وتعالى، وَمِنْ ثَمَّ أُطلقت عليه العبودية، فالعبودية لها إطلاقان ـ كما ذكره ابن تيمية في رسالة «العبودية» ـ :

الإطلاق الأول: إطلاق عام يشمل الخلائق كلها، ومعناه أنها مذللة ومسخرة لله عز وجل، فهذا المعنى عام.

وأما الإطلاق الثَّاني: فإطلاق خاص، وهي: عبودية الإيمان التي بها يدخل الإنسان إلى رضوان الرحمن في اعتناق التوحيد وطاعة الله سبحانه وتعالى، فهذا المعنى خاص.

والمقصود منهما في قوله: (وعباده) هو المعنى العام.

قوله : {**فَأَوَّلُهُمْ نُوحٌ عليه السلام**}. أي: أول الرسل، لا أول النبيين ـ على التفريق بينهما ـ فأول النبيين ـ الذين يُعنى بهم الإيحاء إليهم ـ هو آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وأما أول الرسل فهو نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ ويدل على ذلك أدلة :

منها: ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة الطويل في الشفاعة وفيه : «. . . أتوا إلى نوح فقالوا: يا نوح؛ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى الأَرْضِ . . . »[1]، وهذا فيه دلالة واضحة صريحة أنه أول الرسلِ إلى أهل الأرض.

---

(١) هذه رواية الشيخين واللفظ لمسلم: (. . فَيَأْتُونَ نُوحًا فيقولون: يا نوح أنت أولُ الرسلِ إلى الأرضِ وسَمَّاكَ اللهُ عبدًا شكورًا اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا . .).

. . . .

واختار جماعة كالحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» وكذا غيره: أن نوحًا ليس أول الرسل، وجزموا بذلك، وحاصل أدلتهم ترجع إلى حديث أبي ذر الذي أخرجه ابن مردويه في «تفسيره» وفيه تعداد النبيين، وذكر عددهم، وذكر أن آدم أول الرسل، إلا أن الحديث مختلف فيه.

وعلى كُلٍّ فأصح أقوال العلماء أن نوحًا هو أول الرسل، وأن آدم هو أول النبيين، وسبق أن هناك فرقًا بين جنس النبيين وجنس الرسل، على ما جزم به شيخ الإسلام واختاره في: «النبوات».

قوله: {عَلَيْهِ السَّلَامُ}. جملة دعائية تستعمل مع رسل الوحي، ومع الرسل من الخلق؛ مع رسل الوحي الذي هو جبريل عليه السلام، ومع الرسل إلى الخلق الذين هم الرسل: كنوح وموسى وعيسى وغيرهم. فالاصطلاح الدارج الذي عليه جملة العلماء هو: أنهم يفردون رسل الوحي ورسل الخلق بالسلام، دون أن يقرن مع ذلك الصلاة، خلافًا للنبي محمد ﷺ فإنه يصلى ويسلم عليه، فيقرن بين الصلاة والسلام مع النبي محمد ﷺ، ويفرد السلام مع جبريل ومع المرسلين الآخرين، هذا في الاصطلاح العام الذي درج عليه جملة العلماء، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «المجموع».

قوله: **{لَمَّا غَلَوْا فِي الصَّالِحِينَ}**.

الغلو له معنيان لغوي وشرعي:

فأما اللُّغَوي: فقد كشف عنه ابن فارس كما في «المقاييس» بقوله: (الغين واللام وحرف العلة أصل واحد يدل على ارتفاع شَيْء ومجاوزة حد) وهذا المعنى يَتَأَتَّى في كل شيءٍ وُصِفَ بالغلوِّ، فإذا قيل عن إناء وضع فيه

. . . .

ماء: (قد غلا فيه الماء) إذا طغى وارتفع وتجاوز حد الإناء ونهايته، فكذلك يقال في الأمور المعنوية من أفعال وصفات سواء أكانت حميدة أم ذميمة.

أما المعنى الشرعي: فقد كشف عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «المجموع» حيث قال: (الغلو هو مُجَاوَزَة الحَدّ بذم أو حمد فوق ما يستحق أو نحو ذلك) فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ جعل الغلو مُتَعَلِّقًا بالحمد تارة وبالذم أخرى، فإذا تجاوز الشخص بالشيء حدَّه فهذا هو الغلو سواء أكان بحمد ومدح أم كان بذم وقدح، فكل ذلك من جنس الغلو الذي لا يجوز، والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر أن نُوْحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ أرسله الله إلى قومه لما غلوا في الصالحين، وغلو قوم نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصالحين جاء ذلك في «صحيح البخاري» في كتاب التفسير عن عطاء عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: (لقد كان في نوحٍ كذا من الأوثان ـ وهي لا تزال في العرب بعدُ ـ ثم ذكر وَدًّا وسُوَاعًا ونَسْرًا ويَغُوثَ ويَعُوقَ وأنها أسماء رجالٍ صالحين من قوم نوحٍ، وأنهم كانوا متبوعين في قومهم فلما ماتوا قالوا: انْصِبُوا صورهم في مجالسهم حتى تتذكروا عبادتهم وما كانوا عليه من صلاح، ثم بعد ذلك خَلَفَهم خَلْفٌ اندرس العلم الأول عند الأولين وهي أنهم علَّقوا صور القوم لأجل متابعتهم في صلاحهم وعبادتهم فجعلوا لهم التماثيل ثم عكفوا على قبورهم)[1]، وللمسألة طرفٌ ذُكِرَ في «شرح كتاب

---

(١) وهذا نص الحديث في «صحيح البخاري»: (. . عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: صارت الأوثان التي كانت في قومِ نوحٍ في العَرَبِ بعدُ أمَّا وَدٌّ كانت لِكَلْبٍ بِدَوْمَةِ الْجَنْدَل وأما سُوَاعٌ كانت لِهُذَيْلٍ وأما يَغُوثُ فكانت لِمُرَادٍ ثم لِبَنِي غُطَيْفٍ بالجَوْف عند سَبَإٍ وأما يعوقُ=

. . . .

التوحيد»[1] والمقصود هنا أن غلو قوم نوح في صالحي زمانهم إنما كان

= فكانت لِهَمْدَانَ وأما نَسْرٌ فكانت لِحِمْيَرَ لآلِ ذِي الْكَلاعِ أسماءُ رجالٍ صالحين من قوم نُوحٍ فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصِبُوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسمُّوها بأسمائهم ففعلوا فلم تُعْبَد حتى إذا هَلَكَ أولئك وتَنَسَّخَ العِلْمُ عُبِدَتْ).

(١) وهذا مقتبس من «شرح كتاب التوحيد» المسمى بـ «إفادة المستفيد»: (قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: وقوله تعالى: ﴿يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم﴾ هذه الآية جاءت في موضعين من كتاب الله، والمعنى كما يقول ابن كثير في «تفسيره»: "إن الله ينهى أهل الكتاب عن الغلو والإطراء، وهذا كثير في النصارى فإنهم تجاوزوا حَدّ التصديق بعيسى حتى رفعوه فوق المنزلة التي أعطاه الله إياها، فنقلوه من حيز النبوة إلى أن اتخذوه إلهًا من دون الله، يعبدونه كما يعبدونه"، وظاهر الآية أنها تتعلق بأهل الكتاب من يهود ونصارى، إذ الخطاب لهم؛ ولكن فيه تحذير لهذه الأمة أن يفعلوا كفعل أولئك، من غلو النصارى مع عيسى، واليهود مع العزير، حيث استفاضت النصوص بالنهي عن مشابهتهم، سواءٌ أكان في غلوٍّ أم جفاء؛ في إفراط أم تفريط. . . . قوله: قوله تعالى: ﴿لا تذرن وُدًّا﴾ قرأ أهل المدينة بضم الواو، والباقون بفتحها. ﴿ولا سواعًا ولا يغوث ويعوق ونسرًا﴾ هذه أسماء آلهتهم). قوله [هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح] أي: أنهم كانوا أهل دين وفضل، مع كونهم من قوم نوح، فهم في زمن متقارب . . . قوله: [فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم] الإيحاء هو الإعلام الخفي السريع، قاله الحافظ ابن حجر. و(قومهم) هم أتباعهم المحبون لهم، والذين أصيبوا بموتهم. قوله: [أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها أنصابًا، وسموها بأسمائهم] . . . ، ويُبَيِّن المراد هنا رواية ابن جرير في «تفسيره» عن ابن قيس، وسبقت، وفيها (فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صَوَّرناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوَّروهم). . . وقد أخرج لهم الشيطان هذه الحيلة في قالب المحبة والتعظيم، لعدم قدرته عليهم إلا بهذه الدرجة. قوله: [ولم تعبد] أي: لم تقع عبادة تلك الصور في زمن هؤلاء الذين أوحى إليهم الشيطان، وذلك لقرب عهدهم بمعرفة الهالكين، ومعرفتهم لعلة وضع الأنصاب. =

. . . .

بتعليق صورهم أولاً ثم بعد ذلك بالعكوف على قبورهم تعبدًا لهم وجعلهم وسائط بينهم وبين الله سبحانه وتعالى، وإن اختَلفت قولة أهل العلم هل عكفوا على قبورهم أولاً ثم علقوا صورهم ثانيًا؟ شيخ الإسلام في «المجموع» وابن القيم في «إغاثة اللهفان» كلاهما ذكرا أن العكوف على القبور كان أولاً ثم بعد ذلك عُلِّقت الصور ثم عُبدوا من دون الله سبحانه وتعالى.

وظاهر ما جاء عن ابن عباس عند «البخاري» يدل على أن التعليق كان أولاً ثم بعد ذلك العكوف على القبور، وقد اختلف أهل الحديث في صحة خبر ابن عباس السابق حيث إنه مروي عن عطاء، وعطاء مختلف فيه فقيل هو الخراساني، وعطاء الخراساني لم يلق ابن عباس اتفاقًا ومِنْ ثَمَّ يكون منقطعًا، وقيل: بل هو ابن أبي رباح، وابن أبي رباح لقي ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وأثبت ذلك الحافظ ابن حجر كما في كتابه «فتح الباري» وحكى الخبر عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

= قوله: [حتى إذا هلك أولئك] أي: هلك الذين أوحى الشيطان إليهم، ووضعوا الأنصاب للتقوِّي على العبادة. قوله: [ونُسي العلم] نُسِي ـ بالبناء للمجهول ـ من النسيان، . . . قوله: [عُبِدت] وفي رواية أنهم قالوا (ما عَظَّم أوّلُنا هؤلاء إلا وهم يرجون شفاعتهم عند الله) أي: يرجون شفاعة أولئك الصالحين الذين نصبت أنصابهم، فهذا هو السبب في عبادة الصالحين المنصوبة صورهم. وفي خبر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ دلالة واضحة على أن سبب كفر قوم نوح هو الغلو في أولئك الصالحين، من قِبَلِ الذين جعلوهم شفعاء لهم عند الله. . . . و(الأمد) هو الزمن، أي: طال عليهم الزمن وامْتَد، بحيث نسوا ما قصده الأولون من تصوير أولئك الصالحين، وأن سبب عبادتهم هو ما جرى من التعظيم بالعكوف على قبورهم من قِبَل الأولين)) انتهى بتصرف.

وَآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي كَسَّرَ صُورَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ، أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى أُناسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللهَ، . . . . .

قوله: {**فِي الصَّالِحِينَ**}.

واحدها صالح، والصالح في العُرف الشَّرْعِيّ هو: من أقام باطنه وظاهره وَفْقَ أمر الله، وهذا يَتَعَلَّق بحق الله وبحق خلقه الذي أوجبه الله، ومِنْ ثَمَّ يقال إنه صالح، فهؤلاء الصالحون في قوم نوح عليه السلام كانوا على وفْق ما ذُكِرَ آنفًا، وجزم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن أولئك الصالحين كانوا من ذرية آدم عليه السلام مما كان قبل نوح عليه السلام وهم لم يُعايشوا نُوحًا وإنما كانوا من ذرية آدم قبل نوح بزمن فبعث الله عز وجل نُوحًا.

قوله: {**وَدًّا، وَسُوَاعًا، وَيَغُوثَ، وَيَعُوقَ، وَنَسْرًا**}.

هذه أسماء أولئك الصالحين كما جاء ذلك عن ابن عباس ـ وسبق ـ، قال الراغب في «مفردات القرآن» إنما سُمِّي (ودًّا) لأحد أمرين:

الأول: إمَّا أنه مَوْدُود من قِبَلِ أهل زمانه، أي: محبوب.

والثاني: أنه وادٌّ للخير راغبٌ فيه، وجاءت القراءة الأخرى عند نافع وغيره: (وُدًّا) ـ بضم الواو ـ، فهذا وذاك ضبطان في اسم ودّ.

قوله: {**وَآخِرُ الرُّسُلِ مُحَمَّدٌ ﷺ**}.

دل على ذلك الخبر والإجماع وكذلك الحِسّ.

فأما الخبر: فتواترت بذلك الأدلة النقلية قرآنًا وسنة كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وفيه دلالة واضحة على أن النبي محمدًا بن عبد الله ﷺ هو الخاتم وهو آخر الرسل ﷺ.

وأما الإجماع: فقد حكاه غير واحد من أهل السنة ومنهم اللالكائي كما في «شرحه لاعتقاد أهل السنة»، وابن عبد البر كما في «التمهيد» و«الاستذكار»، وكذلك ابن بطة العُكْبَري في «كبرى الإبانتين»، وكذا غيرهم.

وأما الحِس: فَرَوى المتقدِّم للمتأخر وتَنَاقَل الناس ذلك أنه لم يُبْعَثْ بعد النبي ﷺ رسولٌ ولا نبي، وأن الدعاوى التي ذكرها بعضهم إنما هي كاذبة مفتراة، وما هو إلا مصداق قولة النبي ﷺ: «يأتي بعدي ثلاثون كذابون كُلٌّ يَدَّعي أنه نبي» والحديث أخرجه أحمد[1] وكذا غيره.

وهاهنا إشكال يتعلَّق بإثبات الخاتمية للنبي محمد ﷺ يذكره أهل العلم وهو أنه قد ثبت أن عيسى بن مريم صلى الله عليه وعلى نبينا محمد أفضل صلاة وتسليم ينزل في آخر الزمان ليقتل الدجال ويملأ الدنيا عدلاً، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في «المنهاج» و«المجموع» وغيرهما: (تواترت بذلك الأخبار والنصوص)، ومن ذلك ما أخرجه الطبراني في «أكبر معاجمه»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (ورجاله رجال الصحيح) من حديث ابن أسيد أن النبي ﷺ قال: «ثم ينزل عيسى بن مريم من المغرب يحكم على ملتي لا يبدل أمري» والحديث فيه طول، وهذا هو محل الشاهد منه، وفيه دلالة واضحة أن عيسى بن مريم ينزل ليقرر شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يَسَعَهُ إلا اتباع النبي محمد ﷺ.

---

(١) ومن الأحاديث التي رواها أحمد بهذا المعنى حديث طويل فيه: «... وإنه سيكونُ في أُمَّتي كذَّابونَ ثلاثُونَ كلُّهم يزعُمُ أنه نَبِيٌّ وأنا خاتمُ النَّبيين لا نبيَّ بعدي ...» ورواه مسلم أيضًا.

الإشكال: كيف يُقال إن النبي محمدًا ﷺ هو الخاتم وسيأتي عيسى بن مريم في آخر الزمان وهو نبي مرسل؟

وعلى هذا أجوبة: أحسنها أن يقال: المقصود بالخاتمية هنا هي الشريعة، فلا شريعة بعد شريعة النبي ﷺ، وكذلك كانت رسالة النبي ﷺ خاتمة الرسالات، وكانت شريعته خاتمة الشرائع؛ مع أن الشرائع تختلف من نبي إلى آخر على جهة الإجمال؛ فشِرْعَة موسى ليست كشِرْعَةِ عيسى، وشِرْعَة نبينا محمد ﷺ ليست كشِرْعَةِ مَنْ قبله، أما في باب الاعتقاد والتوحيد فالجميع متفق على معتقد واحد؛ لأن الحق في هذا الباب ليس إلا واحدًا، فهذا جواب يقال.

وجواب آخر، هو: أن عيسى بن مريم سينْزل عبدًا متبعًا لا رسولاً نبيًا، فالشخص واحد والنعت متباينٌ، فعيسى بن مريم الذي كان له شِرْعة قبل النبي ﷺ هو رسول نبي في ذلك العهد، وأما عندما ينْزل إلى الأرض في آخر الزمان فليس رسولاً نبيًا، وإنما عبدٌ لله وتابع للنبي محمدٍ ﷺ، ولذلك لا يسعه إلا الحكم بما جاء عن النبي ﷺ.

قوله: {**وَهُو الَّذِي كَسَّرَ صُوَرَ هَؤُلاءِ الصَّالِحِينَ**}.

كلمة: (كسَّر) تحتمل ضبطين:

أما الأول: فبتثقيل السين المهملة (كَسَّرَ) على زنة (فَعَّلَ).

والثاني: على زنة فَعَلَ (كَسَرَ) بفتحات.

ولا ريب أن الضبط الأول أبلغ من الثاني؛ لأن الأول فيه تكرر الفعل؛ خلافًا للثاني.

والنبي ﷺ كَسَرَ وكَسَّرَ صور الأوثان والأصنام جملةً عن طريقين:

أما الطريق الأول: فهو طريق معنوي، وذلك بنشر التوحيد، والنهي عن الشِّرْك بأجناسه وأنواعه.

وأما الطريق الثاني: فهو طريق حسي، وذلك بكسر الأصنام والأوثان وإزهاقها من الوجود.

فالأول: هدم لِصُوَرِهَا في القلوب والأذهان.

والثاني: هدم لِصُوَرِهَا في الرؤى والأعيان، فاجتمع الأمران للنبي ﷺ.

وسياق المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ يدل على أنه يقصد الهدم والكسر الحسي، ثم إن قوله (هؤلاء الصالحين) تحتمل شيئين: -

أما الأول: فهو أن أولئك الصالحون في قوم نوح من وَدّ ويعوق ويغوث ونسر وغيرهم، فقد هدمها النبي ﷺ، ويدل على ذلك ما رواه البخاري في حديث ابن عباس السابق، فجاء في أوله أن تلك الصور لا تزال موجودة في العرب بعد، ولذلك أخذ ابن عباس يعدد وجود تلك الأصنام، من يغوث ونسر ويعوق، وأين توجد عند العرب وفي ذلك دلالة واضحةعلى أن تلك الصور لأولئك الصالحين في قوم نوح لا تزال موجودة في عهد النبي ﷺ عند قبائل العرب.

أما المعنى الآخَر: فهو أنه هدم جنس تلك الصور من أصنام وأوثان، والنبي ﷺ قد فعل ذلك واستفاضت عنه الأخبار به، فقد جاء في «صحيح مسلم» أن النبي ﷺ لما دخل مكة عام الفتح أخد يسقط الأصنام من حول البيت وهو يقول: «جَاءَ الحقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إن الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا»، وكان تعداد

. . . .

تلك الأصنام آنذاك ستين وثلاثمائة صنم كما جاء في «الصحيح»[(١)].

فأنى كانت الصورة وكيف كان المعنى؛ فالنبي ﷺ قد كسَّر صور الأوثان، أو صور أولئك الصالحين الموجودة في عهده عند العرب، كما قاله ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

قوله: {**أَرْسَلَهُ اللهُ إِلَى أُنَاسٍ يَتَعَبَّدُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، وَيَذْكُرُونَ اللهَ**}.

في بعض النسخ: (ويذكرون الله كثيرًا) فيه تقرير أن الناس زمن بعثة النبي ﷺ كانوا يقرون بتوحيد المعرفة والإثبات خلافًا لتوحيد العبادة كما سيأتي، وتوحيد المعرفة والإثبات يشمل شيئين:

الأول: ما يَتَعَلَّق بذات الله وأسمائه وصفاته وأفعاله.

والثاني: ما يَتَعَلَّق بتوحيد الربوبية، ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن قيم الجوزية كذلك: (اتفقت الخلائق على الإيمان بتوحيد الربوبية)، ويقول المقريزي في «تجريد التوحيد»: (اجتمعت الخلائق كلها على توحيد الربوبية واختلفوا في توحيد الألوهية فكان توحيد الألوهية مَفْرَقَ طرقٍ بين المؤمنين والمشركين).

---

(١) نص الحديث في «صحيح مسلم»: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرٌو النَّاقِدُ وابن أبي عمر واللفظ لابن أبي شيبة قالوا حدثنا سفيانُ بن عيينةَ عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهدٍ عن أبي مَعْمَرٍ عن عبد الله قال دخل النبيُّ ﷺ مكَّةَ وحَوْلَ الكعبةِ ثلاثُ مائةٍ وسِتُّونَ نُصُبًا فجعل يطعُنُها بعُودٍ كان بيده ويقول: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾. زاد ابن أبي عمر يوم الفتح.

ومنْ ثَمَّ يَبين أن النَّاس ابَّانَ مبعث النبي ﷺ كانوا مؤمنين بوجود الله، وبذات الله، وبصفات الله، وبأفعال الله، وأن الله هو الرازق، وأن الله هو الخالق، وأن الله هو الْمُحْيِي والمميت، وأن الله هو المنعم على الناس، وأن الله هو المدبر للكون كله، هم مؤمنون بذلك إيمانًا جُمْلِيًّا، ولكن ثَمَّ مسائل تفصيلية وقع فيها اختلاف الناس آنذاك.

قوله: ﴿يَتَعَبَّدُونَ﴾.

من العبادة، وسبق بيانها.

قوله: ﴿وَيَحُجُّونَ﴾.

أصل الحج: القصد، تقول حججت إلى بيت أبي؛ أي: قصدته بالذهاب، وتقول: حججت إلى الكعبة، أي: قصدتها بالمسير.

والمقصود بالحج هو: فعل وقول واعتقاد يَتَعَلَّق بشعيرة معينة سُمِّيَت بالحج، لها أفعالها وأقوالها المخصوصة ونيتها المخصوصة ومكانها المخصوص.

قوله: ﴿وَيَتَصَدَّقُونَ﴾.

من الصدقة وهي: بذل مالٍ للغير بنية التقرب إلى الله تعالى.

قوله: ﴿وَيَذْكُرُونَ اللهَ﴾.

ذكر الله يكون باللسان أصالةً، وقد يكون بالقلب.

وَلَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونِ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ وَسَائِطَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، يَقُولُونَ: نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرَّبَ إِلَى اللهِ تَعَالَى، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ، مِثْلَ الْمَلاَئِكَةِ وَعِيسَى، وَمَرْيَمَ، وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ.

أراد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يُبَيِّنَ أن الناس عند بعثة النبي ﷺ كانوا مشركين في باب العبادة، إذ إن للشِّرْك محلين ـ كما قاله المقريزي في «تجريد التوحيد»:

أما الأول: فهو في ذات الله وأسمائه وصفاته وأفعاله.

وأما الثاني: ففي عبادته والتعامل معه.

فعامة الناس وقت مَبْعَث النبي ﷺ كان شركهم في العبادة والمعاملة مع الله، ولذلك أتوا بالتوحيد جملة في باب المعرفة والإثبات فيما يَتَعَلَّق بذات الله وأسمائه وصفاته وما إلى ذلك؛ خلافًا لتعاملهم مع الله في باب العبادة فإن الشِّرْك قد وقع منهم في ذلك.

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب كما في «القواعد الأربع»: (اعلم ـ رحمك الله ـ أن العبادة لا تسمى عبادة إلا إذا كانت توحيدًا، كما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا إذا كانت عن طهارة، فإذا وقع في الصلاة الحدث لم تُسَمَّ صلاة، وإذا وقع في العبادة الشِّرْك لا تسمى عبادة)، وهو يقصد العبادة المقبولة الصحيحة وإلا فإن أي تنسك بفعل أو قول يقصد به التقرب يسمى عبادة، وقد سماه الله عز وجل أيضًا عبادة وسمى بعض الكفار عبادًا كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧]، مع أنه سبحانه وتعالى أثبت أنهم كفار ولكن سماهم عبادًا بمعنى المتذللين المسخرين له سبحانه وتعالى الذين لا يخرجون عن أمره القدري سبحانه وتعالى.

. . . .

ثم إن الناس آنَذَاكَ جعلوا بعض المخلوقين وسائط بينهم وبين الله، وحقيقة الشِّرْك كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه الموسوم بـ «الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي»: (هو تشَبُّهٌ وتشْبيهٌ).

وبيانه: أن الشِّرْك في حقيقته يرجع إلى أمرين:

أما الأول: فَتَشَبُّه، وهو تشبُّه المخلوق بالخالق فيما هو من خصوصيات الخالق، فعندما تشبه بعض الخلق بالخالق أغووا بعض الخلق عن منهج الله فوقعوا في الشِّرْك.

أما الثاني: فهو تَشْبيه الخالق بالمخلوق، كتسمية النصارى الله: أبًا.

وإنما وقع المشركون فيما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ من جعلهم وسائط بينهم وبين الله سبحانه وتعالى لعلتين اثنتين ذكرهما ابن القيم في «مدارج السالكين»:

أما الأولى: فهِي أَنَّهُمْ لم يقدروا الله حق قدره، ولذلك ظنوا أنه يحتاج إلى هذه الوسائط.

وأما الثانية: فهي تشبيههم الرب بالخلق.

فلهاتين العلتين وقع المشركون ـ فيما أشار إليه المصنف ـ من جعل وسائط بينهم وبين الله عز وجل.

بيان ذلك: أن المشركين لما جعلوا وسائط بينهم وبين الله إما أنهم يقولون إن الله لا يراهم ولا يسمعهم، ولذلك جعلوا من الخلق من يسمعهم ويراهم ليبلِّغ الله بذلك فوقعوا في الشِّرْك ـ وهذا محتمل ـ، وإما أن الله عز وجل بحاجة إلى أن يكون هناك وسيط يستعطف الله حتى يعطف على خلقه فيلبِّي حاجة المخلوق؛ ومِنْ ثَمَّ وقعوا في الشِّرْك أيضًا.

. . . .

فبان أن المشركين وقعوا في الشِّرْك حقيقة، وأن ذلك كله راجع إلى أنهم لم يقدروا الله حق قدره، وأنهم مثلوه وشبهوه بخلقه سبحانه وتعالى.

قوله: {**نُرِيدُ مِنْهُم التَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ، وَنُرِيدُ شَفَاعَتَهُمْ عِنْدَهُ**}.

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ علتين اثنتين لجعل تلك الوسائط بين الخلق وبين الله من أولئك القوم:

أما العلة الأولى: فهِيَ اعتقادهم أن الوسيط يقربهم إلى الله زلفى ولذلك وَضَعُوهُ.

أما الثانية: فهي أنهم يطلبون شفاعة هؤلاء الوسطاء، ليشفعوا لهم عند الله عز وجل.

ولا شك أن العلة الأولى منفية عقلاً وشرعًا، ذلك أن الله عز وجل قريب سميع بصير أقرب إلى العبد من عنق راحلته إليه ـ كما جاء في الحديث الصحيح[1]، وما دام الأمر كذلك فكيف يُتَّخَذُ من الخلق ما يكون

---

(١) نص الحديث في البخاري (. . . عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ قال كُنَّا مع رسول الله ﷺ فَكُنَّا إذا أشرفنا على وادٍ هَلَّلْنَا وكَبَّرْنَا ارتفعت أصواتُنا فقال النَّبِيُّ ﷺ: «يا أَيُّها النَّاسُ ارْبَعُوا على أنفسكم فإنكم لا تَدْعُونَ أَصَمَّ ولا غائبًا إنَّهُ معكم إنَّهُ سميعٌ قريبٌ تبارك اسمُه وتعالى جَدُّهُ»)، أما الذي ذُكر فيه (عنق راحلته) فهو في «مسند الإمام أحمد» (. . . عن أبي موسى الأشعري قال: كُنَّا مع رسولِ الله ﷺ في غَزَاةٍ فجعلْنا لا نَصْعَدُ شَرَفًا ولا نَعْلُو شَرَفًا ولا نَهْبِطُ فِي وادٍ إلا رَفَعْنَا أصواتنا بالتَّكبيرِ قال فَدَنَا مِنَّا رسولُ الله ﷺ فَقَالَ: «أَيُّها الناسُ ارْبَعُوا على أنفسكم فإنكم ما تَدْعُونَ أَصَمَّ ولا غائبًا إنما تدعون سميعًا بصيرًا إنَّ الذي تَدْعُونَ أَقربُ إلى أحدكم من عُنُقِ راحلتِهِ يا عبد الله بن قَيْسٍ ألا أُعَلِّمُكَ كلمةٍ من كُنُوزِ الْجَنَّةِ لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلاَّ بالله»).

مقربًا إلى الحق، وأما الشرع فقد نفى ذلك وأمر الخلق أن يدعوا الله عز وجل وأن يتقربوا إليه فليس بينهم وبين الله عز وجل حجاب يحجبهم عنه من حيثُ قضاء حوائجهم ومد العون إليهم وما إلى ذلك.

وأما العلة الأخرى فهي باطلة؛ لأن الشفاعة لا تقبل من قِبَلِ مسلم لمشرك، وما دام أن أولئك قد أشركوا في العبادة وبارزوا الله عز وجل بأقبح الذنوب وهو الكفر والشرك فإن شفاعة جميع الرسل وشفاعة جميع الخلق الصالحين من ملائكة وبشر وغير ذلك لا تغني شيئًا ولا تنفع شيئًا، لأنه لا شفاعة لمشرك ولم يقع ذلك إلا لواحد من المشركين فقط وهو عم النبي ﷺ وما ذلك إلا لأسباب ذُكِرَتْ في «شرح التوحيد»(١).

---

(١) والآتي مقتبس من «شرح كتاب التوحيد» بتصرف: "قوله: (فالشفاعة التي نفاها القرآن ما كان فيها شرك) ولهذا أثبت الشفاعة بإذنه في مواضع، وقد بين النبي ﷺ أنها لا تكون إلا لأهل التوحيد والإخلاص وهذا كله فيه دلالة على أن الشافع والمشفوع له إذا وقع منهما ما ينافي الإخلاص فإنهم لا يشفعون ولا يشفع فيهم، ومِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ أهل العلم ـ رحمهم الله ـ كيف شفع النبي ﷺ في أهل الموقف (الشفاعة العظمى) وأديانهم تختلف وفي عمه أبي طالب وهو كافر مشرك فوجهوا ذلك إلى أمور: أولها: الخصوصية، أي: أن الأمر على عمومه من كون المشفوع له لا بد أن يكون موحدًا. إلا أن هاتين الحالتين (الشفاعة العظمى لأهل الموقف، وشفاعة النبي ﷺ في عمه أبي طالب) حالتان خاصتان تخرج عن الإطلاق والعموم السابق. وثانيها: أن الشفاعة التي أُنيط بها كون المشفوع له لا بد أن يكون موحدًا مخلصًا هي الشفاعة المُتَعَلِّقة بإخراج صاحبها من النار، وإعتاق رقبته من جهنم والشفاعتان السابقتان لا تخرج عن ذلك، فالشفاعة العظمى هي شفاعة النبي ﷺ في أن يفصل بين الخلق بعد وقوفهم، والشفاعة الثانية المُتَعَلِّقة بعم الرسول ﷺ إنما هي تخفيف لا إعتاق رقبته من النار، فخفف الله عذاب عمه أبي طالب إلى أن وضع له ضحضاح من النار إلى كعبي رجليه يغلي منهما دماغه . . . ".

فَبَعَثَ اللهُ ـ تعَالَى ـ مُحَمَّدًا ﷺ يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَهُمْ ـ دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ ـ، وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التَّقَرُّبَ وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ، لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ لِغَيْرِهِ لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ، فَضَلاً عَنْ غَيْرِهِمَا.

قوله: {**وَأُنَاسٍ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ**}.

من الناس الصالحين ـ الموضوعين في ذلك ـ (عزير) كما يقوله اليهود حَيْثُ جعلوه وسيطًا بل جعله بعضهم إِلَهًا، وجعله كثيرٌ منهم ابنًا للرب سبحانه وتعالى.

قوله: {**فَبَعَثَ اللهُ ـ تَعَالَى ـ مُحَمَّدًا ﷺ**}.

البعث أصله خروج الشيء بعد عدم وجوده، وَلِذَلِكَ يبعث الله الموتى بعد عدم وجود الحياة، وكذلك بَعْث الله لنبيه محمد ﷺ عن خلو الرسالة ووجود زمن فترة وهذا هو حقيقة البعث، وفيه دلالة على أن زمن النبي ﷺ الذي بعث فيه كان زمن فترة وبهذا قطع شيخ الإسلام وابن القيم ـ يرحمهما الله ـ وأئمة.

قوله: {**يُجَدِّدُ لَهُمْ دِينَهُمْ**}.

التجديد له معنيان: معنى صحيح وآخر غير صحيح.

فأما الصحيح: فهو تجديد ما اندرس من عقائد وَالْمَجيء بشريعة من قبل الله تعالى وهذا هو المعنى المقصود هنا، فتجديد ما اندرس يَتَعَلَّق بالعقائد، إِذْ عقائد جميع الأنبياء والرسل واحدة لا تختلف خلافًا للشرائع فهي في الجملة مختلفة متباينة، والله عز وجل لا يشرع أمرًا إلا عن حكمة بالغة.

. . . .

وأما المعنى الآخر: فالتجديد هو أخذ قديم وإيضاحه وإبرازه وحت الأوضار عنه وهذا المعنى اللُّغوي ليس مقصودًا في كلام المصنف هنا؛ لأن النبي ﷺ جملة شريعته تختلف عن جملة شرائع الأنبياء والرسل السابقة لكن قد يحمل على مجمل العقائد الصحيحة.

قوله: {دِينَ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ}. (دين أبيهم) أي: مِلَّة وشريعة وطريقة أبيهم إبراهيم، وهي أنه كان مسلمًا لله حنيفًا ولم يك من المشركين، مع أن إبراهيم عليه السلام شريعته ليست كشريعة النبي ﷺ في الجملة، فالشرائع متباينة إلا أن جنس التنسك والعبادة وما إلى ذلك صحيح، وهذا يدخل في باب الاعتقاد والتقرب بتمحيض وتجريد التوحيد لله سبحانه وتعالى.

قوله: {وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّ هَذَا التَّقَرُّبَ وَالاعْتِقَادَ مَحْضُ حَقِّ اللهِ ـ تَعَالَى ـ}.

كلمة (محض) معناها كما يقول ابن فارس في «المقاييس» هي: (خلوص الشيء)، يقول: (الميم والحاء والضاد أصل صحيح واحد يدل على خلوص الشيء)، يعني: عدم وجود شيء يتعلَّق به فكان خالصًا من غيره ليس إلا هو، وهذا هو معنى (المحض) ولذلك يقال: (هذا لبن مُمَحَّض) يعني: مجرَّد من غيره فليس عليه أي شائبة، والمقصود هنا أن باب العبادة وتوحيد العبادة وما إلى ذلك إنما ذلك محض حق لله لا يشركه فيه أحد من الخلق أو غيره البتة.

قوله: {لا يَصْلُحُ مِنْهُ شَيْءٌ لِغَيْرِهِ}. أي: فلا يصرف شيء من ذلك لغير الله سبحانه وتعالى، وأشار المصنف أنه إن صُرِفَ فغير صالح لمن انصرف إليه الشيء، ذلك أن العبادة تقوم في الأصل على توحيد المعرفة والإثبات.

. . . .

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب في بعض رسائله: (توحيد العبادة مبني على توحيد الربوبية).

وبيانه: أنه كيف يوحِّد الإنسان الرب في العبادة وأفعاله التي يتقرب بها إلا إذا أيقن وجزم أن الله هو المستحق لذلك، ولا يوقن إلا إذا عرف الله بكماله وتمام صفاته وجميل فعاله وما إلى ذلك، ومِنْ ثَمَّ كان توحيد المعرفة والإثبات هو أصل التوحيد وهو الذي ينبني عليه توحيد العبادة؛ ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (توحيد العبادة متضمن لتوحيد المعرفة والإثبات وتوحيد المعرفة والإثبات يلزم منه توحيد العبادة).

وبيان ذلك: أن توحيد المعرفة والإثبات المُتَعَلِّق بتوحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية يستلزم أن تفرد الله في العبادة، فإذا أيقنت أن الله هو المستحق للكمال المطلق وأنه هو الخالق الرازق الْمُحْيِي المميت إلى آخره؛ فلا يجوز لك عقلاً وشرعًا أن تصرف الشيء إلى غير أهله: فتعبد غير الله وترجو غير الله وتحج إلى غير الله وتصلي لغير الله، وأما كون توحيد العبادة يتضمن توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ فهو أنه ما عُبِدَ إلا لأنه صاحب الكمال المطلق وأنه هو المستحق للعبادة سبحانه وتعالى، فقول المصنف (لا يصلح منه شيء لغيره) أي: لو وقَع لما صَلُح، فلا يصلح أن يَصْرِفَ العبد عبادته لغير الرب؛ لأن غيره غير مستحق للعبادة فكيف تصرف إليه؟ هذا لا يصلح لا عقلاً ولا شرعًا، أما عقلاً ففيه صرف الشيء إلى غير مستحقة، وأما شرعًا فجاءت الأدلة الكثيرة المتواترة على وجوب تجريد التوحيد لله سبحانه وتعالى، وعدم صرف شيء منه لغيره.

قوله: {لا لِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ، وَلا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ}.

إنما قيد الملَك بالمقرب والنبي بالمرسل لأن القيدين السابقين يوجبان مزيد نعت وخصوصية، إذ الملائكة نوعان من حَيْثُ القرب والبعد؛ فهناك ملائكة مقربون لله سبحانه وتعالى كجبريل رسول الوحي، وهناك ملائكة غير مقربين لله سبحانه وتعالى ومن ذلك ـ على ما قيل ـ هاروت وماروت، ومن ذلك الملَكان اللذان يكتبان صحائف الأعمال فليسا مقربين لله كتقربة جبريل عليه السلام إلى الله سبحانه وتعالى وهذا معلوم في جنس الخلق، فالرسل أعلى مرتبة من غيرهم، وهكذا فهم طبقات من حَيْثُ القرب والبعد من الله سبحانه وتعالى ولذلك قال (لِملَك مقرب) فإذا كانت العبادة غير صالحة لملك مُقَرَّبٍ فغيره من باب أولى.

(ولا لنبي مرسل) قيد النبي بالرسالة: سبق أن الرسالة أخص من النبوة؛ لأن كل رسول نبي ولا بد، وليس كل نبي رسولاً، فإذا كان نبيًّا ورسولاً وقد نُفِيَتْ عنه استحقاق العبادة فغيره من مطلق الأنبياء أولى.

فإذا نفيت استحقاق العبادة عن هذين الصنفين: عن الملائكة المقربين وعن النبيين المرسلين فمن باب أولى نفيه عن جميع الخلق؛ لأن ذينك الجنسين أقرب إلى الحق من غيرهما ولذلك قال المصنف: {فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمَا}.

وَإِلاَّ فَهُؤلاءِ الْمُشْرِكُونَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ هُوَ الْخَالِقُ ـ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّهُ لا يَرْزُقُ إِلاَّ هُوَ، وَلا يُحْيِي وَلا يُمِيتُ إِلاَّ هُوَ، ولا يُدَبِّرُ الأَمْرَ إِلاَّ هُوَ، وَأَنَّ جَمِيعَ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَمَنْ فِيهِنَّ، وَالأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَنْ فِيهَا كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ.

أراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن يؤكد إيمان الناس إبَّانَ بعثة النبي ﷺ بالربوبية وإثبات الصفات العلية لله سبحانه وتعالى؛ من كونه هو الخالق الرازق المحيي المدبر للخلق وما إلى ذلك.

إلا أن التاريخ أثبت أن هناك أُناسًا وقع الشِّرْك منهم في باب الربوبية والمعرفة والإثبات؛ كبعض المجوس ـ نفاة القدر ـ فتُحمل النصوص وما جاء عن السلف ـ يرحمهم الله ـ على وجه جُمْلِي، ومِنْ ثَمَّ يقال: كان الناس إبَّانَ بعثة النبي ﷺ مؤمنين بأن الله خالق رازق وما إلى ذلك، هذا في الجملة مع وجود شذوذ منهم شذوا عن هذه القاعدة، ولذلك جاءت النصوص مقرة إيمانهم في الربوبية.

قوله: {**كُلَّهُمْ عَبِيدُهُ**}.

(كلهم): تأكيد معنوي لـ (جميع)، ولذلك كانت منصوبة.

(عبيده): يعني أنهم مُعَبَّدُونَ لله سبحانه إذ إن كلمة العبد تأتي على معنيين اثنين:

أما الأول: فهو الْمُحِبُّ المتذلل لله سبحانه وتعالى، وهؤلاء هم عباد الله المكرمون الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وهذا هو الأصل؛ ولذلك جاءت الآيات ناعتة هؤلاء بعبادة الله وأنهم عباده سبحانه وتعالى

كما في قوله عز وجل: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ [الفرقان: ٦٣] أي: أنهم المحبون له المتذللون لأمره ونهيه سبحانه وتعالى.

وأما المعنى الثاني: فهو العبد المذلل المسخر لأمر الله القدري الذي لا يخرج عن أمره وقدره سبحانه وتعالى، وهذا يشمل جميع العباد مؤمنهم وكافرهم، ولذلك جاء في قوله عز وجل: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾ [الفرقان: ١٧] وهؤلاء العباد كفار ضلوا السبيل ودخلوا النار ومع ذلك سماهم الله عبادًا، بمعنى: المذللين المسخرين، وذلك يتفق مع المعنى اللُّغوي للعبادة؛ لأن العبادة مأخوذة من قولهم: هذا طريق معبد، وهذه ناقة معبدة، يعني: ناقة ذَلُول، وطريق مُذَلَّل مُسَهَّل، وهذا المعنى موجود في المعنيين السابقين خصوصًا المعنى الثاني، فأراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله (عبيده) المعنى الثاني أي: المذللين المسخرين لأمره القدري لا يخرجون عنه، وأوضحه بجملة أخرى وهي قوله: {وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ وَقَهْرِهِ} فكلمة تصرفه: يُعنى بها تدبيره سبحانه وتعالى؛ فهو يصرف الأشياء كيف شاء ولا يكون ذلك إلا عن مشيئته عز وجل ولا يشاء إلا عن حكمة عظيمة بالغة سبحانه وتعالى.

فَإِذَا أَرَدتَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِينَ ـ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ ـ يَشْهَدُونَ بِهَذَا فَاقْرَأْ عَلَيْهِ ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ الآية [يونس: ٣١]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ ﴾ إلى قوله: ﴿ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ.

ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليل ما قرره آنفًا من أن أهل زمن النبي ﷺ إبَّانَ بعثته كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق وما إلى ذلك، وذكر دليلين صريحين في ذلك:

* **الدليل الأول:**

هو قوله سبحانه وتعالى في يونس ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ [يونس: ٣١] كل هذه نعوت كمال لله سبحانه وتعالى وهي من جنس توحيد الربوبية وتوحيد المعرفة والإثبات، فكانوا مقرين بذلك بدليل قوله ـ جلا وعلا ـ: ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ أي: أن الله هو الرازق سواء أكان رزقًا يتعلَّق بمن في السماء أم كان رزقًا يتعلَّق بمن في الأرض، وكذلك هو الذي يملك السمع والأبصار والعقول والأفئدة، وكذلك هو الذي يخرج الحَيَّ بعد موته ويخرج الميت كذلك فيحيه ـ سبحانه وتعالى ـ أو أنه يخرج الميت من الحَيِّ، ثم هذه الأوصاف أثبتها المشركون لأن الله عز وجل حكى عنهم أنهم مثبتوها كما في قوله ﴿ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ﴾ أي: قالوه،

إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، ودعاهم إليه رسول الله ﷺ، ....

فهم مؤمنون به سبحانه وتعالى، فكلمة (فَسَيَقُولُونَ) حكاية عما هم عليه؛ لو سألتهم لَحَكَوا لك حالهم كما حكيناه لك يا محمد ﷺ في الآي.

* **الدليل الثاني:**

آيات في سورة المؤمنون، قال عز وجل: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، وفيها دلالة واضحة أيضًا على أن توحيد الربوبية موجود عند القوم.

قوله: {**إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّهُمْ مُقِرُّونَ بِهَذَا**}.

(تحققت) من قولهم: حقَّقَ الشيء وتَحَقَّقَ منه إذا صَحَّ عنده، وأصبح على يقين به. قوله: (مُقِرُّون) من الإقرار وهو المعرفة، يقال: أَقَرَّ فلان بكذا إذا اعترف به، أي: إذا بان لك وتيَقَّنْتَ وعرفت أن المشركين قد وحَّدُوا الله في باب الربوبية على جهة الإجمال، وأن الشِّرك قد وقع في باب العبادة.

قوله: {**وَأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ**}.

التوحيد: تفعيل من وحد يوحد توحيدًا إذا أفرد الشيء وجعله واحدًا، وحقيقة توحيد الشيء يرجع إلى أمرين:

. . . .

الأول: إثبات كون ذلك الشيء منفردًا واحدًا.

الثاني: نفي الشركة عن ذلك المنفرد.

فلا يتم التوحيد إلا بإثبات الوحدة والانفراد، ونفي الشركة عن تلك الوحدة، وهذه حقيقة لغوية قررها غير واحد، ومنهم الأصفهاني ـ قوام السنة ـ وكذا غيره.

قوله: {**التَّوْحِيدِ**}. فيها (أل) التي هي للعهد، أي: توحيد العبادة الذي دعت إليه الرسل ودعاهم إليه رسول الله ﷺ، أي: أن دعوة الرسل لم تكن أصالة إلا لتوحيد العبادة، وسبق في «شرح التوحيد» أن لأهل السنة والجماعة مسلكين في تقسيم التوحيد.

ـ **المسلك الأول: تقسيم التوحيد إلى قسمين:**

الأول: توحيد معرفة وإثبات.

الثاني: توحيد طلب وإرادة وقصد.

فالأول: يشتمل على توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والثاني: توحيد الألوهية والعبادة.

ـ **المسلك الثاني: تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:**

فالأول: توحيد إلهية وعبادة، وحقيقته: إفراد الله في أفعال العباد من صلاة وصيام ونحوهما.

الثاني: توحيد ربوبية، وحقيقته: إفراد الله بأفعاله سبحانه وتعالى من خلق وَرَزْقٍ وإماتة ونحوها.

الثالث: توحيد أسماء وصفات، وحقيقته: إفراد الله عز وجل بأسمائه

وَعَرَفْت أَنَّ التَّوْحِيدَ ـ الَّذِي جَحَدُوهُ ـ هُوَ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ، الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا الاعْتِقَادَ، وَكَانُواْ يَدْعُونَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْلاً وَنَهَارًا: . . . .

وصفاته على جهة مخصوصة، ففيه إثبات من غير تشبيه ولا تمثيل، وفيه نفي من غير تعطيل.

قوله: {**وَعَرَفْت أَنَّ التَّوْحِيدَ ـ الَّذِي جَحَدُوهُ ـ هُوَ تَوْحِيدُ الْعِبَادَةِ**}.

أي: عرفت أن حقيقة التوحيد الذي أشرك فيه المشركون هو توحيد الإلهية والعبادة، فلم يفردوا الله سبحانه وتعالى بأفعالهم كالذبح والدعاء.

قوله: {**الَّذِي يُسَمِّيهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا الاعْتِقَادَ**}.

أي: أن أهل زمانه أطلقوا على ذلك الشِّرك اسمًا آخر؛ سموه (الاعتقاد)، والأصل أن الأسماء لا تُغَيِّر الحقائق؛ إذ الحكم مُتعلِّق بحقيقة الشيء لا باسمه، هذا هو الأصل، فالشرك إن سُمِّيَ توحيدًا فهو شِرك.

قوله: {**الاعْتِقَادَ**}.

الاعتقاد مأخوذ من قولهم: اعتقد الأمر إذا عقد عليه قلبه وجزم به؛ ولذلك سُمِّي: اعتقادًا.

قوله: {**وَكَانُوا يَدْعُونَ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْلاً وَنَهَارًا**}.

أي: أن المشركين إبَّانَ بعثة النبي ﷺ كانوا يدعون الله ـ جلَّ وعلا ـ ليلاً ونهارًا، وكانوا يتصدقون ويصومون ويحجون إلى غير ذلك من التَّعَبُّدات، إلا أنَّهم يشركون مع الله سبحانه وتعالى آلهة أخرى.

ثُمَّ مُنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْمَلائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِيَشْفَعُوا لَهُمْ. أَوْ يَدْعُو رَجُلاً صَالِحًا مِثْلَ اللاَّتِ ....

قوله: {ثُمَّ مُنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الْمَلائِكَةَ لأَجْلِ صَلاحِهِمْ، وَقُرْبِهِمْ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ لِيَشْفَعُوا لَهُمْ}.

فيه ذكر صنف من أصناف المشركين، وهم الذين يشركون مع الله الملائكة بدعائهم، وذكر علتين لذلك:

أما العلة الأولى: فهي لأجل صلاح الملائكة، وهذه علة أفسدت كثيرًا من الناس.

وأما العلة الثانية: فهي قرب أولئك الملائكة من الله ـ جلَّ وعلا ـ، وقد سبق تبيان المقصود من القُرْب.

قوله: {لِيَشْفَعُوا لَهُمْ}.

أي: إنما اتخذوهم ودعوهم لأجل الشفاعة، فهم يعلمون أن النافع الضار المُحْيِي المميت الرازق هو الله سبحانه وتعالى، ولكن جعلوا هناك من يشفع لهم ويستعطف الرب عليهم، حتى تُقْضَى حوائجهم، فَشَبَّهوا الله بملوك الأرض الذين يحتاج إلى وسائط بينهم وبين الناس حتى يُسْتَعْطَفُوا وَمِنْ ثَمَّ ينال الناس حوائجهم.

قوله: {أَوْ يَدْعُو رَجُلاً صَالِحًا مِثْلَ اللاَّتِ}.

اللات: مأخوذ من قولهم: لَتَّ يَلِتُّ، وقد سبق بيانه في شرح «كتاب التوحيد»[1]، إلا أن اللات اسم فاعل، يقول ابن عباس ـ رضي الله

---

(١) وهذا مقتبس من هناك: (هذه أسماء آلهة عند المشركين، فأما «اللات» ـ بتخفيف التاء=

أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى، وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشِّرْكِ وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ للهِ، ....

عنهما ـ: (هو رجل صالح كان يلت السويق للناس في الحج فلما مات عكفوا على قبره) كما عند ابن جرير الطبري في «تفسيره» وكذا غيره.

قوله: {**أَوْ نَبِيًّا مِثْلَ عِيسَى**}.

أي: أن عبادات أولئك تتعلق برجل صالح، أو نبي مرسل من الله عز وجل أو بملك من الملائكة.

قوله: {**وَعَرَفْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ عَلَى هَذَا الشِّرْكِ وَدَعَاهُمْ إِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ للهِ**}.

حقيقة إخلاص العبادة هو: تجريد النية لله سبحانه وتعالى بحيث لا يلتفت إلى الخلق، وإنما يقصد بها الرب الحق سبحانه وتعالى، والإخلاص هو أساس العبادة وهو أُسُّها التي تُبْنى عليه، وكل عبادة لابد لها من شرطين معروفين:

الأول: تجريد النية لله وهو ما يسمى بالإخلاص.

الثاني: المتابعة في ذلك وفق هدي رسول الله ﷺ.

= وتثقيلها كما في قراءة ـ فصخرة عظيمة بيضاء منقوشة وعليها بيت في الطائف له أستار وسدنة، وحوله فناء معظَّم عند أهل الطائف. قاله ابن كثير في «تفسيره» ـ وأصله عند البخاري ـ أن "اللات" ـ بالتثقيل ـ رجلٌ كان يَلُتُّ السويق للحاج، فلما مات عكفوا على قبره. وكانت اللات لثقيف، فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبة؛ فهدمها وحرَّقها بالنار).

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ الآية [الرعد: ١٤].

قوله: {كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾}.

فهي نهي عن دعوة غير الله وصرف شيء من العبادة لغير الله، ولذلك يقول ابن كثير في «تفسيره» عن هذه الآية: (يقول تعالى آمرًا عباده أن يوحدوه في مجال عبادته، ولا يدعى معه أحد، ولا يشرك به).

قوله: {وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾}.

أخرج الطبري في «تفسيره» عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: (معنى قوله: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ﴾ أي: له التوحيد)، فالله عز وجلَّ له التوحيد استحقاقًا فلا يستحق غيره أن يصرف له شيئًا من العبادة.

وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ للهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ للهِ، وَالنَّذْرُ كُلُّهُ للهِ، وَالاسْتِغَاثَةُ كُلُّهَا بِاللهِ وَجَمِيعُ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلُّهَا للهِ، وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلاَمِ، وَأَنَّ قَصْدَهُمْ الْمَلائِكَةِ، أَوْ الأَنْبِيَاءِ، أَوْ الأَوْلِيَاءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوْحِيدِ ـ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ـ.

أراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن يُبَيِّنَ أن كون المشركين وحدوا الله في باب الربوبية وفي أفعاله لم يكن مانعًا من الاستحلال لأموالهم ودمائهم؛ لأنهم أشركوا في باب العبادة، وهذا هو قوله: {**وَتَحَقَّقْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَهُمْ لِيَكُونَ الدُّعَاءُ كُلُّهُ للهِ، وَالذَّبْحُ كُلُّهُ للهِ ـ إلى آخره من أنواع العبادة ـ**}.

قوله: {**وَعَرَفْتَ أَنَّ إِقْرَارَهُمْ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ لَمْ يُدْخِلْهُمْ فِي الإِسْلاَمِ**}.

أي: لابد من توحيد الله في باب الألوهية والعبادة كما وُحِّدَ في باب الربوبية.

قوله: {**وَأَنَّ قَصْدَهُمْ الْمَلائِكَةِ، أَوْ الأَنْبِيَاءِ، أَوْ الأَوْلِيَاءَ يُرِيدُونَ شَفَاعَتَهُمْ وَالتَّقَرُّبَ إِلَى اللهِ بِذَلِكَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ**}.

أي: أن حل أموالهم ودمائهم أوجبه صرف العبادة لغير الله، ومن ذلك أنهم وسَّطوا وسائط بينهم وبين الله، يُوَسِّطون شخصًا يسمونه (وليًّا)، ويوسطون آخر يسمونه (سرًّا) عندهم ـ كما سيأتي ـ.

قوله: {**عَرَفْتَ حِينَئِذٍ التَّوْحِيدِ ـ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَأَبَى عَنِ الإِقْرَارِ بِهِ الْمُشْرِكُونَ ـ**}.

أي: تبين لك أن التوحيد الذي دُعِيَ إليه أولئك هو: توحيد العبادة،

وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»؛ فَإِنَّ الإِلَهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ، سَوَاءً كَانَ مَلَكًا، أَوْ نَبِيًّا، أَوْ وَلِيًّا، أَوْ شَجَرَةً، أَوْ قَبْرًا، أَو جِنِّيًّا، لَمْ يُرِيدُوا أَنَّ «الإِلَهَ» هُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ، فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ للهِ وَحْدَهُ كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ، ....

فوقعوا في توحيد الربوبية، ووقعوا في الشِّرْك في العبادة، فلم يك نافعًا لهم.

قوله: {وَهَذَا التَّوْحِيدُ هُوَ مَعْنَى قَوْلِكَ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»}.

لا إله إلا الله هي كلمة التوحيد تشتمل على نفي وإثبات، أما النفي فهو في قولك: لا إله، وأما الإثبات فهو في قولك: إلا الله، والمعنى: لا معبود بحق إلا الله، إذْ المعبودات بباطل كثيرة غير أن المستحق للعبادة هو الرب الفرد الصمد ـ جل جلاله ـ.

ومِنْ ثَمَّ فإن أولئك وإن أثبتوا الربوبية لله وإن أثبتوا أنه المستحق للعبادة، ولكنهم لم يكفروا بغيره من المعبودات فإنهم لم يفردوا الله بالعبادة، إذ حقيقتها نفي وإثبات، ولذلك لما أمرهم النبي ﷺ أن يفردوا الله بالعبادة وينفوا جميع الآلهة استحقاقًا وعبادة قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ فاستنكروا ذلك.

قوله: {فَإِنَّ الإِلَهَ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ لأَجْلِ هَذِهِ الأُمُورِ}. الإله مأخوذ من قولهم: أَلَهَ يأْلَهُ إلَهَةً وألوهية أي: إذا عُبِدَ، ومنه قول رؤبة:

للهِ دَرُّ الغانِيَات الْمُدَّهِ   سبَّحْنَ واسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِي

يعني: من عبادتي، وإنما أراد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبين أن معنى الإله عند أولئك ليس هو معنى الإله الذي قد يتبادر إلى الأذهان، فهم يعلمون أن

وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِـ «الإِلَهِ» مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ «السَّيِّدِ»، فَأَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهِمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ». والْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لاَ مُجَرَّدُ لَفْظِهَا.

الإله هو الله سبحانه وتعالى وأنه هو المألوه بحق، وأنه هو الضار النافع حقيقة، وأنه هو مالك الملك، ولكنهم قصدوا غيره في حاجياتهم، ووسطوا بينهم وبينه أشياء، وهذا هو قوله: (هو الذي يقصد لأجل هذه الأمور سواء كان ملكًا أو نبيًّا أو وليًّا أو شجرة أو قبرًا أو جنيًّا، لم يريدوا أن الإله هو الخالق الرازق المدبر، فإنهم يعلمون أن ذلك لله وحده).

إذن كان معنى الإله عندهم هو من يُقْصَد في رجاء وخوف، وفي شيء من النفع والتوسط والشفاعة وما إلى ذلك كما يفعل كثير من الناس اليوم عندما يرجون الجن ويخافون منهم كخوفهم من الله، ويدعونهم فهذا هو عين الشِّرك مع أنهم يصلون ويصومون ويحجون ويوحدون الله في الربوبية.

قوله: {**وَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِـ «الإِلَهِ» مَا يَعْنِي الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنَا بِلَفْظِ «السَّيِّدِ»**}.

وهذا واقع عند أُناس في الجزيرة آنذاك يُسَمَّوْن بـ (المكارمة) جهة نجران، وهو موجود أيضًا في الحجاز آنذاك وفي غيره، وهؤلاء السادة يتجه الناس إليهم بقلوبهم، ويرجون شفاعتهم، ويتمسحون بهم، تبركًا وتقربًا، فصرفوا لهم شيئًا من العبادة.

قوله: {**فَأَتَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُوهِمْ إِلَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَهِيَ «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ». والْمُرَادُ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهَا لاَ مُجَرَّدُ لَفْظِهَا**}.

أي: لا تنفع هذه الكلمة كل من قالها إلا من قالها عن معرفة وعمل بمقتضاها ولوازمها، أما من قالها ولو كررها آلافًا مؤلفة، صباحًا ومساءً

. . . .

فإنها لا تنفعه شيئًا إلا إذا عرف معناها ثم عمل بمقتضاها ولوازمها، ومن ذلك العلم بها، ولذلك قال النبي ﷺ كما في «صحيح مسلم»: «أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ لا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْر شَاكٍّ فِيهِمَا إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ»(1)، وقال ﷺ في «صحيح مسلم» أيضًا: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»(2) فاشترط العلم بها ﷺ.

أما إذا قالها الإنسان وهو لا يعلم حقيقتها فحينئذ لا تفيده شيئًا، وإن علم ولم يعمل بمقتضاها فلا تفيده أيضًا شيئًا.

---

(1) وهذا نص الحديث (. . . عن أبي هريرة قال: كنَّا مع النَّبِيِّ ﷺ في مَسيرٍ قال فَنَفِدَتْ أزوادُ القومِ قال حتَّى هَمَّ بِنَحْرِ بعضِ حمائلهم قال فقال عُمَرُ: يا رسول اللهِ، لو جَمَعْتَ ما بقي من أزواد القوم فدعوتَ اللهَ عليها قال ففعل قال فجاء ذُو الْبُرِّ بِبُرِّهِ وَذُو التَّمْرِ بتمرِهِ قال وقال مجاهدٌ وذُو النَّوَاةِ بنواهُ قلت وما كانوا يصنعون بالنَّوَى قال كانوا يَمُصُّونَهُ ويَشْرَبُونَ عليه الماءَ قال فَدَعَا عليها حتى ملأَ القومُ أزودتهم قال فقال عند ذلك أشهدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وأَنِّي رَسُولُ اللهِ لا يلقى اللهَ بهما عبدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فيهما إلا دَخَلَ الجنَّةَ).

(2) وهذا نص الحديث (. . . عن عثمان قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات وهو يعلمُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ دَخَلَ الجنَّةَ).

والْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ هُوَ إِفْرَادُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ بِالتَّعَلُّقِ، وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ؛ . . . .

قوله: {وَالْكُفَّارُ الْجُهَّالُ يَعْلَمُونَ أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ}.

الجهال: أي: الذين هم أُمِّيُّون لا يَقْرؤون، وأيضًا هم أهل جاهلية في عهد النبي ﷺ يعلمون أن مراد النبي ﷺ بهذه الكلمة هو إفراد الله تعالى بالتعلق والكفر بما يعبد من دونه والبراءة منه ـ أي: البراءة مما عبد من دون الله ـ أي: أن الكفار الذين دعاهم النبي ﷺ أن يقولوا لا إله إلا الله يعلمون أن المقصود ليس لفظها وقولها باللسان، وإنما العلم بها، والعمل بمقتضاها ولذلك لم يُطاوع كثير منهم النبي ﷺ.

قوله: {بِالتَّعَلُّقِ}.

أي: التعلق القلبي بالله سبحانه وتعالى الذي يورث عدم التعلق بغيره سبحانه وتعالى.

قوله: {وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ}.

لابد من الكفر بجميع الآلهة سواء كانت معنوية أو حسية، يقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ في بعض رسائله:

(فالله الله يا إخواني، تمسكوا بأصل دينكم، وأوله وآخره وأسّه ورأسه: شهادة أن لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ، واعرفوا معناها، وأحبوها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم ولو كانوا بعيدين. واكفروا بالطواغيت وعادوهم وأبغضوهم، وأبغضوا من أحبهم وجَادَلَ عنهم، أو لم يكفِّرهم وقال: (ما عليَّ منهم)، أو قال: (ما كلَّفني الله بهم)، فقد كذب على الله وافترى، فقد كلفه الله بهم، وفرض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم ولو كانوا إخوانهم وأولادهم).

فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قوله: {فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ لَهُمْ: «قُولُوا: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»[1] قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾}.

أي: أنهم علموا أن المقصود هو الكفر بجميع الآلهة وإفراد الله سبحانه وتعالى بأنه هو الإله الحق. ولذلك قالوا: إنَّ هذا لشيء عجاب، أي: استغربوا وأصابهم العجب بذلك، وما ذلك إلا عنادًا واستكبارًا.

---

(١) روى الترمذي (... عن ابن عبَّاسٍ قال مَرِضَ أبو طالب فجاءتْهُ قُرَيشٌ، وجاءهُ النَّبِيُّ ﷺ وعند أبي طالب مَجْلِسُ رَجُلٍ، فقام أبو جهل كي يمنعه، وشَكَوْهُ إلى أبي طالب، فقال: يا ابن أخي ما تريدُ من قومك؟ قال: إني أُريدُ منهم كلمةً واحدةً تَدِينُ لهم بها العربُ وتُؤَدِّي إليهم الْعَجَمُ الجزيةَ، قال: كلمةً واحدةً! قال: كلمةً واحدةً، قال: يا عمِّ قولوا لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ فقالوا إلَهًا واحِدًا ما سمعنا بهذا في المِلَّةِ الآخِرَةِ إن هذا إلا اخْتِلاقٌ قال فنزل فيهم القرآن ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ إلى قوله: ﴿ما سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الآخِرَةِ إنْ هَذَا إلاَّ اخْتِلاَقٌ﴾.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ جُهَّالَ الْكُفَّارِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلاَمَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرَفَ جُهَّالُ الْكُفَّارِ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي، . . . .

أراد المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد تبيانه أن الكفار إبَّان بعثة النبي ﷺ كانوا عالمين بـ (لا إله إلا الله)، أن يُقرِّر أن أكثر الناس في زمنه لا يعرفون ما يعرفه أولئك الكفار، وإنما يظنون أنها كلمة يلفظونها بألسنتهم، ويقولونها من أفواههم ولا يدرون ما وراءها من المعاني، ولذلك قال قولته الشهيرة: (فلا خير في رجل جهال الكفار أعلم منه بمعاني: لا إله إلا الله).

وما أكثر الناس الذين لا يعرفون معنى (لا إله إلا الله) وتجدهم يعرفون أمورًا كثيرة من الدنيا لا تحسب أن أحدًا يحيط بها علمًا وما ذلك إلا من تمام الجهل والضلال.

قوله: {**فَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَدَّعِي الإِسْلاَمَ وَهُوَ لا يَعْرِفُ مِنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَا عَرَفَ جُهَّالُ الْكُفَّارِ**}.

يعني: من العلم بها نفيًا وإثباتًا.

قوله: {**بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ**}.

(يظن) أي: يتيقن؛ لأن الظن يأتي بمعنى الرجحان ويأتي بمعنى اليقين.

قوله: {**بَلْ يَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ التَّلَفُّظُ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ الْقَلْبِ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي**}.

وَالْحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلا يُدَبِّرُ إلاَّ اللهُ. فَلا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالُ الْكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعَانِي «لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ».

يظن أنها تنفع، وأنه يدخل في جملة الْمُوَحِّدين عندما يتلفظ بـ (لا إله إلا الله)، وهذا التلفظ الْمُجَرَّد لا يُدْخِلُهُ في جملة الْمُوَحِّدين، ولا يجعله من أهل التوحيد الحق.

قوله: {**وَالْحَاذِقُ مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ مَعْنَاهَا: لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلا يُدَبِّرُ إلاَّ اللهُ. فَلا خَيْرَ فِي رَجُلٍ جُهَّالُ الْكُفَّارِ أَعْلَمُ مِنْهُ بِمَعَانِي «لا إِلَهَ إلاَّ اللهُ»**}.

أي: الحاذق من أهل زمانه، وأصل الكلمة من الحِذْق وهو المهارة، يقال: (حذق فلان الأمر حتى أصبح حاذقًا فيه وذا حذق)؛ أي: صاحب مهارة وخبرة فيه، وهو يعني أهل الكلام والبدعة الذين يقولون: إن التوحيد الذي بعثت لأجله الرسل وأنزلت لأجله الكتب هو توحيد الربوبية، وهو أن تُقِرَّ أن الله هو الخالق الرازق المحيي والمميت، وما إلى ذلك، فإذا أقررت بذلك ولو صرفتَ شيئًا من العبادة لغيره فإنك موحِّد عندهم، وهذا هو قول أهل الكلام ومنهم جمهور الأشاعرة والماتريدية، وما أكثرهم في هذا الزمان.

إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ، وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فيه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ الآية [النساء: ٤٨]، وَعَرَفْتَ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ، الَّذِي لا يَقْبَلُ اللهُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهُ، وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ:

أراد المصنف أن يُبَيِّنَ أثر التوحيد على الْمُوَحِّد نفسه، وأن أصحابه قلة قليلة، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (أهل التوحيد هم خلاصة الوجود وهم صفوة الله في الأرض).

قوله: {إِذَا عَرَفْتَ مَا قُلْتُ لَكَ مَعْرِفَةَ قَلْبٍ}.

(قلت لك) أي: من أن التوحيد الذي أنزلت من أجله الكتب وبعثت لأجله الرسل: هو توحيد العبادة وتوحيد الألوهية، وأن توحيد الربوبية لا يُدْخِل الإنسان في التوحيد الحق إذا أشرك في العبادة.

قوله: {مَعْرِفَةَ قَلْبٍ}.

أي: خالطت المعرفةُ شِغَاف قلبك فَأَيْقَنْتَ بها.

قوله: {وَعَرَفْتَ الشِّرْكَ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ فيه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾}.

قول الله تعالى: ﴿ لَا يَغْفِرُ﴾: ذُكِرَ فيه لأهل السنة قولان مشهوران:

القول الأول: أن الآية تتعلق بالشرك الأكبر فقط، فالشرك الأكبر هو الذي لا يغفره الله وعلى هذا جمهور أهل السنة.

القول الثاني: وهو اختيار شيخ الإسلام في بعض كتبه، أن الشِّرْك كله خفيه وجليه وأصغره وأكبره؛ لا يغفره الله أبدًا إلا بالتوبة، وهذا الذي تدل

الأُولَى: الْفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ ﴾ الآية [يونس: ٥٨].

عليه الأدلة، إلا أن صاحب الشِّرْك الأصغر تحت الموازنة والرجحان لأعماله، توزن أعماله، وأما أن يكون داخلاً تحت مشيئة الله فلا، وإنما الذي يدخل تحت المشيئة هو غير الشِّرْك، إن شاء غفر له ذلك فأدخله الجنة من أول وهلة وإن شاء عذبه في النار ثم يكون مآله إلى الجنة.

قوله: {**وَعَرَفْتَ دِينَ اللهِ الَّذِي بَعَثَ بِهِ الرُّسُلَ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ**}.

قوله: (دين الله) أي: توحيد الله؛ لأن الأنبياء أبناء عَلَّات فلذلك التوحيد واحد والشرائع تختلف.

قوله: {**الَّذِي لا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ سِوَاهُ**}.

فغير التوحيد لا يُقْبل، ولذلك الشِّرْك ربما أحبط الأعمال كلها، فالسلامة السلامة هي بتوحيد الرب ـ جل وعلا ـ وتحقيقه وتجريده من كل شائبة.

قوله: {**وَعَرَفْتَ مَا أَصْبَحَ غَالِبُ النَّاسِ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ بِهَذَا**}.

أي: عرفت معرفة يقين أن أكثر الناس جهال بباب التوحيد.

قوله: {**أَفَادَكَ فَائِدَتَيْنِ: الأُولَى: الْفَرَحُ بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾**}.

وهما فائدتان عظيمتان لمن حَقَّقَ التوحيد.

أما الفائدة الأولى:

(الفرح بفضل الله ورحمته) أي: أن يفرح الإنسان بأنه وحد الله الديان سبحانه وتعالى يفرح فرحًا شديدًا يثلج صدره ويجعله يرتاح إلى ما هو عليه،

وَأَفَادَكَ أَيْضًا: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا ـ وَهُوَ جَاهِلٌ ـ فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ،

ولذلك يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (لا شيء أحق أن يفرح العبد به من فضل الله ورحمته، وذلك خير من كل ما يجمع الناس من أعراض الدنيا وزينتها).

وهذا لا يعرفه ولا يقع في قلبه إلا من عرف حق التوحيد وفضله كما قال تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.

جاء عن ابن عباس والحسن وغيرهما ـ رضي الله عنهم ـ مما أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره»، وكذا غيره ـ أنهم فسروا فضل الله بالإسلام، ورحمته بالقرآن، ولذلك يقول ابن القيم في «مدارج السالكين»: (فسروا الرحمة بما هو أخص من الفضل)، فجعلوا الفضل عامًّا يَتَعلَّق بالإسلام وأعظمه التوحيد، وهو أسه وأساسه، وجعلوا الرحمة بمعنى خاص وهو معرفة القرآن والعمل بما فيه، وهذا شيء خاص لا يؤتاه كل أحد، وإنما هم أهل الله وخاصته الذين يعرفون القرآن، ولذلك يقول ابن تيمية: (أهل القرآن هم العالمون بما فيه العاملون بما فيه وإن لم يحفظوا سوره وآياته).

أما الفائدة الثانية:

قوله: {**وَأَفَادَكَ أَيْضًا: الْخَوْفَ الْعَظِيمَ فَإِنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الإِنْسَانَ يَكْفُرُ بِكَلِمَةٍ يُخْرِجُهَا مِنْ لِسَانِهِ، وَقَدْ يَقُولُهَا ـ وَهُوَ جَاهِلٌ ـ**}.

أي: يخاف الإنسان خوفًا عظيمًا من الشِّرْك، لأنه يحبط العمل، ويخاف خوفًا عظيمًا أيضًا من أن يذهب عنه هذا التوحيد الذي ينجيه يوم القيامة.

قوله: {**فَلا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ**}.

هذه القولة من الألفاظ المجملة للإمام محمد بن عبد الوهاب، فَهِمَ

. . . .

منها أن الإمام لا يعذر الناس بالجهل مطلقًا، وثَمَّ لفظة أخرى له كما في «تاريخ ابن غنام» أنه قال: (إن الجاهل لا نُكَفِّره بل نعذره، وهو من أهل الإسلام) فَهِمَ بعضهم من ذلك أن الإمام محمد بن عبد الوهاب يعذر بالجهل مطلقًا، والصحيح وهو الموجود في رسائل للشيخ محمد بن عبد الوهاب وحققه أحفاده كابنه عبد الله وكذلك الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن وغيرهما هو أن الإمام مُحَمَّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ على منهج السلف في ذلك، فهو لا يعذر بالجهل مطلقًا، ولا ينفي العذر به مطلقًا، وإنما فيه تفصيل، فهذا هو تحقيق مذهب الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة.

وأما المسألة نفسها:

فلْيُعلَم أن الجهل قد يكون عذرًا لصاحبه في عدم تنزيل الكفر عليه.

فمثال العذر:

أن يكون حديث عهد بكفر، لا يعلم كثيرًا من شرائع الإسلام الضرورية المتواترة المجمع عليها التي جاءت في الكتاب والسنة، فمثل ذلك لا يكفر بجهله لتلك المسائل، وإنما يُعَلَّم لأنه حديث عهد بإسلام لم يجتمع له علم الإسلام دفعة، وإنما يأخذه شيئًا فشيئًا، ولذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على البكري» قال: (إن المرء حديث العهد بالكفر إذا أنكر حرمة الخمر ووجوب الصلاة دون علم فالجهل عذر دون تكفيره) وقد حكى ابن حزم في «المحلى»: إجماع أهل الإسلام على أن مثل هذا الشخص لا يكفر.

مثال كونه غير موجب:

أن يكون الإنسان في بلد عليه آثار النبوة غير حديث عهد بإيمان، فمثل ذلك لا يعذر، وعلى كل فالتكفير العيني المُتَعَلِّق بشخص معين لا يُنَزَّل إلا إذا توفرت شروطه وانتفت موانعه، وهذا مجمع عليه عند أهل السنة والأثر، ولذلك في «الرد على البكري» يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ وهو يناقش كبار الجهمية والباطنية وأهل الحلول والاتحاد ـ: (أنا لا أكفركم لأني أعلم أن عندكم شُبْهَة حالت بينكم وبين العلم الحق، ولكن لو قلت بقولكم لكفرت؛ لأنه لا شُبْهَة عندي)، فمثل هذا يكون مانعًا فَيفرَّق بين جهل وجهل وبين حكم عيني وآخر وصفي، فالحكم العيني له شروط وثَمَّ موانع تمنع تنزيله، فلابد من مراعاتها. ثم أيضًا يُفرَّق بين بلوغ الحجة وفهم الحجة، فبلوغ الحجة واجب لازم، يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «طريق الهجرتين»: (إن الله لا يعذب أحدًا إلا إذا أقام عليه الحجة وجاءه البرهان).

واختلف العلماء هل تكفي بلوغ الحجة أم لا بد من فهمها؟ قولان: اختار جمهورهم، وبه جزم شيخ الإسلام وابن القيم والإمام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم أنه لابد من فهم الحجة لأن الحجة إذا لم تُفْهَمْ فكأنها لم تقم والناس في ذلك جنسان:

الجنس الأول:

جنس ليس عنده آلة الفهم مطلقًا كمجنون ومعتوه؛ فحينئذ لا يجب أن يفهم الحجة؛ ولو حصل له ما حصل فإنه معذور عند الله عز وجل ويدل على ذلك دليلان:

. . . .

الدليل الأول:

ما رواه ابن ماجه وغيره ـ وهو مشهور ـ من أن النبي ﷺ قال: «عُفي لأمتي عن ثلاثة وذكر منهم: المجنون حتى يفيق»[1]، وهذا عفو عام يتضمن مسائل الاعتقاد وغيرها.

أما الدليل الثاني:

ما أخرجه أحمد في «مسنده» قال حدثنا علي بن عبد الله حدثنا معاذُ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال: «أربعةٌ يحتجون يوم القيامة: رجلٌ أصمُّ لا يسمعُ شيئًا، ورجلٌ أحمقُ، ورجلٌ هَرِمٌ، ورجلٌ مات في فترةٍ. فأما الأصمُّ فيقولُ: رَبِّ لقد جاء الإسلامُ وما أسمع شيئًا. وأما الأحمقُ فيقولُ: ربِّ لقد جاء الإسلامُ والصِّبيان يحذِفُوني بالبَعْرِ. وأما الهَرِمُ فيقولُ: ربِّ لقد جاء الإسلامُ وما أعقلُ شيئًا. وأما الذي مات في الفترة فيقولُ: ربِّ ما أتاني لك رسولٌ. فيأخذ مواثيقهم لَيُطِيعُنَّهُ. فيرسل إليهم أن ادخلوا النار. قال فوالذي نفسُ محمدٍ بيده لو دخلوها لكانت عليهم بردًا وسلامًا» قال حدثنا عليٌّ حدثنا معاذ بن هشامٍ قال حدثني أبي عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة مثل

(١) جاء في «سنن ابن ماجه» في بعض الروايات (. . . وحدَّثنا محمَّدُ بن خالدِ بن خِدَاشٍ ومحمَّدُ بنُ يَحْيَى قالا حدثَّنا عبدُ الرحمن بن مهديٍّ حدَّثنا حمادُ بن سَلَمَةَ عن حمَّادٍ عن إبراهيمَ عن الأسودِ عن عائشةَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبَرَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أو يُفِيقَ قالَ أَبُو بَكْرٍ في حَدِيثِهِ وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ . . .).

هذا غير أنه قال في آخره: «فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا ومن لم يدخلها يُسحب إليها»[1].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «طريق الهجرتين»: (إسناده صحيح)، وقال الإشبيلي: (هو صحيح). وللحديث طرق، وفي بعضها: «يؤتى يوم القيامة بالممسوخ عقلاً، وبالهالك في الفترة، وبالهالك صغيرًا . . .»، وفيها «يؤتى يوم القيامة بأربعة: بالمولود، وبالمعتوه، وبمن مات في الفترة، وبالشيخ الفاني . . .».

وفي الباب أحاديث، يقول ابن القيم في «طريق الهجرتين»: (فهذه الأحاديث يشد بعضها بعضًا، وتشهد لها أصول الشرع وقواعده، والقول بمضمونها هو مذهب السلف والسنة). ففيه دليل على أن المجنون ونحوه معذور.

الجنس الثاني:

جنس كفر ولم يؤمن ولم يدخل قلبه شيء من الإيمان كالكفار من اليهود والنصارى والمجوس، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

(لم يختلف أحد من أئمة الإسلام في أن الكفار من يهود ونصارى الذين جاءوا بعد بعثة النبي ﷺ ولم يدخلوا في الإسلام أنهم أهل النار وأنهم كفار وأنهم مشركون).

---

(١) رواه أحمد في مسند المدنيين.

وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللهِ ـ كَمَا ظَنَّ الْكُفَّارُ ـ، خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَهُ اللهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى عليه السلام مَعَ صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فَحِينَئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُهُ، وَحِرْصُهُ عَلَى مَا يُخَلِّصُهُ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ.

قوله: {وَقَدْ يَقُولُهَاوَهُوَ جَاهِلٌ فَلاَ يُعْذَر بِالْجَهْلِ، وَقَدْ يَقُولُهَا وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهَا تُقَرِّبُهُ إِلَى اللهِ ـ كَمَا ظَنَّ الْكُفَّارُ ـ، خُصُوصًا إِنْ أَلْهَمَهُ اللهُ مَا قَصَّ عَنْ قَوْمِ مُوسَى عليه السلام مَعَ صَلاحِهِمْ وَعِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ أَتَوْهُ قَائِلِينَ ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾، فَحِينَئِذٍ يَعْظُمُ خَوْفُهُ، وَحِرْصُهُ عَلَى مَا يُخَلِّصُهُ مِنْ هَذَا وَأَمْثَالِهِ}.

يدلل الإمام رحمه الله أن التخوف من الشِّرْك ينبغي أن يكون هِجِّيرًا للمؤمن ملازمًا له لا يفارقه لأن الكلمة الواحدة قد توبقه في نار جهنم ـ عياذًا بالله ـ.

وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ ـ سُبْحَانَهُ ـ مِنْ حِكْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلاَّ جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ الآية [الأنعام: ١١٢].

هذه الجملة من قول المصنف ـ رحمه الله ـ تحوي مسائل:

أولها: أنَّ الله عزَّ وجلَّ من حكمته أن جعل هناك عداءً بين الحق والباطل، وحكمة الله هنا هي حكمة قدرية، لها آثارها الشرعية، فصراع الحق مع الباطل قديم مستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ثم إن هذا الصراع له آثاره الحسنة على الحق وأهله، وقد أشار ابن تيمية كما في «مجموع الفتاوي» إلى شيء من آثار ذلك وهو:

أن الحق يزداد بيانًا وجلاءً ووضوحًا بمعرفة الباطل وشُبَه أهله.

ومن ذلك أن الحق إذا قام له قائم بالباطل يدافعه فإن ذلك يولد قيام أهل الحق نصرة له، ومدافعة عنه، وإمحاقًا للباطل، فتزداد الدلائل، وتنكشف المسائل.

وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأثر الثاني في «الصواعق المرسلة»، وذكره ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الجواب الصحيح» في أوله.

ثاني المسائل:

قوله: {**لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا بِهَذَا التَّوْحِيدِ إِلاَّ جَعَلَ لَهُ أَعْدَاءً كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾**}.

هذه حقيقة تاريخية نطق بها القرآن وأكدتها السنة:

. . . .

أما الدليل عليها في القرآن:

فما جاء في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾، يقول ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «تفسيره»: (يقول تعالى: وكما جعلنا لك يا محمد أعداء يخالفونك ويعادونك جعلنا لكل نبي من قبلك أيضًا أعداء فلا يحزنك ذلك، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤] الآية. وقال تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣]. وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣١] الآية. وقال ورقة ابن نوفل لرسول الله ﷺ: (إنه لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلا عودي)[(١)].

وأما السنة:

فقد جاء في سيرة النبي ﷺ أنه دوفع من أهل الباطل وحاول المشركون والكفرة أن يزهقوا الحق الذي جاء به المصطفى ﷺ، وفيه تدليل لاستمرارية تلك السنة إلى وقت النبي ﷺ وهي كذلك ما دام أن الحق باقٍ في الأرض.

وسبق حديث ورقة بن نوفل وهو عند البخاري وغيره.

---

(١) أخرج الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في حديث بدء الوحي الطويل وفيه: (. . . فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى مُوسَى ﷺ يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا حِينَ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟ قَالَ وَرَقَةُ: نَعَمْ لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمَا جِئْتَ بِهِ إِلاَّ عُودِيَ وإِنْ يُدْرِكْنِي يَوْمُكَ أَنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا. . .).

وَقَدْ يَكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وَحُجَجٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُواْ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ الآية [غافر: ٨٣].

ثالث المسائل:

أن يُعْلَمَ أن أعداء الحق يتخذون طريقتين اثنتين في عدائهم:

الطريقة الأولى: هي تقرير باطلهم ونصرته.

الطريقة الثانية: هي مدافعة الحق والتشكيك فيه ومحاولة إزهاقه.

وهاتان طريقتان أجمع عليهما كل عدو للأنبياء والرسل، وكل عدو للحق بإطلاق.

رابع المسائل:

يؤخذ من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ أن أعداء الحق ليسوا من الإنس فحسب؛ بل هم على أشكال وأنواع، وعلى أجناس وألوان، فمنهم من هو عدو لله ورسوله وللحق المبين وهو من بني آدم، ومنهم من هو كذلك ولكنه من الجن، فهذان نوعان من أنواع أعداء الله.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»: (﴿ شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾ الشيطان كل من خرج عن نظيره بالشر، ولا يعادي الرسل إلا الشياطين من هؤلاء وهؤلاء، قبحهم الله ولعنهم).

قوله: {**وَقَدْ يَكُونُ لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وَحُجَجٌ**}.

فيه ذكر لمسألتين اثنتين:

الأولى: أن أعداء الإسلام والتوحيد صنفان:

الصنف الأول: صنف مُقَلِّدٌ متبع ليس عنده إلا تقليد أعمى، واتباع مَقِيت، فليس ثَمَّ حجج ولا بينات يعرفها ويلقيها على أتباع الحق.

. . . .

وأما الصنف الثاني: فأُناس عندهم معرفة وعلوم يأخذونها تُكْأَة لهم في نُصْرة باطلهم ودحض الحق المبين.

وفي قوله: (قد يكون) إشارة إلى ذينك الصنفين؛ لأنه قد يكون وقد ولا يكون.

قوله: {**لأَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ**}.

إنما جعل الأمر مُتَعَلِّقًا بالتوحيد؛ لأنه هو اللب والأصل والأساس فمن عاداه عادى الشرائع.

الثانية:

قوله: {**عُلُومٌ كَثِيرَةٌ وَحُجَجٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾**}.

أي: أن أهل الباطل عندهم علوم كثيرة وحجج يتخذونها لتقرير باطلهم ودحض الحق، وحقيقة هذه العلوم جهالات محضة أو مركبة، كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فليس ثَمَّ حجة تدفع الحق الذي جاءت به الرسل، وليس ثَمَّ بيِّنَة تَدْحض الذي أنزله الله في كتبه وجاءت به رسله؛ ولذلك يقول مجاهد بن جبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما أخرجه عنه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (ليس عند المشركين إلا شبهات وجهالات) وهذا حق معلوم.

فقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (علوم كثيرة وحجج) يعني هي حجج عند الْمُدلي بها، وهي علم عند القائل بها، وأما كونها علمًا وحجة في نفسها فهذا غير صحيح؛ ولذلك يقول البغوي في «تفسيره» عند قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم

﴿مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ قال: (قال مجاهد: "هو قولهم: نحن أعلم لن نُبْعَثَ ولن نُعَذَّبَ" سمى ذلك علمًا على ما يَدَّعونه ويَزْعمونه، وهو في الحقيقة جهل).

وإنما أراد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكره تلك الجملة أن يُبَيِّنَ أن أهل الباطل وأعداء التوحيد لهم شبه يَتَعَلَّقون بها وعلوم يلوذون بها عندما تأتيهم البينات من لدن أهل الحق ومن الحق نفسه، فينبغي أن يكون المرء على دراية بهذه الشُّبَه وتلك البينات عندهم حتى يدحضها إن أتت عليه.

إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ، وَعَرَفْتَ أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللهِ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ قَاعِدِينَ عَلَيْهِ، أَهْلِ فَصَاحَةٍ، وَعِلْمٍ، وَحُجَجٍ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا تُقَاتِلُ بِهِ هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ، وَمُقَدَّمُهُمْ لِرَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الآية [الأعراف: ١٦].

هذه الجملة ضمنها المصنف رَحِمَهُ اللهُ مسألتين:

أما الأولى: فهو تقرير مسألة سبق الإشارة إليها من كون الحق لابد له من أعداء يقفون على طريق الحق؛ ليصرفوا الناس عن الحق.

وأما الثانية: فهو أن يعلم الإنسان شيئين اثنين ـ حتى يتم له توحيده ويسلم ـ:

أما الشيء الأول: فهو أن يعرف التوحيد الحق ويحيط به ويتعلم مسائله، وهذا سبق تقريره.

وأما الشيء الثاني: فهو أن يعلم ما عند القوم من جاهلية حتى لا تقع في فؤاده، ولا يتقبلها قلبه، فإن هو عرف جهل القوم تَدَرَّع بسلاح العلم فَقَمَعَ باطلهم ولم يَقْبَلْ قَلْبُهُ شيئًا منها.

يقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ مخاطبًا أحد مراسليه ـ كما في «تاريخ ابن غنام»: (قولك: "اعلم يا أخي لا علمت مكروهًا"، فاعلم أن هذه كلمة تضاد التوحيد، وذلك أن التوحيد لا يعرفه إلا من عرف الجاهلية، والجاهلية هي المكروه، فمن لم يعلم المكروه لم يعلم الحق.

فمعنى هذه الكلمة: "اعلم لا علمت خيرًا"، ومن لم يعلم المكروه ليجتنبه لم يعلم المحبوب.

وبالجملة فهي كلمة عامية جاهلية، ولا ينبغي لأهل العلم أن يقتدوا بالجهال).

قوله: {أَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى اللهِ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ أَعْدَاءٍ}.

يعني: صراط الله المستقيم، الذي يسير فيه المؤمن.

قوله: {قَاعِدِينَ عَلَيْهِ}. أي: أن تلك الشياطين التي هي أعداء للتوحيد تَقْعد على الصراط المستقيم لتصرف أهله، وتنصر باطلها.

قوله: {أَهْلِ فَصَاحَةٍ، وَعِلْمٍ، وَحُجَجٍ}.

أهل فصاحة: أي: أصحاب بلاغة في الكلام، وحسن قول وعبارة، تجد أحدهم إن تكلم أحسن الكلام بلسانه، وأبان عن المعنى المراد المكنون في جنانه، ولكنه وإن أبان وأفصح وأصبح ذا بلاغة وحسن عبارة فهو من أعداء التوحيد.

قوله: {فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ}. أي: الواجب العيني عليك حين وجود هذه الحالة أن تعرف ما سيأتي.

فالواجب واجبان: واجب أصلي. واجب عارض.

فأما الواجب الأصلي:

فهو علم التوحيد ومعرفة ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مما يتعلَّق بالاعتقاد. وهذا أمر مجمع عليه ومتفق على وجوبه.

وأما الواجب العارض:

فهو أن يعرض للمرء شُبْهَة في باب التوحيد والدين والاعتقاد، ويخشى على توحيده أن يذهب وعلى إيمانه أن يخبو أو يضعف، فيجب عليه حينئذ أن يستنير بالعلم الحق ويدفع هذه الشُّبْهَة؛ لأنه شيء عارض لابد له من شيء مُعارِض حتى يَذْهب ولا يَبْقى.

يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كنت أنظر في شبهات القوم ـ يعني: الصوفية وأرباب الاعتقادات الفاسدة ـ فيقع في فؤادي أشياء فآتي شيخ الإسلام ابن تيمية فيوضح لي الأمر، فلما أكثرت قال لي: لا تنظر في شبهاتهم فإنه ربما بقي في فؤادك شيء لا يندفع ـ يعني: لا تجد له أحدًا قريبًا يدفعه فيكون راسبًا باقيًا في فؤادك ـ ثم قال قولته الشهيرة: "لا تكن كالإسفنجة تشرب الماء ثم تحتاج إلى يد تعصرها فربما تمزقت من كثرة الأيدي التي تعصرها، ولكن كن كالمرآة التي إن مر عليها شيء رأته بوضوح وصفاء ولم تتشرب شيئًا"، وهكذا ينبغي أن يكون الْمُوَحِّد لا يتتبع شبهات أعداء التوحيد فربما وقعت شُبْهَة في فؤاده فأعيت صاحبها ولم يجد لها معالجًا؛ لأن العقول ضعيفة، والشُّبَه خطَّافة كما يقوله أئمة الإسلام.

قوله: {**أَنْ تَعْلَمَ مِنْ دِينِ اللهِ مَا يَصِيرُ سِلاحًا تُقَاتِلُ بِهِ**}.

(سلاحًا) أي: قوة تكون عُدَّة لك في مثل تلك الحالة، عندما تعرض لك شبهات وجهالات يتحجج بها أهل الشِّرْك والوثنية وأعداء الدين.

قوله: {**هَؤُلاءِ الشَّيَاطِينَ**}.

الشياطين: أشار إلى ما هو في الآية من شياطين الإنس والجن الذين هم أعداء للحق. وأصل الشياطين جمع شيطان، والشيطان مشتق من قولهم: شَطَنَ، أي: بَعُدَ؛ تقول: (شطن زيد عن داره) إذا بَعُدَ عنه، يقول سيبويه: (المقصود أنه تخلَّق بأخلاق الشياطين)، عندما يقال لأحد من الناس هذا شيطان أي: تخلَّق بأخلاق الشياطين؛ لأنه ابتعد عن أخلاق الأناسيّ؛ يعني المأنوس بهم من بني آدم، فعندما يبتعد عن أخلاق الأناسيّ

المأنوس بهم من بني آدم فإن ذلك يورث صاحبه إطلاق كلمة شيطان؛ ولذلك قد يطلق الكبار على بعض الصغار عندما يكثرون من اللهو: إنه شيطان، أي: ابتعد عن الفعل المأنوس به في واقعه الذي يعيشه.

قوله: {الَّذِينَ قَالَ إِمَامُهُمْ، وَمُقَدَّمُهُمْ لِرَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾}.

مُقَدَّمهم: الذي تَقَدَّمهم في الشَّيْطَنة، ومعاداة الحق ونصرة الباطل، وهو مُقَدَّم عندهم، إذ إنه أول المخالفين، وأول من حاول نشر الشِّرْك وفلح كما وقع ذلك في قصة ذكرها ابن عباس فيما أخرجه البخاري معلقًا مجزومًا به في قوم نوح عندما أرسل الله إليهم نوحًا، فعلَّقوا قبل ذلك صور صالحين حتى وقع الشِّرْك فيهم، وسبق شرحه وبيانه.

قوله عزَّ وجلَّ حكاية: {﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾}.

هذا قول الشيطان عندما طرده الله عز وجل من رحمته، فقد تَوَعَّدَ أن يغوي عباد الله الصالحين وأن يقعد لهم صراطه المستقيم. يقول ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المقصود بالآية: أي: عندما يأتي الشيطان من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم، يتربص بعباد الله من جميع الطرق، فيقف على طرق الخير ليصدهم عنها، ويقف على طرق الشر ليدعوهم إليها).

ويقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القاعد على الشيء ملازم له فكأنه قال ـ يعني في الآية ـ: لألزمنه ولأرصدنه ونحو ذلك).

وَلَكِنْ إِنْ أَقْبَلْتَ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ، وَأَصْغَيْتَ إِلَى حُجَجِ اللهِ، وَبَيِّنَاتِهِ فَلا تَخَفْ، وَلا تَحْزَنْ ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦].

هذه الجملة أراد بها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأن يُطَمْئِنَ الْمُوَحِّد؛ بأنه إن سلك شيئين اثنين فلن يضل، وسَيَبْقى على توحيده مُتَمَسِّكًا به:

أما الشيء الأول: فهو اللُّجْأ إلى الله، والتوجه إلى الإله؛ بأن يحفظك على توحيدك، وأن يجعلك من المتمسكين به.

وأما الثاني: فهو طرق الأسباب الشرعية في استبقاء الخير ـ الذي هو التوحيد ـ في فؤادك، وهو أن تصغي إلى حجج الله وبيناته التي أنزلت في كتبه أو أتت مع رسله، وهو العلم النافع، فأنت تستمسك بتوحيدك وتطمئن عليه بذينك الشيئين وهما سببان عظيمان:

أما الأول: الاتجاه إلى الله واللُّجْأ إليه؛ وأشار إليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (إن أقبلت إلى الله) أي: لجأت إليه، وتوكلت عليه، واعتمدت عليه.

أما الثاني: فهو العلم النافع بأن تعرف التوحيد بأدلته ودلائله، وأن تتلو أدلته من القرآن والسنة متفهمًا متدبرًا، فإن ذلك أدعى إلى رسوب التوحيد وبقائه في فؤادك قويًا.

قوله: {**فَلا تَخَفْ، وَلا تَحْزَنْ ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾**}.

أي: لا تخف على ذهاب التوحيد، ولا تحزن إن أتتك شبهات وجهالات من أهل الباطل الذين هم أعداء للتوحيد.

فإن الخوف من ذلك والحزن على ذهاب التوحيد لا يأتي الإنسان المؤمن إن استمسك بالشيئين السابقين.

ثم دلل على تضعيف شبهات أولئك وجهالاتهم التي يخشى أن تدخل القلب بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾، ﴿إِنَّ كَيْدَ﴾ يقول البغوي: (أي: مكر)، والمكر هو إيصال المكروه إلى الغير بطريق خفي؛ كما قاله ابن تيمية، وكذا غيره. ﴿كَانَ ضَعِيفًا﴾ فيه تأكيد على أن كيد الشيطان ضعيف من جهتين:

أما الجهة الأولى: فهو بـ (إنَّ) المؤكدة.

وأما الجهة الثانية: فهي جملة خبرية دخلت على هذه الجملة المؤكدة فزادتها تأكيدًا، وهي قول الله عز وجل ﴿كَانَ ضَعِيفًا﴾.

وأشار بعض أهل اللُّغَة إلى أن قول ﴿كَانَ﴾: فعل ماض يتعلَّق بزمن ماض فلم يَقُلْ (يكون ضعيفًا)، وإنما أصله الضعف، وما كان أصله الضَّعْف فأولى أن يكون ضعيفًا، وهذا فيه دليل على أن بينات أهل الباطل وجهالاتهم هشة ضعيفة في أصلها لا تقف أمام الدلائل والبينات الواضحة.

وَالْعَامِّيُّ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ يَغْلِبُ الأَلْفَ مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، فَجُنْدُ اللهِ تَعَالَى هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ، وَإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ.

هذه الجملة عنى بها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسائل:

أولى المسائل:

أن مقدار الْمُوَحِّد من عامَّة الناس أعظم من مقدار العالم من أهل الشِّرك والوثنية والبدعة والهوى، ولذلك دلائل:

أولها: أن التوحيد أعظم من الشِّرْك بمفاوز لا تقارن، وهذا أمر مجمع عليه.

وثانيها: أن الْمُوَحِّد ناجٍ في الآخرة وإن طُهِّرَ في النار زمنًا فإنه يدخل الجنة خلافًا للمشرك فالنار أولى به.

وثالثها: أن الْمُوَحِّد منصور مؤيد، خلافًا للمشرك فمخذول غير مؤيد من الله عزَّ وجلَّ.

فهذه دلائل على أن الْمُوَحِّد العامِّي خير من المشرك صاحب الهوى والشُّبهات المخالفة للحق؛ وإن كان عالمًا فصيح اللسان أحاط بعلوم اللُّغة وغيرها.

قوله: {**وَالْعَامِّيُّ**}.

(العامِّي): هو من لا دراية له بالأدلة والدلائل فيما ذُكر به، أي: من العلوم.

قوله: {يَغْلِبُ الأَلْفَ مِنْ عُلَمَاءِ هَؤُلاءِ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَالِبُونَ﴾}.

الغلبة على جهتين:

الجهة الأولى: الغلبة بالقدر والوزن.

الجهة الثانية: الغلبة بالنصرة والتأييد.

فأما الغلبة بالقدر والوزن فهو أن الْمُوَحِّد الواحد ـ وإن كان عامِّيًا ـ فوزنه ومقداره عند الله أعظم من علماء المشركين وإن بلغوا ألفًا.

وأما الجهة الثانية فهي (بالتأييد والنصرة) فالْمُوَحِّد وإن كان عامِّيًا فهو يغلب الألف والمئين من المشركين؛ لأن الله ينصره، ولأن الله يؤيده.

ثم هل الألف مقصود أم من باب الإشارة إلى كثرة العدد؟

الثاني هو الأليق بالسياق، فليس المقصود عين العدد وحقيقته؛ وإنما المقصود هو أنه يغلب عددًا كثيرًا من المشركين ربما بلغ ألفًا، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٨٠] فليس المقصود أنه لو استغفر لهم الرسول ﷺ إحدى وسبعين مرة أنه سيغفر لهم، وإنما المقصود كثرة العدد في الاستغفار، فلو أكثرت في الاستغفار مئات وآلاف المرات فلن يقبل، لأنه أراد كثرة العدد لا حقيقة العدد.

ثاني المسائل:

قوله: {فَجُنْدُ اللهِ ـ تَعَالَى ـ هُمُ الْغَالِبُونَ بِالْحُجَّةِ وَاللِّسَانِ}.

إشارة إلى أن النصرة والغلبة هي مع أهل التوحيد سواء أكانت في العلم

. . . .

والمعرفة أم كانت في القوة والمحاربة بالسنان والسيف، فالغلبة على جهتين هنا:

الجهة الأولى:

الغلبة لهم في العلم والمعرفة لأمرين:

الأمر الأول: لأن التوحيد حق، وما كان حقًّا فلا تقف أمامه الشُّبهات، مهما اخْتُرِع لها من معسول الألفاظ وحَسَن العبارات.

الأمر الثاني: لأن التوحيد قد تكفل الله عزَّ وجلَّ بنصرته ونصرة أهله، وَمِنْ ثَمَّ كانت المعرفة عند أهل التوحيد أعظم، ولها الغلبة على أهل الشِّرْك، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

وأما الجهة الثانية:

فهو أن لهم الغلبة بالسيف والسنان، فلهم الغلبة في الجملة، وإن وقع لهم هزيمة في بعض المعارك، كما وقع للنبي ﷺ وصحبه في غزوة أُحد، فنصرة أهل الإسلام بالسيف والسنان هي نصرة جُمْلِيَّة متى ما توفرت أسبابها القدرية والشرعية.

قوله: **{كَمَا هُمُ الْغَالِبُونَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ}**.

السِّنَان المقصود بها: الرماح، وَمِنْ ثَمَّ يقال: ضَرَبَ العدو برؤوس الأَسِنَّة؛ يعني: برؤوس الرماح.

ثالث المسائل:

قوله: **{وَإِنَّمَا الْخَوْفُ عَلَى الْمُوَحِّدِ الَّذِي يَسْلُكُ الطَّرِيقَ وَلَيْسَ مَعَهُ سِلاحٌ}**.

. . . .

أي: أن الرجل الذي عنده توحيد ولكن ليس عنده تَدَرُّع بالعلم والمعرفة، ولا معرفة بالدلائل والأدلة في ذلك فإنه يخشى عليه ـ من حين إلى آخر ـ أن تقع في قلبه شُبْهَة ثم يُصْرَف عن التوحيد والحق، فالخشية إنما على أهل الجهل الْمُوَحِّدين لا على أهل التوحيد العالمين.

ففرق بين موحد عامِّي جاهل، وبين موحد عالم بالأدلة والدلائل، فالثاني: الشُّبهات عنده جهالات يفندها ويُبَيِّنُ باطلها وعُوَارها، والأول: قد يقف عند كثير منها وربما دخل عليه شيء من الشبه، مع أن الْمُوَحِّد العامي خير منزلة وقدرًا عند الله من العالم المشرك؛ لكن يخشى على هذا العامِّي الْمُوَحِّد أن يصيبه شيء من الشُّبهات التي ربما وقعت في قلبه فصرفته.

وَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ الَّذِي جَعَلَهُ ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٨٩]، فَلا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلاَّ وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبَيِّنُ بُطْلانَهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: (هَذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسائل:

أولها:

منة الله على خلقه بكتابه الواضح الحق المبين، وهي نعمة عظيمة؛ لأن الله عزَّ وجلَّ أنزله تقريرًا للحق ودفعًا للباطل؛ هو توحيد وشريعة.

وثاني المسائل:

قوله: {**فَلا يَأْتِي صَاحِبُ بَاطِلٍ بِحُجَّةٍ إِلاَّ وَفِي الْقُرْآنِ مَا يَنْقُضُهَا، وَيُبَيِّنُ بُطْلانَهَا**}.

أي: أن المشركين إن أتوا بحجج وبراهين وشبهات وجهالات ففي القرآن ما يبطلها، وإبطالها في القرآن يأتي عن طرق ثلاثة:

الطريق الأول: إبطال إجمالي، وذلك بتقرير جنس الحق ودفع جنس الباطل.

الطريق الثاني: نقض تفصيلي وذلك لبعض المسائل لا لجميعها، فجاء في القرآن نقض لبعض الشبه التي تَعَلَّقَ بها المشركون، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٥-٣٦] فهذا فيه تدليل على أن الله عزَّ وجلَّ هو

. . . .

خالقهم إذ إنه واجب الوجود، كذلك في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ١-٣].

﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ لها سبب نزول[1]، وهي أن مشركي العرب أتوا النبي ﷺ فقالوا: يا محمد انسب لنا ربك فأنزل الله عزَّ وجلَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي: ليس لله نسب كما تَدَّعون، فليس له ولد، ولَمْ يَلِدْ، وليس له صاحبة سبحانه وتعالى، وهذا دفع لبعض الشبه ونقض لها.

أما الطريق الثالث:

فهو ذكر مَرْجِعِيَّة تَفْنيد ونَقْض الباطل، فقد ذُكِرَتْ ثلاث جهات يُرْجَع لها عند ورود شُبْهَة لِمُبْطِلٍ أو جهالة يذكرها مشرك.

أما الجهة الأولى: فهو كتاب الله إن وَجَدْتَ تفصيلاً لتلك الشُّبْهَة، أما الرد الجملي فسيأتي تقريره.

أما الجهة الثانية: فهو النبي ﷺ.

أما الجهة الثالثة: فهم أهل العلم والذِّكْر العَالِمين بالتوحيد وبراهينه ودلائله. فهذه جهات ثلاث فيها نقض للباطل وما يتعلَّق به المشركون.

أولها: جُمْلِي.

وثانيها: تَفْصِيلي.

وثالثها: ردٌّ إلى مَنْ يُؤْخَذ عنه الجواب.

---

(١) روى الإمام أحمد (... عَنْ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَا مُحَمَّدُ انْسُبْ لَنَا رَبَّكَ فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾.

ثالث المسائل:

أن ما من أحد تعلَّق بشيء من القرآن والسنة ليقرر باطله وشِرْكه إلا كان فيما تعلَّق به ردٌّ عليه؛ لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ فيما نقله عنه ابن القيم في «حادي الأرواح» يقول: (أنا ألتزم أنه لا يحتج مُبْطِل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله).

ثم الناس يتفاوتون في العلم فهم على منازل ومراتب كما قاله ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مدارج السالكين».

قوله: {**وَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا بِكِتَابِهِ**}.

أي: أنعم، من الْمِنَّة وهي النعمة.

قوله: {**الَّذِي جَعَلَهُ ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾**}.

﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾: قال مجاهد: (تبيانًا للحلال والحرام)، وجاء عن ابن مسعود أنه: (تبيان لكل علم شيء)، قال ابن كثير في «تفسيره»: قول ابن مسعود أعم وأشمل، فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم، ومعاشهم ومعادهم).

﴿وَهُدًى﴾ أي: هداية للأنفس والقلوب.

قوله: {**كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾، قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ: (هَذِهِ الآيَةُ عَامَّةٌ فِي كُلِّ حُجَّةٍ يَأْتِي بِهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)**}.

﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ﴾ أي: بشبهة وحجة قاله ابن كثير في «تفسيره».

﴿ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ أي: بما يدحض تلك الشُّبْهَة والحجة التي أتوا بها، قال البغوي في «تفسيره»: (سمي ما يوردون من الشبه «مثلاً» وسمي ما يدفع به الشبه «حقًّا»).

﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ أي: أوضح تبيانًا وأفصح، فحينئذ يكون فيه تقرير للحق ودفع للباطل مع كون ما جاء في أسلوبه ومادته أحسن وأوضح مما جاء به الْمُبْطِلون. و(التفسير) تفعيل من (الفَسْر)، وهو كشف ما قد غُطِّي، قاله البغوي في «تفسيره».

قال بعض المفسرين: (هذه الآية عامة في كل حجة يأتي بها أهل الباطل إلى يوم القيامة).

وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللهُ ـ تَعَالَى ـ فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنا عَلَيْنَا، فَنَقُولُ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ: مُجْمَلٌ، وَمُفَصَّلٌ: أَمَّا الْمُجْمَلُ فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ الآية [آل عمران: ٧]، وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فِي كِتَابِهِ فَاحْذَرُوهُمْ».

هذه الجملة ضمنها المصنف رَحِمَهُ اللهُ مسائل:

أولها: أن الشبه التي سيذكرها في كتابه هي شبه يتحجج بها أهل الإشراك في زمانه على شِرْكهم وباطلهم.

وثانيها: أن جواب أهل الباطل يأتي على جهتين اثنتين: جواب مجمل، وآخر مفصل، وقد أشار ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ إلى أن جواب أهل الباطل والبدعة والهوى مطلقًا يأتي على سبيلين دومًا:

أما الأول: فهو سبيل مجمل، بمعرفة الحق، ومعرفة بطلان الباطل وما إليه على جهة الإجمال.

وأما الثاني: فهو جواب يتعلَّق بالشُّبْهَة نفسها فهو مُفَصَّل عنها.

ثالث المسائل: أن الجواب المجمل أعظم من الجواب المفصل، أما كونه أعظم فله دلائل:

منها: أن الجواب المجمل يأتي مع جميع الشبه والجهالات، خلافًا للمفصل.

. . . .

ومنها: أن الجواب المجمل يَتَأَتَّى مع العامِّي ومع العَالِم، خلافًا للمفصَّل فهو لا يَتَأَتَّى إلا مع العالم بالأدلة والدلائل.

رابع المسائل:

أن طريقة أهل الباطل أنهم يتعلَّقون بالمتشابه في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ وفي الحجج العلمية والعقلية فيأتون ليقرروا باطلهم اتكاءً على المشتبه من الكَلِم، وهذه هي قاعدتهم. أخرج ابن بطة العكبري في «الإبانة الكبرى» عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (ما من صاحب باطل وهوى إلا كانت حجته: تعلَّق بالمشتبهات)، وبنحوه أخرج ابن بطة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

قوله: **{وَأَنَا أَذْكُرُ لَكَ أَشْيَاءَ مِمَّا ذَكَرَ اللهُ ـ تَعَالَى ـ فِي كِتَابِهِ جَوَابًا لِكَلامٍ احْتَجَّ بِهِ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَانِنا عَلَيْنَا، فَنَقُولُ: جَوَابُ أَهْلِ الْبَاطِلِ مِنْ طَرِيقَيْنِ}**.

فيه حقيقة الإشفاق وحسن التعليم:

أما حقيقة الإشفاق فَذِكْره جوابًا على شُبْهَة أهل الباطل سواء أكان على جهة الإجمال أم على جهة التفصيل، ومِنْ ثَمَّ كان إشفاقًا على المتعلم ورحمة به.

وأما كونه من حسن التعليم فهو أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر هذا الجواب إلا بعد مقدمات ذكرها فكانت نتيجة لمقدمة.

قوله: **{مُجْمَلٌ}**.

المجمل من الإجمال؛ أي: أنه جواب فيه إجمال وعموم لا يتعلَّق بالشُّبْهَة بخصوصها وإنما بجنس الشُّبَه.

. . . .

قوله: {وَمُفَصَّلٌ}.

من التفصيل؛ وإنما قيل له ذلك لأنه فُصِّلَ على الشُّبْهَة فكان دافعًا لها بشيء تفسيري يتعلَّق بها.

قوله: {أَمَّا الْمُجْمَلُ فَهُوَ الأَمْرُ الْعَظِيمُ، وَالْفَائِدَةُ الْكَبِيرَةُ لِمَنْ عَقَلَهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾}.

سبق التدليل على كونه عظيمًا وذا فائدة كبيرة.

قوله: {وَقَدْ صَحَّ}.

يعني: حديث عائشة عند البخاري ومسلم[١].

قوله: {عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ وَيَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ}.

المتشابه ضده المحكم، والمتشابه أصله من الاشتباه أي: كل قول فيه اشتباه واحتمال، فهو يحتمل معنًى ومعنًى، فيحمل على إحدى المعاني الباطلة أو البعيدة ويترك المعنى الذي يقتضيه السياق أو المعنى الظاهر الراجح.

---

(١) روى الشيخان، واللفظ لمسلم عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: تلا رسول الله ﷺ ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم».

قوله: {فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فِي كِتَابِهِ}.

أي: سمى الله أولئك بالمتبعين للمتشابه الذين مرضت قلوبهم فأرادوا تحقيق ما يريدون دون نظر إلى حق.

قوله: { فَاحْذَرُوهُمْ»}. فيه نهي عنهم، يقول النووي في كتابه «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج»: (فيه دلالة على أنه يجب الحذر من أهل الشِّرْك وأهل البدعة والهوى، فلا يجابون ولا يجادلون إلا إذا أرادوا الحق وظهر ذلك من قولهم وحالهم فإجابتهم واجبة).

فائدة تتعلق بمجادلة أهل الإشراك والبدعة والهوى:

إن مجادلة أهل الإشراك والبدعة والهوى يكتنفها أصلان:

أما الأصل الأول:

فهو التحذير من مجادلتهم، والنهي عن المجالسة معهم، والخوض معهم في شبهاتهم التي يسمونها براهين وحججًا؛ ذلك لأن الجلوس معهم والعكوف وإياهم على شُبَه يذكرونها يجادلون فيها له مفاسد:

أولها: أنه ربما وقعت بعض شبههم في القلب، فَرَسَبَتْ فيه ولم تَخْرج فَيَضِل الإنسان.

وثانيها: أنه ربما شُهِّر باطلهم لأنهم قد جودلوا، قال الإمام اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة»: (فما جنى على المسلمين جناية؛ أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل؛ أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة، يموتون من الغيط كمدًا ودردًا ـ أي: غضبًا ـ، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلاً).

. . . .

وأخرج ابن بطة في «الإبانة الكبرى» عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: «إن التكذيب بالقدر شرك فُتِحَ على أهل ضلالة، فلا تجادلوهم فَيَجْري شركُهُم على أيديكم».

وأما الأصل الثاني:

فجواز مجادلتهم لكن في أحوال خاصة ووفق شروط خاصة. ومن ذلك ما نقله الشاطبي ـ يرحمه الله ـ في «الاعتصام» عن رجل أنه كتب إلى الإمام مالك يقول: (إن بلدنا كثير البدع، وإنه ألَّف كتابًا في الرد عليهم) فكتب إليه الإمام مالك يقول: (إن ظننت ذلك بنفسك خفت أن تَزِل فَتَهْلك، لا يرد عليهم إلا من كان ضابطًا عارفًا بما يقول لهم، لا يقدرون أن يُعَرِّجوا عليه، فهذا لا بأس به).

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قَالَ لَكَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢]، أَوْ إِنَّ الشَّفَاعَةَ حَقٌّ، أَوْ إِنَّ الأَنْبِيَاءَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، أَوْ ذَكَرَ كَلامًا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى بَاطِلِهِ وَأَنْتَ لا تَفْهَمُ مَعْنَى الْكَلامِ الَّذِي ذَكَرَهُ.

هذا مثال ساقه المصنف رَحِمَهُ اللهُ ليوضح به الجواب المجمل، والذي هو طريقٌ أولٌ في جواب أهل الباطل.

وتوضيح المثال وخلاصته: أن بعض المشركين جعلوا بينهم وبين الله وسائط، وهم الأنبياء والأولياء، واستدلوا على صحة شركهم بما ورد من نصوص شرعيَّة تدل على علوِّ منزلةِ وجاهِ الأنبياء والأولياء، فصرفوا إليهم عبادات مع إقرارهم بتوحيد الربوبية.

فَجَاوِبْهُ بِقَوْلِكَ: إِنَّ اللهَ - تَعَالَى - ذَكَرَ أَنَّ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتْرُكُونَ الْمُحْكَمَ، وَيَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ. وَمَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ اللهَ ذَكَرَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقِرُّونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَفَّرَهُمْ بِتَعَلُّقِهِمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ، أَوْ الأَنْبِيَاءِ، أَوْ الأَوْلِيَاءِ مَعَ قَوْلِهِمْ ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ ﴾ [يونس: ١٨]، وَهَذَا أَمْرٌ مُحْكَمٌ، لاَ يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يُغَيِّرَ مَعْنَاهُ. وَمَا ذَكَرْتَهُ لِي - أَيُّهَا الْمُشْرِكُ - مِنَ الْقُرْآنِ، أَوْ كَلاَمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لا أَعْرِفُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ أَقْطَعُ أَنَّ كَلاَمَ اللهِ لا يَتَنَاقَضُ، وَأَنَّ كَلاَمَ النَّبِيِّ ﷺ لاَ يُخَالِفُ كَلاَمَ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ -.

هذا الجواب مبني على أن الشبهة السابقة في المثال السابق تتضمن محكمًا ومتشابهًا.

وبيانه:

أن اتخاذ الوسائط بين الناس وبين ربهم الأعلى، يدعونهم ويسألونهم، لَمِنَ الأفعال الشركية الواضحة، وهذا أمر محكم لا اشتباه فيه ولا التباس.

وأن الاحتجاج لذلك الشرك بنصوص شرعية، تدل على علوِّ قدر تلك الوسائط لَمِنَ الأمور المشتبهة غير الواضحة لدى عامة الناس.

فإذا عُلم (المحكم والمتشابه) في المثال السابق، فيكون الجواب على المبطل باتباع ما يلي:

أولاً: الاستمساك بالمحكم، فيقال: ما ذكرته أيها الْمُبْطِل شرك بالله وإن أقررتَ بالربوبية؛ لأن فيه دعاء غير الله وسؤاله، وغير ذلك من العبادات.

. . . .

ثانيًا: الموقف من الشبهة يكون باتباع جملة أمور:

أولها: أن الذي يتتبع المتشابه تاركًا المحكم في قلبه زيغ وضلال، لقول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

ثانيها: أن النصوص الشرعية قرآنًا وسنة، بل الأدلة الصحيحة سمعية وعقلية، يصدِّق بعضها بعضًا، ولا تعارض بينها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «مجموع الفتاوى»: (يجب أن يعرف أن أدلة الحق لا تتناقض، فلا يجوز إذا أخبر الله بشيء ـ سواء كان الخبر إثباتًا أو نفيًا ـ أن يكون في إخباره ما يناقض ذلك الخبر الأول، ولا يكون فيما يعقل بدون الخبر ما يناقض ذلك الخبر المعقول، فالأدلة المفضية للعلم لا يجوز أن تتناقض، سواء كان الدليلان سمعيين أو عقليين، أو كان أحدهما سمعيًا والآخر عقليًا، ولكن التناقض قد يكون فيما يظنه بعض الناس دليلاً وليس بدليل).

ثالثها: رد علم معنى المتشابه إلى الله، والاعتراف بعدم معرفة معناه، وإليه أشار المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وما ذكرته لي . . . لا أعرف معناه).

وَهَذَا جَوَابٌ جَيِّدٌ سَدِيدٌ، وَلَكِنْ لاَ يَفْهَمُهُ إِلاَّ مَنْ وَفَّقَهُ اللهُ ـ تَعَالَى ـ، وَلا تَسْتَهْوِنْهُ؛ فَإِنَّهُ ـ كَمَا قَالَ تَعَالَى ـ: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٥].

فيه جملة أمور:

أولها:

أن الجواب السابق (جيد سديد)، وإنما كان كذلك لأنه هو الموقف الذي أمر الله به ورسوله ﷺ؛ ولأنه مُسْكِتٌ للخَصْمِ.

ثانيها:

أن الجواب السابق لا يفهمه إلا مَنْ وفقه الله تعالى، وكشف عنه فتنة الشبهات والشهوات، واستدل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾ يقول الألوسي في «روح المعاني»: (﴿ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ أي: ما يُلَقَّى ويؤتى هذه الفعلة والخصلة الشريفة التي هي الدفع بالتي هي أحسن). فدفع تلك الشبهة ـ ونحوها ـ بتلك الطريقة هو من الدفع بالتي هي أحسن، وما يُلَقَّى ذلك إلا ذُو حَظٍّ عظيمٍ.

ثالثها:

أن لا يُسْتَهون بالجواب السابق، أي: لا يُسْتَهان به، وذلك لأمور:

أولاً: لأنه من جنس الدفع بالتي هي أحسن، والدافع للشبه بالحسنى امتدحه القرآن كما سبق.

ثانيًا: لأنه جواب صحيح، لا خطأ فيه ولا باطل.

ثالثًا: لأنه يصلح جوابًا على كثير من الشبه في مسائل عِدَّة.

وَأَمَّا الْجَوَابُ الْمُفَصَّلُ فَإِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ لَهُمْ اعْتِرَاضَاتٌ كَثِيرَة عَلَى دِينِ الرُّسُلِ يَصُدُّونَ بِهَا النَّاسَ عَنْهُ. مُنْهَا قَوْلُهُمْ: نَحْنِ لاَ نُشْرِكُ باللهِ شَيْئًا، بَلْ نَشْهَدُ أَنَّهُ لا يَخْلُقُ، وَلا يَرْزُقُ، وَلا يَنْفَعُ، وَلا يَضُرُّ إِلاَّ اللهُ ـ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ـ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ لا يَمْلِكُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا، وَلاَ ضَرًّا، فَضْلاً عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ، أَوْ غَيْرِهِ.

لما أنهى المصنف رَحِمَهُ اللهُ الكلام عن جواب جملي على جنس شبه الخصوم من المشركين والمخالفين في زمنه، شرع في ذكر جواب مفصل على شبه كبرى عند القوم، وَفَنَّدَ كل شُبْهَة، فكان أول الشبه هو شبهتهم من أن توحيد الربوبية إذا سلم لهم فإن ذلك مؤذن بسلامة توحيد الإلهية، وقد سبق أن هناك فرقًا بين توحيد الربوبية وتوحيد الإلهية.

فتوحيد الربوبية: هو توحيد الله في أفعاله من خلق وَرَزْقٍ وإحياء وإماتة ونحو ذلك.

خلافًا لتوحيد الإلهية فهو يتعلَّق بتوحيد العبادة لله عزَّ وجلَّ، ومِنْ ثَمَّ فاحتجاجهم بإيمانهم أن الله الرزاق المحيي الضار النافع، ثم يصرفون شيئًا من أنواع العبادة لهؤلاء الصالحين وغيرهم، هو احتجاج بسلامة توحيد الربوبية على أنه مؤذن بسلامة توحيد الإلهية وهذا غلط، وسبق التدليل عليه.

قوله: {فَضْلاً عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ}.

يعني: الجيلاني، وهو أحد علماء السنة في قرون ماضية، اشتهر بالتنسك والعلم، والكلام في الرقائق.

وَلَكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِنْدَ اللهِ، وَأَطْلُبُ مِنَ اللهِ بِهِمْ.

قوله: {وَلَكِنْ أَنَا مُذْنِبٌ، وَالصَّالِحُونَ لَهُمْ جَاهٌ عِندْ اللهِ، وَأَطْلُبُ مِنَ اللهِ بِهِمْ}.

(الصالحون): واحدها صالح وسبق معناه. (لهم جاه عند الله): الجاه هو القدر أي: لهم مقدار عند الله. (وأطلب من الله بهم): أي: أطلب من الله ما أريد، إلا أنني أجعلهم وسائط بيني وبين الله. (من الله): أي: حاجاتي. (بِهم): أي: عن طريقهم، بجعل أولئك من أنبياء وأولياء وغيرهم وسائط في حوائجهم ما بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ.

فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ لي ـ أَيُّهَا الْمُبْطِلُ ـ، وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مِمَّن قَصَدُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ، وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ.

هذه الجملة فيها تفنيد للشبهة السابقة، وحاصلها هو أن ما وقع فيه هؤلاء هو ذاته الذي وقع فيه أولئك، هؤلاء: أي: مشركي زمنه رحمه الله، وأولئك: أي: مشركي زمن الرسول ﷺ، فالجميع كان مقرًّا بأن الله هو الرب الخالق الرازق المحيي المميت . . . إلخ، ولكنهم جعلوا شفعاء ووسائط بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ.

قوله: {**فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ**}.

أي: بما تقدم من أن المشركين في زمن النبي ﷺ كانوا مقرِّين بتوحيد الربوبية، خلافًا لتوحيد الإلهية، فلم ينفعهم فهم مشركون.

قوله: {**وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُقِرُّونَ بِمَا ذَكَرْتَ لي**}.

هذه جملة تفسيرية.

قوله: {**أَيُّهَا الْمُبْطِلُ**}.

أي: أيها الْمُبْطِل للحق المستمسك بالباطل؛ ومِنْ ثَمَّ قيل له: الْمُبْطِل وهو من البطلان اسم فاعل.

قوله: {**وَمُقِرُّونَ أَنَّ أَوْثَانَهُمْ لا تُدَبِّرُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا مِمَّن قَصَدُوا الْجَاهَ وَالشَّفَاعَةَ**}.

(إنما أرادوا) يتعلَّق بمقاصد المشركين في عهد النبي ﷺ.

. . . .

(ممن قصدوا) يعني: الأصنام والأوثان والأولياء وغيرهم ممن قُصِدوا عبادةً. (الجاه والشفاعة): أي: أن المشركين في زمن النبي ﷺ هم على يقين أن الأصنام والأوثان ليست إلا وسيطًا بينهم وبين الله، وليست تملك ضرًّا ولا نفعًا مستقلاًّ، وليس لها الإحياء والإماتة وما إلى ذلك؛ وإنما جعلوها وسائط دون غيرها، وجعلوها شفيعة دون غيرها للعلة نفسها وهي أن لها جاهًا وقدرًا، وسبق أن هذه الشُّبْهَة إنما كانت نتيجة قياس فاسد، قياس ما يجعل بين الخلق مع الملوك، ومِنْ ثَمَّ تنزيل ذلك بين الخلق والرب؛ فالخلق الرعايا قد يحتاجون إلى وسائط حتى يجعلوا الملوك يعطفون عليهم، ويُبَيِّن لهم حاجيات الرعية وما إلى ذلك، فقاسوا هذا على ذاك، وسبق التدليل على ذلك.

قوله: {**وَاقْرَأْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهُ**}.

أي: من آيات الإلهية، وأن الله منفرد بالعبادة الحقة، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، قال بعض المفسرين: إلا ليوحدوني، كما ذكره القرطبي في «تفسيره»، وكذا غيره، فجميع آيات العبادة وتوحيد الإلهية داخلة في قوله: (واقرأ عليه).

فَإِنْ قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الآيَاتِ نَزَلَتْ فِيمَنْ يَعْبُدُ الأَصْنَامَ، كَيْفَ تَجْعَلُونَ الصَّالِحِينَ مِثلَ الأَصْنَامِ؟! أَمْ كَيْفَ تَجْعَلُونَ الأَنْبِيَاءَ أَصْنَامًا؟!

هذه الشُّبْهَة الثانية حاصلها أمران:

أما الأمر الأول:

فهو أن الآيات التي يَتَحَجَّجُ بها الْمُوَحِّدون مع المشركين في زمن الإمام محمد بن عبد الوهاب نازلة فيمن يعبد الأصنام والأوثان أصالة.

وأما الأمر الثاني:

فهو إذا سُلِّمَ بتلك المقدمة، فكيف يُلحق بها ما ليس منها، وهو وضع أولياء لهم جاه ومقدار عند الله وسائط بين الخلق وبين الله، خلافًا لأولئك في زمن النبي ﷺ، فإنهم وضعوا أصنامًا وأوثانًا.

فَجَاوِبْهُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إذَا أَقَرَّ أَنَّ الْكُفَّارَ يَشْهَدُونَ بِالرُّبُوبِيَّةِ كُلِّهَا للهِ، وَأَنَّهُمْ مَا أَرَادُوا مِمَّا قَصَدُوا إلاَّ الشَّفَاعَةَ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ فِعْلِهِمْ وَفِعْلِهِ بِمَا ذَكَرَ، فَاذْكُرْ لَهُ أَنَّ الْكُفَّارَ: مِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَصْنَامَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُو الأَوْلِيَاءَ ـ الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ﴾ الآية [الإسراء: ٥٧]. وَيَدْعُونَ عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ، وَأُمَّهُ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ ﴾ الآية [المائدة: ٧٥]. وَاذْكُرْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ﴾ الآية [سبأ: ٤٠-٤١]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾ الآية [المائدة: ١١٦]. فَقُلْ لَهُ: عَرَفْت أَنَّ اللهَ كَفَّرَ مَنْ قَصَدَ الأَصْنَامَ، وَكَفَّرَ ـ أَيْضًا ـ مَنْ قَصَدَ الصَّالِحِينَ، وَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

حاصل هذه الجملة تفنيد لتلك الشُّبْهَة من جانبيها:

أما الجانب الأول:

وهو قولهم: إن الآيات الواردة في الكتاب العزيز والنص الشرعي هي متعلِّقة بالأصنام، فيقال: ليس الأمر كذلك؛ بل هناك آيات تتعلق بالأصنام وثَمَّ آيات تتعلق بالصالحين والأولياء والأنبياء وما إلى ذلك.

وذكر المصنف رحمه الله شيئًا من تلك النصوص، ومنها قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ

صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ وما ذلك إلا ردًّا على النصارى الذي اتخذوا عيسى ابن مريم إلهًا وربًّا أو وسيطًا، يدعونه ويرجونه وكذلك أُمه. ومنها قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ ففيه دلالة أن هناك أُناسًا كانوا يعبدون الصالحين، ومن الصالحين الملائكة، إذ قال سبحانه وتعالى: ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ فوقعت العبادة، وإنما كان فعلهم مع أولئك هو ذات فعل المتأخرين مع الأولياء، من صرف التَّوسُّل وكونهم وسائط بينهم وبين الله عز وجل وهذا هو عين العبادة المحرمة والشركية.

وأما الجانب الثاني في الشُّبْهَة:

وهو كيف ينقاس هذا على ذلك مع الاختلاف؟

فيقال هي مقدمة للشق الأول من الشُّبْهَة، فإذا فسدت المقدمة، فسدت النتيجة؛ فالمقدمة فاسدة لأن الوارد في الآيات منه ما يتعلَّق بالأنبياء والأولياء، ومنه ما يتعلَّق بالأصنام، فليس النص حكرًا على الأصنام فحسب، ومِنْ ثَمَّ فما وقعوا فيه من جعل الصالحين والأولياء وغيرهم وسائط، هو عين ما وقع فيه الأولون من جعلهم بعض الصالحين كالملائكة وغيرهم وسائط.

ثم يقال أيضًا إن المقصود من ذكر شِرْك أولئك بالأصنام هو الجنس لا العين، فهو جنس الفعل لا عين الفعل المُتَعَلِّق بجعل الأصنام وسائط.

. . . .

وبيان ذلك:

أن يقال: ثَمَّ فِعْلٌ وجِنْسٌ:

أما الفعل: فهو كون أولئك يتعلَّقون بأصنام يجعلونها وسائط بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ وشفعاء عند الله، وهذا الفعل مشهور عنهم وجاءت الآيات بذكره.

وأما الجنس: فهو جعل وسيط بين العبد وربه سبحانه وتعالى، أنَّى كان هذا الوسيط: صالحًا أو طالحًا، صنمًا أو حيًّا أو ميتًا، أو غير ذلك.

فالمعتبر في الآيات هو الجنس لا عين الفعل، فإذا اعتبر جنس الشيء لا عين الشيء دل على أن العين غير مقصود.

ومِنْ ثَمَّ ما ذكروه من شُبْهَة باطل من أصله، لأن الآيات الواردة في جنس الشِّرْك بجعل الوسائط؛ وإنما قيل ذلك لأنه مبني على أصلين معتبرين:

الأصل الأول:

هو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وهذا الذي عليه جماهير أهل العلم وعامتهم، فإذا تبين أن العبرة بعموم اللفظ كان مشاعًا غير مقصود بصنم، فالصنم كل ما تَصَنَّم القلب إليه سواء أكان وليًّا، أم حجرًا ووثنًا، أم غير ذلك؛ يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ في «دلائل الرسوخ»: (ربما سمع بعضهم قول من يقول من المفسرين: "هذه نزلت في عبَّاد الأصنام، هذه في النصارى"؛ فيظن الغِرُّ أن ذلك مختص بهم، وأن الحكم لا يتعداهم، وهذا من أكبر الأسباب التي تحول بين العبد وبين فهم القرآن والسنة).

. . . .

وأما الأصل الثاني:

فهو أن المقصود العلة المُتَعَلِّق بها الحكم لا صورة الحكم، فصورة الحكم تتعلق بالصنم وكونه وسيطًا بين أولئك المشركين وبين الله عزَّ وجلَّ، فهذه الصورة غير مقصودة في شكلها لأنها مفردة من مفردات الشِّرْك وليس كل الشِّرْك، وإنما المقصود العلة التي عُلِّق بها الحكم؛ وهي جعل وسطاء بين الخلق وبين الرب سبحانه وتعالى، فهذه العلة هي المرعيَّة في الحكم، فإذا وُجدتْ وُجِد الحكم، وقد وجدت عند أولئك الذين جعلوا وسطاء من الأولياء وغيرهم بينهم وبين الله عزَّ وجلَّ.

يقول الشيخ عبد الله أبو بطين رَحِمَهُ اللهُ كما في «الدرر السنية»: (وأما قول من يقول: "إن الآيات التي نزلت بحكم المشركين الأولين، لا تتناول من فَعَلَ فعلهم"؛ فهذا كفر عظيم، مع أن هذا قولٌ ما يقوله إلا ثور مرتكس في الجهل، فهل يقول: "إن الحدود المذكورة في القرآن والسنة لأُناس كانوا وانقرضوا؟" فلا يحد الزاني اليوم، ولا تقطع يد السارق، ونحو ذلك.

مع أن هذا قول يُسْتَحى من ذِكْره، أفيقول هذا: "إن المخاطبين بالصلاة والزكاة وسائر شرائع الإسلام انقرضوا، وبطل حكم القرآن!).

فَإِنْ قَالَ: الْكُفَّارُ يُرِيدُونَ مُنْهُمْ، وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ هُوَ النَّافِعُ الضَّارُ الْمُدَبِّرُ، لا أُرِيدُ إِلاَّ مِنْهُ، وَالصَّالِحُونَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ أَقْصُدُهُمْ أَرْجُو مِنَ اللهِ شَفَاعَتَهُمْ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا قَوْلُ الْكُفَّارِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَاقْرَأْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وَقَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨].

ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه الجملة شُبْهَة ثالثة، وفَنَّدها، وصورة الشُّبْهَة هو تصوُّرٌ فاسد عند الخَصْم الْمُبْطِل في حقيقة الشِّرْك، إذ إنه يعتقد أن الشِّرْك واقع في الربوبية غير واقع في بعض شئون الإلهية.

ولذلك قالوا: (الكفار يريدون منهم)، أي: يريدون منهم نفعًا وضرًّا، وما إلَيْهِمَا.

(أنا أشهد أن الله هو النافع الضار المدبر لا أريد إلا منه) يعني: لا أريد النفع والضر إلا من الله لكن جعلت وسيطًا لطلب هذا الشيء فأنا أطلب أصلاً من الله، ولكن جعلتُ وسيطًا يكون مُؤْذِنًا بمجيء الشيء، ولذلك قال: (الصالحون ليس لهم من الأمر شيء، ولكن أقصدهم وأرجو من الله شفعاتهم) أي: لهم جاه ومقدار وشفاعة يُرجى منها أن الله يعطينا ما نطلبه مما يَتَعَلَّق بنفع وضر ونحو ذلك. فنحن لم نتجه لهؤلاء وإنما التوجه كان لله، فهؤلاء وسائط لما لهم من شفاعة ومقدار، ومِنْ ثَمَّ لا يكون شِرْكًا في ظنهم.

والمصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فَنَّدَ هذه الشُّبْهَة في قوله: (فالجواب أن هذا قول الكفار سواء بسواء): أي: أن الكفار لم يكونوا يعتقدون أن النافع الضار استقلالاً

هي الأصنام، ولم يكونوا يعتقدون أن الرازق المحيي المميت المدبر هي الأصنام، وإنما هو الله سبحانه وتعالى ولكنهم جعلوا وسائط وشفعاء بين حاجياتهم التي توجهت القلوب إلى الله بها أصلاً وبين الله عزَّ وجلَّ.

وذكر المصنف رحمه الله آيات تدل على ذلك منها قوله: ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ أي: نحن لا نعبدهم وإنما نعبد الله، وما نصنعه إنما يقربنا لمعبودنا وهو الله، والذي نصنعه هو وضع تلك الأصنام وغيرها وسائط بيننا وبين الله لما لها من جاه وحظ، ومنها قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ أي: نحن نعبد الله فمعبودنا هو الله والاتجاه إلى الله، ولكن نجعل أشياء تشفع لنا في مطلوبنا عند الله ليتحقق، فنحن لم نعبد هذه الأشياء، وإنما عبدنا الله وقصدنا الله، وهذه فقط من جنس الشفيع الذي يشفع عند مشفوع لينال ما يريد. ولا ريب أن كلمة الشفاعة وكلمة الوسيلة وكلمة الوسيط من الكلمات المجملة التي اتخذها أهل الجاهلية والشرك بأكثر من معنى، فالشفاعة لها معنًى حق جاء في القرآن[1] له شروطه المعروفة وأركانه، ولها معنًى باطل استعمله أهل الشِّرْك، وهي نوع من أنواع العبادة. والوسيلة لها معنًى حق جاء في كتاب

---

(1) ومنها قول الله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَـٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن يَشْفَعْ شَفَـٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفْلٌ مِّنْهَا ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقِيتًا ﴾ [النساء: ٨٥].

. . . .

الله[1] وسنة رسوله ﷺ، ولها معنًى باطل اتخذه أولئك المشركون، هو نوع عبادة، فهم يستعملون الألفاظ المجملة ويجعلون لها معان بحالهم وقالهم، ثم إذا اعتُرِضَ عليهم قالوا: إن ذلك اللفظ أثبته الله عز وجل فهو حق ولا شُبْهَة فيه.

ثم استخدام هؤلاء المشركين للشفاعة بأن جعلوا وسائط هو استخدام للفظٍ أرادوا به معنًى آخر وهو الشِّرْك؛ إذ إنهم يقصدون الأولياء، ويضعون حوائجهم عند الأولياء، ويدعون الأولياء، ويستغيثون بالأولياء أحياءً وأمواتًا، وهذا هو عين الشِّرْك، وهي عبادة وإن سموها شفاعة ليكون لفظًا يتناوله حق ويتناوله باطل، فإذا نوقشوا جعلوه مع الوجه الحق، وإنما هم على الوجه الباطل.

كذلك الوسيلة، يقول: نحن نتوسل بهؤلاء، والتَّوَسُّل له وجه جائز، فالنبي ﷺ يُتَوَسَّل به في حياته لا بذاته وإنما بدعائه واستغفاره ﷺ في حياته. وكذلك الرجل الصالح قد يُتَوَسَّل بدعائه كما توسل عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بعمِّ النبي ﷺ أن يغيثهم الله فكان[2]. فالتَّوَسُّل هنا

---

(١) قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]. وروى البخاري: (... عن جابر بن عبد الله أنَّ رسولَ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ والصَّلاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»).

(٢) رواه البخاري وهذا نصه: (حدثنا الحسنُ بن محمَّدٍ حدثنا محمَّدُ بن عبد اللهِ الأنصاريُّ حدَّثني عبدُ الله بنُ الْمُثَنَّى عن ثُمَامَةَ بن عَبْدِ اللهِ بنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّ =

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبَهَ الثَّلاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ. فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ وَضَّحَهَا فِي كِتَابِهِ، وَفَهِمْتَهَا فهْمًا جَيِّدًا فَمَا بَعْدَها أَيْسَرُ مِنْهَا.

بالدعاء: أن يدعوا اللهَ لهم، حيث إن التَّوَسُّل من الوسيلة وهو الطلب، أي: تَطْلُب منه أن يدعو الله لك.

والمقصود أن لفظة التَّوَسُّل ولفظة الشفاعة من الألفاظ التي تأتي على معنًى حق، وتأتي على معنًى باطل، فهؤلاء يستعملونها وإذا نوقشوا أتوا بالنصوص التي تثبت المعنى الحق؛ ليستدلوا على صحة فعلهم، وهم يخالفون ذلك تمامًا لأن فعلهم على غير ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

قوله: {**وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الشُّبَهَ الثَّلاثَ هِيَ أَكْبَرُ مَا عِنْدَهُمْ. فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ وَضَّحَهَا فِي كِتَابِهِ، وَفَهِمْتَهَا جَيِّدًا فَمَا بَعْدَها أَيْسَرُ مِنْهَا**}.

هذه الجملة أراد بها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يقرر أمرين:

أما الأمر الأول فهو:

أن الشبه الثلاث السابقة هي أكبر ما عند أهل زمانه، مما يستدلون به على أهل التوحيد:

أما الشُّبْهَة الأولى: فهي ما أشار إليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (منها قولهم نحن لا نشرك بالله شيئًا . . .) إلخ.

= عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَانَ إِذا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بنِ عبدِ الْمُطَّلِبِ فقال: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِليكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِنَا وإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا قَالَ فَيُسْقَوْنَ).

. . . .

والثانية: هي قوله: (فإن قال إن هؤلاء الآيات نزلت فيمن يعبد الأصنام . . .) إلخ.

والثالثة: هي قوله: (فإن قال الكفار يريدون منهم، وأنا أشهد أن لا إله إلا الله . . .) إلخ.

وإنما كانت هذه الشُّبَه هي الأكبر لمعنيين اثنين:

أما المعنى الأول:

فهو استعمالهم لها، إذ إن جنس مشركي أهل زمان المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ كانوا يكثرون من هذه الشبه الثلاث، ويذكرونها كما ذكر ذلك المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في غير ما مصنف له، وذكره أيضًا العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «رده على ابن جرجيس» وكذا غيره.

وأما المعنى الثاني:

فهو أن هذه الشُّبَه إذا وضحت ووضح تفنيدها فكل ما يأتي من الشبه متفرع عنها، وهي نتائج لهذه الشُّبَه، وفيها اتكاء عليها.

فلهذين المعنيين قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (هي أكبر ما عندهم).

أما الأمر الثاني الذي أراد تقريره فهو:

أن جميع الشبه التي سيحكيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ عن القوم هي أيسر من هذه الشبه الثلاث، فإذا وضحت تلك الشبه ووضح تفنيدها، فما سيأتي أكثر وضوحًا لأنها متفرعة عنها ومبنية عليها كما سبق.

فَإِن قَالَ: أَنَا لاَ أَعْبُدُ إِلاَّ اللهَ، وَهَذَا الالْتِجَاءُ إِلَيْهِمْ وَدُعَاؤُهُمْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ.

فَقُلْ لَهُ: أَنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكَ إِخْلاَصَ الْعِبَادَةِ وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ. فَإِذَا قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: بَيِّنْ لِي هَذَا الَّذِي فَرَضَهُ اللهُ عَلَيْكَ، وَهُوَ إِخْلاَصُ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ حَقُّهُ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَعْرِفُ الْعِبَادَةَ، وَلاَ أَنْوَاعَهَا. فَبَيِّنْهَا لَهُ بِقَوْلِكَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ الآية [الأعراف: ٥٥]. فَإِذَا أَعْلَمْتَهُ بِهَذَا فَقُلْ لَهُ: هَلْ هُوَ عِبَادَةٌ للهِ ـ تَعَالَى ـ؟ فَلاَبُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ، وَالدُّعَاءُ مِنَ الْعِبَادَةِ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا أَقْرَرْتَ أَنَّهَا عِبَادَةٌ، وَدَعَوْتَ اللهَ لَيْلاً وَنَهَارًا، خَوْفًا وَطَمَعًا، ثُمَّ دَعَوْتَ فِي تِلْكَ الْحَاجَةِ نَبِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ، هَلْ أَشْرَكْتَ فِي عِبَادَةِ اللهِ غَيْرَهُ؟ فَلاَبُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر: ٢]، فَإِذَا أَطَعْتَ اللهَ، وَنَحَرْتَ لَهُ، هَلْ هَذِهِ عِبَادَةٌ؟ فَلاَبُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا نَحَرْتَ لِمَخْلُوقٍ: نَبِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا، هَلْ أَشْرَكْتَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ غَيْرَ اللهِ؟ فَلاَبُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ.

هذه شبهة أخرى، وهي الشبهة الرابعة، وحقيقتها: الجهل بحقيقة العبادة؛ ولذا لم يُجْعل دعاء الصالحين والالتجاء إليهم: عبادة!

فسلك المصنف رحمه الله تجاه هذه الشبهة مسلك التدرج في التعليم والإلزام.

وَقُلْ لَهُ ـ أَيْضًا: الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ نَزَلَ فِيْهُمْ الْقُرْآنُ هَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْمَلاَئِكَةَ، وَالصَّالِحِينَ، وَاللاَّتَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؟ فَلاَبُدَّ أَنْ يَقُولَ: نَعَمْ. فَقُلْ لَهُ: وَهَلْ كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ إِيَّاهُمْ إِلاَّ فِي الدُّعَاءِ، وَالذَّبْحِ، وَالالْتِجَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؟ وَإِلاَّ فَهُمْ مُقِرُّونَ أَنَّهُمْ عَبِيدُهُ، وَتَحْتَ قَهْرِ اللهِ، وَأَنَّ اللهَ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الأَمْرَ، وَلَكِنْ دَعَوْهُمْ، وَالْتَجَؤوا إِلَيْهِمْ لِلْجَاهِ وَالشَّفَاعَةِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ جِدًّا.

وبيانه: أنه رَحِمَهُ اللَّهُ استدل بالْمُجمع عليه على الْمُخْتَلف فيه.

فالمتفق عليه: فرضية إخلاص العبادة لله وحده، يقول الله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾[1] [البينة: ٥]، وأخرج مسلم في «صحيحه» مرفوعًا: «قال رسولُ الله ﷺ: قال اللهُ تبارك وتعالى أنا أَغْنَى الشُّركاءِ عن الشِّركِ مَنْ عَمِلَ عملاً أَشْرَكَ فيه معي غيري تركتُهُ وشِرْكَهُ»[2] ولذا يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في «اختيار الأولى»: (الإخلاص هو أساس الأعمال التي لا تثبت الأعمال إلا عليه).

فإذا كان ذلك كذلك وجب إخلاص كل عبادة لله وحده، ودعاء الصالحين والالتجاء إليهم من العبادات.

وبيانه: أن الدعاء هو العبادة:

فقد أخرج أحمد في «المسند» وأبو داود والترمذي في «السنن» من

---

(١) وقال الله تعالى: ﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [غافر: ١٤]، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ ٱلْحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

(٢) رواه مسلم وابن ماجه واللفظ لمسلم.

حديث النُّعمان بن بَشير ـ رضي الله عنه ـ مرفوعًا: «الدُّعاءُ هو العِبادةُ»[1]، قال الحافظ في «الفتح»: (سنده جيد). يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في «جامع العلوم والحكم»: (اعلم أن سؤال الله عزَّ وجلَّ دون خلقه هو المتعين لأن السؤال فيه إظهار الذل من السائل والمسكنة والحاجة والافتقار، وفيه الاعتراف بقدرة المسؤول على رفع هذا الضر ونيل المطلوب وجلب المنافع ودرء المضار، ولا يصلح الذل والافتقار إلا لله وحده؛ لأنه حقيقة العبادة).

والالتجاء من معاني الاستعاذة:

والاستعاذة منْزلة من منازل العبادة يجب تمحيضها لله وحده، وهي من الطلب الداخل في (الدعاء)، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوي»: (الاستعاذة والاستجارة والاستغاثة: كلها من نوع الدعاء والطلب، وهي ألفاظ متقاربة).

وليُعلم أن المصنف رَحِمَهُ اللهُ عرَّف العبادة بالدعاء والذبح، والدعاء هو آكد أنواع العبادة القولية، والذبح آكد أنواع العبادة الفعلية. وإلا فالعبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة.

قوله: {**«الدُّعَاءُ مُخُّ الْعِبَادَةِ»**[2]}.

أي: خالص العبادة ولُبُّهَا.

---

(١) روى الترمذي وأبو داود وابن ماجه وأحمد ـ واللفظ للترمذي ـ (عَنِ النُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾» والآية في [غافر: ٦٠].

(٢) كما في بعض النسخ.

فَإِنْ قَالَ: أَتُنْكِرُ شَفَاعَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَتَبْرَأُ مِنْهَا؟ فَقُلْ: لاَ أُنْكِرُهَا، وَلاَ أَتبَرَّأُ مِنْهَا، بَلْ هُوَ ﷺ الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ، وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ، وَلَكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]. وَلاَ تكُونُ إِلاَّ بَعْدَ إِذْنِ اللهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَلاَ يَشْفَعُ فِي أَحَدٍ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وَهُوَ لاَ يَرْضَى إِلاَّ التَّوْحِيدَ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فَإِذَا كَانَتِ الشَّفَاعَةُ كُلُّهَا للهِ، وَلاَ تكُونُ إِلاَّ بَعْدَ إِذْنِهِ، وَلاَ يَشْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ، وَلاَ غَيْرُهُ فِي أَحَدٍ حَتَّى يَأْذَنَ اللهُ فِيهِ، وَلاَ يَأْذَنُ إِلاَّ لأَهْلِ التَّوْحِيدِ تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ، وَأَطْلُبُهَا مِنْهُ فَأَقُولُ: اللَّهُمَّ لاَ تَحْرِمْنِي شَفَاعَتَهُ، اللَّهُمْ شَفِّعْهُ فِيَّ، وَأَمْثَالُ هَذَا.

هذه الجملة ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شُبْهَة وذكر تفنيدها، والشُّبْهَة حاصلها: أن أولئك الذين يجعلون النبي ﷺ مدعوًّا من دون الله رجاء شفاعته، إنما فعلوا ما فعلوا لئلا يجعلوا الدعاء من جنس العبادة فيما يتعلّق بالشفاعة، فهم يقولون: يا رسول الله اشفع لنا، ويا نبي الله كن شفيعًا لنا ونحو ذلك.

وطلب الشفاعة من النبي ﷺ عندهم ليس عبادة وإنما هو سؤال شفاعة مُشَفَّع في يوم عصيب.

فهذه الشُّبْهَة فَنَّدَهَا المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذكر شيئين:

أما الأول: فهو أن الشفاعة نوع سؤال وطلب، فهي من جنس الدعاء، وسبق أن الدعاء هو العبادة، فقد أخرج أبو داود في «سننه» من حديث النُّعْمَانِ بن بَشير أن النبي ﷺ قال: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» وقد صححه النووي في «الأذكار»، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: (إسناده جيد)، وفيه دلالة واضحة على أن الدُّعاءَ هو العِبادةُ فإذا كان ذلك الأمر من جنس الدُّعاء، وعُلِمَ أن الدُّعاءَ عبادةٌ فَصَرْف العبادة لغير الله شِرْك أكبر مخرج من الملة.

وأما الثاني: فهو أن الشفاعة لا يملكها الرسول ﷺ ولا يملكها غيره، وإنما المالك لها حقيقة هو الرب سبحانه وتعالى، فإذا عُلِمَ أن الله عزَّ وجلَّ هو مالك الشفاعة، وأنه لا شفاعة إلا بإذنه سبحانه وتعالى ورضاه كان الواجب المتعين هو طلب الشفاعة من الله أي: أن يأذن الله أن يُشفع لفلان، فتقول: اللهم شفِّع رسولك فِيَّ، اللهم شفِّع نبيك فِيَّ، ونحو ذلك، فيكون السؤال حينئذ لله سبحانه وتعالى، وإنما ذكر ذلك؛ لأن الله هو مالك الشفاعة فالرسول لا يملك ذلك، والصالحون لا يملكون ذلك، والملائكة لا يملكون ذلك، فدلت دلالة النقل ودلالة العقل على بطلان تلك الشُّبْهَة التي تَعَلَّق بها المُبطلون.

قوله: {فَقُلْ: لاَ أُنْكِرُهَا}.

أي: جاوِبْهُ أنك لا تُنْكِرُ شفاعة النبي ﷺ كما يزعم أولئك فيقولون لك: (من لم يقل: يا نبي الله اشفع لي، يا رسول الله كن شافعًا لي؛ فهذا لم يُثْبِتْ شفاعة النبي ﷺ) وهي من ضمن الردود التي ردَّ بها خصوم الإمام

. . . .

محمد بن عبد الوهاب على الإمام محمد بن عبد الوهاب، واتهموا من حذا حَذْوَهُ أنهم يبطلون شفاعة النبي ﷺ في يوم المحشر، وهذا باطل؛ لذلك قال: (فقل: لا أنكرها ولا أتبرأ منها بل هو ﷺ الشافع المشفع).

قوله: {الشَّافِعُ الْمُشَفَّعُ}.

أي: أنه يقوم بشفاعة ويشفع في خلق ولكن كل ذلك بإذن الله سبحانه وتعالى.

قوله: {وَأَرْجُو شَفَاعَتَهُ}.

أي: أرجو أن أكون من الذين يَشفَع فيهم النَّبيُّ ﷺ.

قوله: {وَلَكِنَّ الشَّفَاعَةَ كُلَّهَا للهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾}.

قوله: (لله) أي: تملُّكًا واستحقاقًا فالشفاعة لا يملكها إلا الله، وهي حق لله عزَّ وجلَّ إن شاء أعطاه نبيًّا مقربًا، أو عبدًا صالحًا، أو ملكًا أو نحو ذلك وَفْقَ قيود، واستدل المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على ذلك بقوله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ أي: لا يملكها إلا هو، فهو الذي يُسْأَلَهَا سبحانه وتعالى وهو الذي تطلب منه سبحانه وتعالى).

قوله: {وَلاَ تَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ إِذْنِ اللهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾}.

إذن الله نوعان: إذن قدري، وإذن شرعي. وهما مقصودان هنا.

قوله: {﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾}.

هذا يتعلَّق بالشافع والمشفوع، فالإذن يتعلَّق بالشافع والمشفوع والرضى يتعلَّق بالشافع والمشفوع كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وسبق شرحه في «التوحيد»[1].

---

(١) والآتي مقتبس من «شرح كتاب التوحيد»: (قال المصنف رحمه الله: وقوله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾، وقوله: ﴿وكم من ملك في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئًا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى﴾، ونحوهما كقوله تعالى: ﴿يومئذٍ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً﴾ جميعها تدل على أن الشفاعة المثبتة ما توفر فيها شرطان:

الأول: إذن الله في الشفاعة.

والثاني: رضاه عز وجل عن الشافع والمشفوع له.

واعلم أن أهل السنة اختلفوا في الشرطين السابقين هل يعمان الشافع والمشفوع له أم أن الشرط الأول خاص بالشافع والثاني بالمشفوع له؟ جزم بالثاني كثير من أئمة الدعوة، ومنهم: الشيخ عبد الرحمن بن حسن شارح كتاب التوحيد، واختار ابن تيمية رحمه الله العموم لأن الأدلة تدل عليه وبيان ذلك: أن الشفاعة في قوله تعالى: ﴿يومئذٍ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولاً﴾ مصدر شفع شفاعة، والمصدر يضاف إلى الفاعل تارة وإلى محل الفعل تارة. وذلك مثل لفظ العلم يضاف تارة إلى العلم كقوله: ﴿أنزله بعلمه﴾ ويضاف إلى المعلوم كقوله: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾ فالساعة هنا معلومة لا عالمة. فلما كان الشأن كذلك فالمصدر وهي (الشفاعة) لابد لها من شافع ومشفوع له، والشفاعة تعم شفاعة كل شافع وكل شفاعة لمشفوع له).

فَإِنْ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

في هذه الجملة ذكر لشبهة أخرى يتعلَّق بها الذين يسألون النَّبِيَّ ﷺ الشفاعة ويدعونه من دون الله حكاه المصنف رَحِمَهُ اللهُ بقوله: {**فَإِنْ قَالَ ـ أي ذلك المبطل ـ: النَّبِيُّ ﷺ أُعْطِيَ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللهُ**}. يعني: أن لهم شُبْهَة أخرى يتحججون بها وهي أنه قد ثبت أن النَّبيَّ ﷺ قد أُعْطي شفاعة؛ وما دام أنه أُعطي ذلك فهو مالك لها، وما دام أنه مالك لها بمقتضى الإعطاء فإنه يُسْأَل أن يُعْطِي تلك الشفاعة التي يملكها وأن يهبها لسائله، فهذه هي شُبْهَة أخرى لهم.

وحقيقتها ترجع إلى شيئين:

أما الأول: فهو أن الإعطاء مُؤْذن بالتملك.

وأما الثاني: فهو سؤال من كان مُتَمَلِّكًا لها بموجب الإعطاء.

وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ تفنيد هذه الشُّبْهَة بقوله: {**فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللهَ أَعْطَاهُ الشَّفَاعَةَ، وَنَهَاكَ عَنْ هَذَا**}.

فذكر أوجهًا في الرد:

أولها:

أن الله عزَّ وجلَّ الذي أعطى رسوله الشفاعة نهاك أن تسأل غيره الشفاعة كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ يعني: أيَّ أحد، لا رسولاً اسمه محمد ﷺ ولا ملكًا اسمه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ ولا عبدًا اسمه

وَطَلَبُكَ مِنَ اللهِ شَفَاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ عِبَادَةٌ، وَاللهُ نَهَاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَحَدًا، فَإِذَا كُنْتَ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَهُ فِيكَ فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾.

وليّ ولا غير ذلك، وإنما تدعو الله وحده فقط، فالذي أعطى محمدًا ﷺ الشفاعة نهاك أن تدعو محمدًا ﷺ، وأمرك ألا تدعو إلا إياه سبحانه وتعالى.

أما الرد الثاني:

فقوله: {**وَطَلَبُكَ مِنَ اللهِ شَفَاعَةَ نَبِيِّهِ ﷺ عِبَادَةٌ، وَاللهُ نَهَاكَ أَنْ تُشْرِكَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ أَحَدًا**}.

أي: أن انصرافك إلى النَّبِيِّ ﷺ ترجو منه الشفاعة وتدعوه أن يَهَبَكَ تلك الشفاعة شرك، وسبق أن الشفاعة نوع من أنواع الدعاء، وأن سؤال الشفاعة نوع من أنواع الدعاء، والدعاء هو العبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك، فهذا رد ثانٍ على تلك الشُّبْهَة.

ولِذَلِكَ قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد: {**فَإِذَا كُنْتُ تَدْعُو اللهَ أَنْ يُشَفِّعَهُ فِيكَ فَأَطِعْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾**}.

أي: إذا كان الأمر كذلك فأطع الله عزَّ وجلَّ؛ لأنه هو الذي أعطى رسوله محمدًا ﷺ الشفاعة، والله عزَّ وجلَّ هو مالكها حقيقة، والله عزَّ وجلَّ لا يجعل نبيًّا يشفع في أحد إلا بشرط وهو رضاه عنه وإذنه في ذلك، ولا يرضى الله إلا عن أهل التوحيد، فإن أنت دعوت الرسول فقد خَرَمْتَ الشرط.

وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيَهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحَّ أَنَّ الْمَلاَئِكَةَ يَشْفَعُونَ، وَالأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ، وَالأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ. أَتَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَعْطَاهُم الشَّفَاعَةَ، فَأَطْلُبُهَا مِنْهُمْ؟ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا رَجَعْتَ إِلَى عِبَادَةِ الصَّالِحِينَ ـ الَّتِي ذَكَرَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ ـ. وَإِنْ قُلْتَ: لاَ، بَطَلَ قَوْلُكَ: أَعْطَاهُ اللهُ الشَّفَاعَةَ، وَأَنَا أَطْلُبُهُ مِمَّا أَعْطَاهُ الله.

الرد الثالث:

هو قول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: {فَإِنَّ الشَّفَاعَةَ أُعْطِيَهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ فَصَحَّ أَنَّ الْمَلاَئِكَةَ يَشْفَعُونَ وَالأَفْرَاطَ يَشْفَعُونَ وَالأَوْلِيَاءَ يَشْفَعُونَ}، أي: إذا كان الأمر كما ذكرت أيها الْمُبْطِل من أنَّ من أُعْطِيَ شفاعة فإنه يُسْأَلُ تلك الشفاعة، ويُدْعَى أن يهب للداعي تلك الشفاعة فَلِمَ لا تَفْعَل ذلك مع الملائكة والصالحين والأفراط ـ وهم الأطفال الذين ذهبوا قبل البلوغ موتًا وهلاكًا؟ ـ ولكنك أنت أيها الْمُبْطِل لا تدعو طفلاً ولا تدعو مَلَكًا ولا تدعو وليًّا كما تصنع مع النَّبِيِّ ﷺ، تقول: يا نبي الله هب لي شفاعة، لكنك لا تقول يا أيها الطفل هب لي شفاعتك، ولا تقول يا أيها الملائكة أعطوني شفاعتكم وما إلى ذلك، فيلزمك فيما ذهبت إليه مع النَّبِيِّ ﷺ أن تفعله أيضًا مع غير النَّبِيِّ ﷺ ممن ثبت له شفاعة.

وقد ضرب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك أمثلة ثلاثة ممن ثبت لهم الشفاعة وهم:

١ ـ الملائكة. ٢ ـ والأنبياء. ٣ ـ والأفراط.

وقد ثبت ذلك في «صحيح مسلم» وغيره.

. . . .

فقد أخرج مسلم في «صحيحه» من حديث أبي سعيد الخدري ـ وفيه طول ـ وجاء فيه: «شَفَعَتِ الْمَلائِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ»[1] وهذا فيه دلالة على إثبات شفاعة الملائكة وشفاعة النبيين وشفاعة المؤمنين ـ يعني: الْمُوَحِّدِين الذين هم أولياء الله ـ.

وأما شفاعة الأفراط فقد ثبت في «صحيح مسلم» أن النَّبِيَّ ﷺ ذكر «أن من كان له ثلاثة من الولد ثم ماتوا فإن ذلك يبرئه من النار إلا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ»[2]، أي: أن الله عزَّ وجلَّ أَقْسَمَ أن يَرِدَ كُلُّ حَيٍّ مِنَ الخَلْقِ النار فليس إلا تَحِلَّة القسم بحيث يَرِدَهَا ثم يذهب إلى الجنة إن كان مؤمنًا.

(١) هذه رواية مسلم: (... فيقولُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ شَفَعَتِ الْمَلاَئِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إلا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ...)، وأما رواية البخاري: (... فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَالْمُؤْمِنُونَ فَيَقُولُ الْجَبَّارُ: بَقِيَتْ شَفَاعَتِي ...).

(٢) وهذه رواية مسلم: (... عن أبي هريرةَ عن النَّبِيِّ ﷺ قالَ: «لا يَمُوتُ لأحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ إلا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ ...). =

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لاَ أُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا، حَاشَا وَكَلاَّ، وَلَكِن الالْتِجَاء إِلَى الصَّالِحِينَ لَيْسَ بِشِرْكٍ. فَقُلْ لَهُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ الشِّرْكَ أَعْظَمَ مِنْ تَحْرِيمِ الزِّنَا، وَتُقِرُّ أَنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُهُ، فَمَا هَذَا الأَمْرُ الَّذِي عَظَّمَهُ اللهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لاَ يَغْفِرُهُ، فَإِنَّهُ لاَ يَدْرِي. فَقُلْ لَهُ: كَيْفَ تُبَرِّىءُ نَفْسَكَ مِنَ الشِّرْكِ ـ وَأَنْتَ لاَ تَعْرِفُهُ؟ ـ كَيْفَ يُحَرِّمُ اللهُ عَلَيْكَ هَذَا، وَيَذْكُرُ أَنَّهُ لاَ يَغْفِرُهُ وَلاَ تَسْأَلُ عَنْهُ، وَلاَ تَعْرِفُهُ؟ أَتَظُنُّ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحَرِّمُهُ، وَلاَ يُبَيِّنُهُ لَنَا؟!

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ شُبْهَة يتعلَّق بها بعض المُبطلين الذين هم خصوم للدعوة، وهي تَتْمِيم لما سَبَقَ من شُبَه، وذكر لبعض اللوازم التي تلزم المُبْطِل على قوله.

حكى الشُّبْهَة بقوله: (فإن قال: أنا لا أشرك بالله شيئًا حاشا وكلا، ولكن الالتجاء إلى الصالحين ليس بشرك). وحقيقة هذه الشُّبْهَة ترجع لشيئين:

أما الأول: فهو نفي الشرك عن نفسه. وأما الثاني: فهو جعل الالتجاء إلى غير الله كالصالحين ليس شركًا بالله عز وجل.

ولذلك أبطل المصنف رَحِمَهُ اللهُ ذينك الشيئين المذكورين في الشُّبْهَة.

أما الشيء الأول:

فهو مطالبة الْمُبْطِل بتعريف الشرك ما هو؟ فإن عَرَّف الشرك فلابد أن يَذْكُرَ أَنَّ أنواعه كثيرة وأن الالتجاء داخل فيه ولابد.

وَمِنْ ثَمَّ فإما أن يكون عالمًا بمعنى الشرك، وإما أن يكون جاهلاً بمعنى الشرك. فإن كان جاهلاً قيل له: كيف تجهل أعظم ذنب حذر منه القرآن وحذر منه النَّبِيُّ ﷺ ولا يغفره الله أبدًا؟

. . . .

فإن ادَّعَيْتَ أن القرآن أجْهَلَ تَعْرِيفه، أو أن النَّبِيَّ ﷺ أجهل تَعْرِيفه؛ فقد كَذبْتَ على الله عزَّ وجلَّ وكَذبْتَ على رسوله ﷺ؛ إذ لا يُعْقَل أن الشيء الذي حذر منه الله عزَّ وجلَّ وحذر منه الرسول ﷺ وجعله الله سبحانه وتعالى أعظم ذنب، لا يُعْقَل أن الوحي قد سكت عنه ولم يُبَيِّنْهُ ولم يُعَرِّفْهُ وقد بَيَّنَ ما هو دونه، وعَرَّفَ ما هو دُونه.

وإن كان عالمًا لزمته الْحُجَّة، وقامت عليه الْمَحَجَّة؛ لأنه عرف الشرك تعريفًا صائبًا، ومنه الالتجاء إلى الصالحين، فكيف ينفي عن نفسه الشرك وقد أدخل الالتجاء في الشرك؟

ذلك هو الشيء الأول، والجملة السابقة فيها إشارة إليه وتقرير له.

فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَنَحْنُ لاَ نَعْبُدُ الأَصْنَامَ، فَقُلْ لَهُ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ؟ أَتَظُنُّ أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ تِلْكَ الأَحْجَارَ وَالأَخْشَابَ تَخْلُقُ، وَتَرْزُقُ، وَتُدَبِّرُ أَمْرَ مَنْ دَعَاهَا؟ فَهَذَا يُكَذِّبُهُ الْقُرْآنُ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يَقْصُدُونَ خَشَبَةً، أَوْ حَجَرًا، أَوْ بَنِيَّةً عَلَى قَبْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَدْعُونَ ذَلِكَ، وَيَذْبَحُونَ لَهُ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُقَرِّبُنَا إِلَى اللهِ زُلْفَى، وَيَدْفَعُ عَنَّا اللهُ بِبَرَكَتِهِ، وَيُعْطِينَا بِبَرَكَتِهِ. فَقُلْ: صَدَقْتَ . . . وَهَذَا هُوَ فِعْلُكُمْ عِنْدَ الأَحْجَارِ، وَالْبِنَا الَّذِي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا. فَهَذَا أَقَرَّ أَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

في هذه الجملة ذكر لجواب يتعلَّق به ذلك الْمُبْطِل الذي سئل السؤال السابق وتفنيد له. أما الجواب فحكاه المصنف رَحِمَهُ اللهُ بقوله: {**فَإِنْ قَالَ: الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، وَنَحْنُ لاَ نَعْبُدُ الأَصْنَامَ**}.

وذلك باطل لأن حقيقته تعريف الشيء ببعض أنواعه، وقَصْرٌ للشيء على بعض أجزائه، إذ إن من أنواع الشرك عبادة الأصنام، فهو قصرٌ للشيء على بعض صوره وأفراده وأجزائه، وَمِنْ ثَمَّ نَحَّى الصورة التي وقع فيها؛ وهي صورة الالتجاء إلى الصالحين، وحقيقتها شرك. فيبطل قوله بأمرين:

أما الأمر الأول:

فهو أن يُبَيَّن له أن عبادة الأصنام، وإن كانت شركًا، فالمعنى الموجود فيها موجود في غيرها من أنواع الشرك.

وأما الأمر الثاني:

فهو أن يُبَيَّن معنى الشرك الحق على ما سبق.

فأما الأمر الأول: فذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: {**فَقُلْ لَهُ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ الأَصْنَامِ؟**} فيه دلالة على أن عبادة الأصنام لا يقصد بها أنها ترزق وتدبر وتخلق وما إلى ذلك، وإنما يجعلونها وسيطًا بينهم وبين الله، ويرجون شفاعتها كما سبق التدليل على ذلك وتبيانه.

فإذا تَبَيَّنَ أن أولئك المشركين الذين يَعْكُفُونَ على أصنام لهم من أحجار وأوثان وغيرهما لا يعتقدون فيها أمور الربوبية الخاصة بالله عزَّ وجلَّ وإنما يصرفون لها نوعًا من العبادة كما هو فعل أولئك المُتَعَلِّقين بالصالحين من أولياء ونحوهم، وهذا هو حقيقة الشرك المشتركة بين تلك الصورة والصورة التي وقع فيها الخصم المخالف.

قوله: {**وَالْبِنَا الَّذِي عَلَى الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا**}.

البِنَا: واحدها بِنْيَة، وهو ما يُجْعَل على قبر من نوع البناء، ويُعْكَف عنده.

وَأَيْضًا قَوْلُكَ: (الشِّرْكُ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ)، هَلْ مُرَادُكَ أَنَّ الشِّرْكَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا، وَأَنَّ الاعْتِمَادَ عَلَى الصَّالِحِينَ، وَدُعَاءَهُمْ لا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ؟ فَهَذَا يَرُدُّهُ مَا ذَكَرَ اللهُ ـ تَعَالَى ـ فِي كِتَابِهِ مِنْ كُفْرِ مَنْ تَعَلَّقَ عَلَى الْمَلائِكَةِ، أَوْ عِيسَى، أَوْ الصَّالِحِينَ. فَلابُدَّ أَنْ يُقِرَّ لَكَ أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ فِي عِبَادَةِ اللهِ أَحَدًا مِنَ الصَّالِحِينَ فَهُوَ الشِّرْكُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

فيه ذِكْر بعدم خصوصية الشرك بعبادة الأصنام، وأن المسؤول هذا السؤال لابد أن يجيب بأحد جوابين:

الجواب الأول:

هو أن يجعل الشرك قاصرًا على عبادة الأصنام وهذا تكذيب بما جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ، فقد جاء في كتاب الله إنكار أشياء هي شركية ليست عبادةً للأصنام، وجاء في سنة النَّبِيِّ إنكار أشياء شركية ليست عبادة للأصنام أيضًا.

الجواب الآخر:

وهو أن يُذْعِنَ للحق ويقول: (ليس قاصرًا على ذلك، وإنما يَدْخل في ذلك أشياء كثيرة)؛ فيقال: ويدخل فيه أيضًا الصورة التي أنت فيها، وهي اللّجأ إلى أولئك الصالحين؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فلابد أن يقر لك أن من أشرك في عبادة الله أحدًا من الصالحين فهو الشرك المذكور في القرآن وهذا هو المطلوب).

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (أَنَا لاَ أُشْرِكُ بِاللهِ) فَقُلْ لَهُ: وَمَا الشِّرْكُ بِاللهِ فَسِّرْهُ لِي؟ فَإِنْ قَالَ: هُوَ عِبَادَةُ الأَصْنَامِ، فَقُلْ لَهُ: وَمَا عِبَادَةُ الأَصْنَامِ؟ فَسِّرْهَا لِي؟ وَإِنْ قَالَ: أَنَا لاَ أَعْبُدُ إِلاَّ اللهَ، فَقُلْ: مَا مَعْنَى عِبَادَةِ اللهِ؟ فَسِّرْهَا لِي؟ فَإِنْ فَسَّرَهَا بِمَا بَيَّنَهُ اللهُ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ. وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا ـ وَهُوَ لاَ يَعْرِفُهُ؟ ـ وَإِنْ فَسَّرَهُ بِغَيْرِ مَعْنَاهُ بَيَّنْتَ لَهُ الآيَاتِ الْوَاضِحَاتِ فِي مَعْنَى الشِّرْكِ بِاللهِ، وَعِبَادَةِ الأَوْثَانِ أَنَّهُ الَّذِي يَفْعَلُونَ فِي هَذَا الزَّمَانِ بِعَيْنِهِ، وَأَنَّ عِبَادَةَ اللهِ ـ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ـ هِيَ الَّتِي يُنْكِرُونَ عَلَيْنَا، وَيَصِيحُونَ مِنْهُ كَمَا صَاحَ إِخْوَانُهُمْ حَيْثُ قَالُوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

هذه الجملة أراد بها المصنف رَحِمَهُ اللهُ أن يبين حقيقة المسألة السابقة التي فيها حكاية شبهات الْمُبْطِل الخصم الْمُتَعَلِّق بتلابيب الشرك ظانًّا أنه على توحيد وحق؛ وهي طلب تفسير الشرك والعبادة.

فإن فَسَّرَ فلا يخلو تفسيره من أحد وجهين:

أما الأول: فهو أن يذكر التفسير الحق المبين.

وأما الثاني: فهو أن يذكر تفسيرًا مغايرًا للحق والصواب.

فإن غاير؛ فإنه حينئذٍ يُبَيَّن له الحق، ويُبَيَّن له بطلان الوجه الذي ذكره، وإن ذكر الشيء على ما هو به ـ أي: فسر العبادة على وجهها الصحيح وفسر الشرك على وجهه الصحيح ـ يبين له حينئذ أن الباطل الذي لزمه إنما هو باطل حقيقة، وشرك في الحقيقة من التَّوسُّل بالصالحين واللجأ إليهم

. . . .

وما إلى ذلك، وأن هذا هو حقيقة عبادة غير الله سبحانه وتعالى.

قوله: {وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ}

أي: حقيقة المسألة بحيث يندفع باطل ذلك الخصم.

قوله: {وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ فَكَيْفَ يَدَّعِي شَيْئًا ـ وَهُوَ لاَ يَعْرِفُهُ؟}.

أي: إذا سئل ذلك الْمُبْطِل فلا يخلو حاله عن شيئين:

أما الحالة الأولى: فهو أن يكون جاهلاً.

وأما الحالة الثانية: فهو أن يكون قائلاً بعلم.

فإن كان جاهلاً فَيُبَيَّن له الأمر، وَيَتَعَيَّن عليه اللوم والإنكار؛ لأنه إن لم يكن عالمًا بالشيء داريًا به فكيف يَتَّبع شيئًا لا يَدْريه ولا يعرفه وهو حق الله على العباد..

وإما أن يكون عارفًا قائلاً بعلم في ظنه، فعلمه إما أن يكون باطلاً مغايرًا للحق، وإما يكون حقًّا فيحصل له المطلوب واللازم على قوله الباطل.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا بِدُعَاءِ الْمَلاَئِكَةِ، وَالأَنْبِيَاءِ وَإِنَّمَا كَفَرُوا لَمَّا قَالُوا: الْمَلاَئِكَةُ بَنَاتُ اللهِ. وَنَحْنُ لَمْ نَقُلْ إِنَّ عَبْدَ الْقَادِرِ، وَلاَ غَيْرَهُ ابْنُ اللهُ. فَالْجَوَابُ: أَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١-٢]، وَالأَحَدُ: الَّذِي لاَ نَظِيرَ لَهُ. وَالصَّمَدُ: الْمَقْصُودُ فِي الْحَوَائِجِ.

حاصل هذه الشُّبْهَة: هو أن شرك المشركين لم يكن للشيء الذي وقع من المتأخرين وهو التَّوسُّل إلى الصالحين والأولياء ونحو ذلك، وإنما شركهم أنهم يسمون أُناسًا أبناء لله وبنات لله كتَسْمية الملائكة بنات الله، وتسميتهم عيسى ابن الله ونحو ذلك. خلافًا لما عليه ذلك الْمُبْطِل والمتأخرون من كونهم لا ينعتون الأولياء والصالحين الذي يتوسلون إليهم، ويرجون شفاعتهم ويطلبونها منهم لا يطلقون عليهم تلك النعوت كابن الله وبنت الله ونحو ذلك.

قالوا: فحقيقة شرك المتقدمين هو إطلاق نعت لم يأت في الشرع من ابن الله، وبنت الله، وهذا غير موجود عندنا ولم نقله، فالصالحون الذين نتوسل إليهم، ونطلبهم شفاعتهم هم ليسوا أبناء الله ولا بنات الله، كـ (عبد القادر) وهو يشير إلى (عبد القادر الجيلاني).

قوله: {فَالْجَوَابُ: أَنَّ نِسْبَةَ الْوَلَدِ إِلَى اللهِ ـ تَعَالَى ـ كُفْرٌ مُسْتَقِلٌّ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، وَالأَحَدُ: الَّذِي لاَ نَظِيرَ لَهُ}.

هذه الجملة فيها جواب على ما ذكره الْمُبْطِل من كون ما ذكره كفرًا مستقلاً يختلف عن ما نحن بصدده، فَذِكْرُ أحدٍ من البشر أنه ابن الله أو أنه

. . . .

بنت الله: كفر مستقل، ودعاء غير الله بالتَّوَسُّل به، واللجأ إليه، وسؤاله الشفاعة والنجاة ونحو ذلك: كفر آخر.

فالكفر جنس ينْجَمع تحته كثير من المفردات والمسائل، من تلك المفردات: تسمية بعض الخلق ابن الله، أو بنت الله. فهذا لا يَدْفع أن ما أنتم فيه كفر، فما أنتم فيه دعاء لغير الله، ودعاء غير الله كفر.

وقد استدل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على كون نسبة الولد إلى الله كفرًا بسورة الإخلاص، وبيَّن وجه الدلالة بتفسيره لاسم الأحد واسم الصمد.

قوله: {**وَالصَّمَدُ: الْمَقْصُودُ فِي الْحَوَائِجِ**[1]}.

أي: أن الله عزَّ وجلَّ فرد صمد يُقصد في حوائج الخلق، فلو كان له ابن لقصد الابن ببعض الحوائج لما للابن من مكانة عند الأب، وهذا باطل.

(١) قال القرطبي في «تفسيره»: (أي الذي يصمد إليه في الحاجات. كذا روى الضحاك عن ابن عباس قال: الذي يصمد إليه في الحاجات، كما قال عز وجل: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]. قال أهل اللغة: الصمد: السيد الذي يصمد إليه في النوازل والحوائج. قال:

ألا بكر الناعي بخير بني أسد ... بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد

وقال قوم: الصمد: الدائم الباقي، الذي لم يزل ولا يزال. وقيل: تفسيره ما بعده ﴿لم يلد ولم يولد﴾ . . .).

فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ. ثُمَّ قَالَ تعَالَى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، فَمَنْ جَحَد هَذَا فقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّل السُّورَةِ. وقَالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ الآية [المؤمنون: ١٩]، ففرق بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلاًّ مِنْهُمَا كُفْرًا مُسْتَقِلاًّ.

قوله: {فَمَنْ جَحَدَ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ آخِرَ السُّورَةِ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾، فَمَنْ جَحَد هَذَا فقَدْ كَفَرَ وَلَوْ لَمْ يَجْحَدْ أَوَّل السُّورَةِ. وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴾، ففرق بَيْنَ النَّوْعَيْنِ، وَجَعَلَ كُلاًّ مِنْهُمَا كُفْرًا مُسْتَقِلاًّ}.

في هذه الجملة زيادة تدليل على بطلان ما ذهب إليه الْمُبْطِل، وأن الكفر الذي ادعاه من أن الأولين قد قصروا كفرهم عليه هو كفر وشرك مستقل، وأن ذلك ليس مدعاة لقصر جميع أنواع الكفر على نوع واحد وهو إضافة الولد إلى الله عزَّ وجلَّ؛ ولذلك ذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن جحد بعض السورة، والإيمان ببعض هو كفر بالله سبحانه وتعالى، كما أن جَحْد نسبة الولد إلى الله عزَّ وجلَّ صواب، لكن دعاء غيره سبحانه وتعالى من توسل وما إلى ذلك كفر بالله سبحانه وتعالى.

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ الآية [الأنعام: ١٠٠]، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْكُفْرَيْنِ.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعَاءِ اللات ـ مَعَ كَوْنِهِ رَجُلاً صَالِحًا ـ لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللهِ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعِبَادَةِ الْجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ ـ أَيْضًا ـ وَجَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ يَذْكُرُونَ فِي بَابِ (حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا زَعَمَ أَنَّ للهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وَإِنْ أَشْرَكَ بِاللهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ. وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ.

قوله: {وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ﴾، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْكُفْرَيْنِ.

والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِدُعَاءِ اللات ـ مَعَ كَوْنِهِ رَجُلاً صَالِحًا ـ لَمْ يَجْعَلُوهُ ابْنَ اللهِ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعِبَادَةِ الْجِنِّ لَمْ يَجْعَلُوهُمْ كَذَلِكَ}.

هذا جواب آخر فيه تبيين لبطلان شُبْهَة الْمُبْطِل وهو أن اللات ـ وهو اسم رجل صالح كان يلتُّ السويق للحجيج ـ وقد اتخذه الناس معبودًا وآلهة من دون الله مع كونهم لم يقولوا: إن اللات ابن الله أو ولد الله أو بنت الله سبحانه وتعالى، فدلَّ على أن الكفر ليس بالضرورة أن يكون فيه نسبة الولد إلى الله، كاللات إليه سبحانه وتعالى.

وكذلك الجن فإن أولئك قد عبدوا الجن؛ ولم يذكروا أن الجن أبناء لله سبحانه وتعالى.

. . . .

قوله: {وَكَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ ـ أَيْضًا ـ وَجَمِيعُ الْمَذَاهِبِ الأَرْبَعَةِ يَذْكُرُونَ فِي بَابِ (حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا زَعَمَ أَنَّ للهِ وَلَدًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ، وَإِنْ أَشْرَكَ بِاللهِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ. وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ}.

هذا جواب ثالث، وهو استدلال بما ذكره العلماء والفقهاء في المذاهب الأربعة المتبوعة ـ مذهب أبي حنيفة النعمان، ومالك، والشافعي، وأحمد ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ من كونهم يجعلون القائل بأن لله ولدًا مرتد خارج عن الملة عياذًا بالله، ولكنهم أيضًا يذكرون أنواعًا أُخَرَ من الارتداد كأنواع الشرك الأخرى غير نسبة الولد إلى الله عزَّ وجلَّ؛ ولذلك هم يُفَرِّقون بين أنواع الكفر فلا يجعلون الكفر كله قاصرًا على نسبة الولد إلى الله عزَّ وجلَّ، وهذا فيه دلالة على أن نسبة الولد إلى الله عزَّ وجلَّ كفر مستقل آخر، وثَمَّ أنواع أُخر من الكفر موجبة بالدخول في دائرته، ومنها دعاء غير الله كصالح من الناس أو نحو ذلك بالتَّوَسُّل به وما إلى ذلك.

قوله: {وَهَذَا فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ}.

أي: هذا الأمر الأخير واضح لمن نظر فيه وأمعن وتدبر، أو أن الأمر الذي ذكره الْمُبْطِل هو واضح البطلان للأجوبة الثلاثة التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ اللهُ، والأول أولى.

وَإِنْ قَالَ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢] فَقُلْ: هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَلَكِنْ لاَ يُعْبَدُونَ. وَنَحْنُ لاَ نُنْكِرُ إِلاَّ عِبَادَتَهُمْ مَعَ اللهِ، وَإِشْرَاكَهُمْ مَعَهُ. وَإِلاَّ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ حُبُّهُمْ، وَاتِّبَاعُهُمْ، وَالإِقْرَارُ بِكَرَامَاتِهِمْ. وَلاَ يَجْحَدُ كَرَامَاتِ الأَوْلِيَاءِ إِلاَّ أَهْلُ الْبِدَعِ وَالضَّلاَلاَتِ. وَدِينُ اللهِ وَسَطٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهُدًى بَيْنَ ضَلاَلَتَيْنِ، وَحَقٌّ بَيْنَ بَاطِلَيْنِ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ شُبْهَة للمشركين وهي أن أولئك يتحججون بأن الأولياء لهم منْزلة ورِفْعة، ولهم كرامات هي خوارق للعادة، فالذي لا يَتَقَرَّب إليهم يعدُّونه مُنْكِرًا لتلك الكرامات.

وهذه الشُّبْهَة مبنية على أمرين:

أما الأمر الأول: فهو الجهل بحقيقة العبادة والشرك.

وأما الثاني: فهو الجهل بمنْزلة الأولياء، إذ إنهم عظموهم تعظيمًا زائدًا وخرجوا بذلك عن ما جاء عن الله ورسوله ﷺ.

وذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ جوابًا على هذه الشُّبْهَة؛ حاصله يرجع إلى شيئين.

أما الأول:

فهو بيان لمقدار أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، وأنهم مهما كانوا فهم بشر لا يملكون ضرًّا ولا نفعًا، فلا يَتَوَجَّه إليهم بشيء من العبادات مع الإقرار بمنْزلتهم ورِفْعَتِهم وما لهم من الكرامات.

. . . .

وأما الثاني:

فهو أن التوجه إليهم بالدعاء والسؤال ونحو ذلك هو عبادة لهم من دون الله، وعبادة غير الله مع الله أو من دونه شرك وكفر.

وقد أنكر أهل زمن الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ عليه أنه لا يقر بكرامات الأولياء ولا بمنازلهم، واستغلوا ذلك ضده؛ ولذا شَدَّد في قوله: (ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلالات) وفيه دلالة على إقراره رَحِمَهُ اللَّهُ بما للأولياء من منْزلة وكرامات وهو معتقد لأهل السنة والأثر، وفيه توسط بين غالٍ وجافٍ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ هَذَا الَّذِي يُسَمِّيهُ الْمُشْرِكُونَ فِي زَمَنِنَا (الاعْتِقَادَ) هُوَ الشِّرْكُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ، وَقَاتَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ عَلَيْهِ فَاعْلَمْ أَنَّ شِرْكَ الأَوَّلِينَ أَخَفُّ مِنْ شِرْكِ أَهْلِ وَقْتِنَا بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الأَوَّلِينَ لاَ يُشْرِكُونَ، وَلاَ يَدْعُونَ الْمَلاَئِكَةَ، أَوْ الأَوْلِيَاءَ، أَوْ الأَوْثَانَ مَعَ اللهِ إِلاَّ فِي الرَّخَاءِ. وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَيُخْلِصُونَ الدِّينَ للهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾ الآية [الزمر: ٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَٱلظُّلَلِ﴾ الآية [لقمان: ٣٢]. فَمَنْ فَهِمَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي وَضَّحَهَا اللهُ فِي كِتَابِهِ، وَهِيَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ ـ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ ـ يَدْعُونَ اللهَ، وَيَدْعُونَ غَيْرَهُ فِي الرَّخَاءِ، وَأَمَّا فِي الشِّدَّةِ فَلاَ يَدْعُونَ إِلاَّ اللهَ ـ وَحْدَهُ ـ وَيَنْسَوْنَ سَادَاتِهِمْ تَبَيَّنَ لَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ شِرْكِ أَهْلِ زَمَانِنَا، وَشِرْكِ الأَوَّلِينَ. وَلَكِنْ أَيْنَ مَنْ يَفْهَمُ قَلْبُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فَهْمًا رَاسِخًا، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ. وَالأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الأَوَّلِينَ يَدْعُونَ مَعَ اللهِ أُنَاسًا مُقَرَّبِينَ عِنْدَ اللهِ: إِمَّا نَبِيًّا، وَإِمَّا وَلِيًّا، وَإِمَّا مَلاَئِكَةً، أَوْ يَدْعُونَ أَحْجَارًا، وَأَشْجَارًا مُطِيعَةً للهِ تَعَالَى، لَيْسَتْ بِعَاصِيَةٍ. وَأَهْلُ زَمَانِنَا يَدْعُونَ مَعَ اللهِ أُنَاسًا مِنْ

أَفْسَقِ النَّاسِ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَهُمْ هُم الَّذِينَ يَحْكُونَ عَنْهُمُ الْفُجُورَ مِنْ الزِّنَا، وَالسَّرِقَةِ، وَتَرْكِ الصَّلاَةِ، وغَيْرِ ذَلِكَ. وَالَّذِي يَعْتَقِدُ فِي الصَّالِحِ، وَالَّذِي لاَ يَعْصِي - مِثْلِ الْخَشَبِ وَالْحَجَرِ - أَهْوَنُ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ فِيمَنْ يُشَاهَدُ فِسْقُهُ وَفَسَادُه، وَيُشْهَدُ بِهِ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أصلاً من أصول المحاجَّة عنده هو موجود في كثير من رسائله رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أن هناك فرقًا بين شرك أهل زمانه وشرك الأولين الذين بُعث فيهم النَّبيُّ ﷺ، إذ إن شرك أهل زمانه أعظم من شرك الذين بُعث النَّبيُّ ﷺ فيهم، وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك وأنه يَرْجع إلى أمرين:

أمر يتعلَّق بحالة الإشراك متى تكون:

حَيْثُ ذَكَر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأولين لا يُشْرِكون إلا في حالة الرخاء، وأما في حالة الشِّدَّة والضُّرِّ والخوف فإنهم يخلصون لله توحيدهم ويدعون الله عزَّ وجلَّ فحسب، خلافًا لأهل زمنه رَحِمَهُ اللَّهُ ومن حذا حذوهم فإنهم يدعون غير الله مع الله أو من دونه في حالة الضر وفي حالة الرخاء؛ فافترق هؤلاء عن أولئك.

وأمر يتعلَّق بالْمُشْرَك به ما نوعيته:

فإن الأولين الذين بُعث فيهم النَّبيُّ ﷺ كانوا لا يرجون ولا يدعون ولا يشركون مع الله أو من دونه غيره إلا أحد صنفين:

أما الصنف الأول:

فهو من له مكانة ورفعة عند الله عزَّ وجلَّ كوَلِيٍّ ونبي ومَلَك ونحو ذلك.

. . . .

وأما الصنف الثاني:

فمن لم يُعْرَف بفسوقه وفجوره بل هو من جنس المخلوقات القانتة المطيعة لله سبحانه وتعالى، كشجر وحجر ونحو ذلك.

خلافًا لأهل زمنه فإنهم يشركون مع الله من هو معروف بالفسق والفجور، ومن أمثلة ما يفعله أهل زمنه في باب الشرك هو ما يفعله أهل مصر من إشراكهم (أحمد البدوي) مع الله عزَّ وجلَّ في الدعاء والرجاء.

يقول العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتابه «قرة عيون الْمُوَحِّدين»: (ومما يذكرونه عن أحمد البدوي أنهم لا يعرفون عنه إلا أنه دخل يوم الجمعة المسجد فبال فيه ثم خرج ولم يصل).

فيتبين بهذين الأمرين أن هناك فرقًا بين شرك أهل زمن الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ ومن حذا حذوهم وبين شرك الأولين.

ويَنْضاف إلى ما ذَكَرَ المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ فرق ثالث وهو: أن جملة مشركي زمن النَّبِيِّ ﷺ إنما كان شركهم في توحيد الألوهية ولم يكن في توحيد الربوبية، خلافًا لشرك المتأخرين فإن الشرك واقع بكثرة في الربوبية كما أنه واقع في الإلهية فهم يجعلون غير الله خالقًا ورازقًا ومحييًا ومميتًا ونحو ذلك.

ولنذكر على ذلك مَثَلين:

أما الأول: فما حكاه صاحب كتاب «مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني» راويًا عن الرفاعي أنه قال: (توفي أحد خدام الغوث الأعظم، وجاءت زوجته إلى الغوث، فتضرعت والتجأت إليه وطلبت حياة زوجها، فتوجه الغوث إلى المراقبة، ثم أتى بروح ذلك الزوج بسطوته على ملك الموت) هذا حاصله.

إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولاً وَأَخَفُّ شِرْكًا مِنْ هَؤُلاَءِ: فَاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلاَءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ، فَاصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا:

وأما الثاني: فما ذكره صاحب كتاب «معارج الألباب» من أن بعضهم يقول مناديًا وليَّه: (يا خالق الولد الذي تخلقه مطهور)، وبعضهم يُخْبر فيقول: (والله أما الوليّ فإنه يحيي الموتى، وأما الولي فلان فإنه حي لا يموت).

قوله: {**فِي زَمَنِنَا الاعْتِقَادَ**}. في بعض النسخ (في زمننا أكبر الاعتقاد) وهي من الاصطلاحات والأسماء التي سبق شرحها.

قوله: {**إِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصَحُّ عُقُولاً وَأَخَفُّ شِرْكًا مِنْ هَؤُلاَءِ**}. في هذه الجملة تدليل على حقيقة سبقت، وهي أن شرك الأولين الذين بُعث النَّبِيُّ في زمنهم أخف من شرك الذين أتوا في هذه العصور المتأخرة، وقد سبق التدليل عليه؛ وما دام أنه أخف مع أن الجميع من الشرك وكله غير جائز؛ ففيه دلالة على سَفَهِ عقولهم ـ أي: المتأخرين ـ وطيش ألبابهم، وأن الأولين أَسَدُّ عقلاً وأصح ذهنًا من هؤلاء.

قوله: {**فَاعْلَمْ أَنَّ لِهَؤُلاَءِ شُبْهَةً يُورِدُونَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا**}.

أي: أن هناك شُبْهَةً تورد على القاعدة السابقة وهي أن شرك المتأخرين أعظم من شرك المتقدمين الذين بُعث النَّبِيُّ في زمنهم وعهدهم.

قوله: {**وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ شُبَهِهِمْ فَاصْغِ سَمْعَكَ لِجَوَابِهَا**}.

فيه دلالة على عظيم هذه الشُّبْهَة عند القوم، وأنهم يحاجون بها ويكثرون من استعمالاتها كما جاء ذلك في بعض رسائل المصنف رحمه الله. وفي قوله:

وهِي أَنَّهُمْ يقُولُونَ: إنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لاَ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيُكَذِّبُونَ الْقُرآنَ، وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا. وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، وَنُؤمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنَصُومُ، فَكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أُولَئِك؟

(فاصغ سمعك لجوابها) فيه إشارة إلى ما سيأتي من جواب وأنه يحتاج إلى مزيد إصغاء وتدبر.

قوله: {**وَهِي أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إنَّ الَّذِينَ نَزَلَ فِيهِمُ الْقُرْآنُ لاَ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ، وَيُكَذِّبُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَيُنْكِرُونَ الْبَعْثَ، وَيُكَذِّبُونَ الْقُرآنَ، وَيَجْعَلُونَهُ سِحْرًا. وَنَحْنُ نَشْهَدُ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَنُصَدِّقُ الْقُرْآنَ، وَنُؤمِنُ بِالْبَعْثِ، وَنُصَلِّي، وَنَصُومُ، فَكَيْفَ تَجْعَلُونَنَا مِثْلَ أُولَئِك؟**}.

فيه ذكر للشبهة التي استدلوا بها، وحقيقتها: التفريق بين بعض الدين وبعض، وأن الكفر لا يكون إلا إذا وقع في جميع أصول الديانة، وأما إذا وقع في بعض أصول الديانة فلا يكون شركًا مخرجًا من الملة موجبًا لصاحبه ما أوجبه الإمام في رسالته.

وشبهتهم مبنية على شيئين اثنين:

أما الأول: فالجهل بحقيقة الكفر، وأنه ليس إلا كفرًا يتعلَّق بأصول الديانة والإسلام لا في بعض أموره وجزئياته.

وأما الثاني: فهو أنَّ مَنْ قَبِلَ بعضًا من الدين، وأنكر بعضًا لا يكون كافرًا عندهم.

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَكَذَّبَهُ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ كَافِرٌ لَمْ يَدْخُلْ فِي الإِسْلاَمِ. وَكَذَلِكَ إِذَا آمَنَ بِبَعْضِ الْقُرْآنِ، وَجَحَدَ بَعْضَهُ، كَمَنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاَةِ، أَوْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَالصَّلاَةِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الزَّكَاةِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّوْمِ، أَوْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الْحَجِّ. وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رحمه الله: الجواب الأول على القوم في شبهتهم.

وحقيقة هذا الجواب يرجع إلى أمر وهو: أن الإسلام لابد أن يؤخذ جملة وأن من أخذ شيئًا وترك شيئًا من ضرورات الدين ومتواترات الشرع فهو كافر، وقد أجمع المسلمون على كفره وجاء النص الصريح في كفره.

قوله: {لاَ خِلاَفَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كُلِّهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَدَّقَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَكَذَّبَهُ فِي شَيْءٍ أَنَّهُ كَافِرٌ}.

في قوله: (لا خلاف بين العلماء) حكاية للإجماع، وقد حكى الإجماع غير واحد ومنهم ابن عبد البر رحمه الله في كتابه «التمهيد» وكذا حكاه ابن المنذر في «الأوسط» وابن حزم في «مراتب الإجماع» وشيخ الإسلام في مواضع من كتبه، ثم ذكر المصنف رحمه الله بَعْدُ أمثلةً على هذا الأمر المجحود:

. . . .

أما المثال الأول: فَكَمَنْ أَقَرَّ بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، وقد حكى الإجماعَ على هذا الأمر بخصوصه غَيْرُ واحد، ومنهم النووي كما في «شرحه على مسلم» وكذا ابن عبد البر في «شرحه على الموطأ».

وثاني الأمثلة: من أقر بالتوحيد والصلاة وجحد وجوب الزكاة، وقد ذكر ذلك بخصوصه وحكى الإجماع فيه وأن صاحبه قد كفر: غيرُ واحد، ومنهم ابن عبد البر في «التمهيد» وابن المنذر في «الأوسط» وشيخ الإسلام في مواضع من كتبه.

وثالث الأمثلة: من أقر بالتوحيد والصلاة والزكاة لكنه جحد وجوب الصوم، وقد حكى الإجماع في هذه المسألة بخصوصها غير واحد ومنهم ابن عبد البر كما في كتابه «التمهيد» والموفق في كتابه «المغني» وكذا جماعة.

ورابع الأمثلة: هو من أقر بالتوحيد والصلاة والزكاة والصوم ولكنه جحد وجوب الحج، وقد حكى الإجماع على كفره غير واحد، ومنهم الموفق كما في «المغني» والنووي في «المجموع شرح المهذب» وكذا جماعة.

ففي هذه الأمثلة جميعًا دلالة واضحة على أن من آمن ببعضٍ وكفر ببعضٍ فإنه كافر بالله وهذا لا خلاف فيه، والإجماع حجة وهو دليل معتبر.

قوله: {**وَلَمَّا لَمْ يَنْقَدْ أُنَاسٌ**}.

ينقد من الانقياد وهو المطاوعة، أي: لم يطاوع أُناس.

قوله: {**أَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِمْ ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾**}.

فيه دلالة أن هذه الآية لها سبب نزول، وهو كذلك على ما حكاه ابن

وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ الْبَعْثَ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ الآية [النساء: ١٥٠].

جرير الطبري في «تفسيره» عن عكرمة مولى ابن عباس (أن اليهود والنصارى لما أنزل الله عزَّ وجلَّ قوله: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ قالوا: لا نحج، فأنزل الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) وقد أخرجه أيضًا سعيد بن منصور في «سننه».

وفيه دلالة واضحة على أن أولئك من يهود ونصارى قد كفروا ببعض ما جاء به الدين، ومِنْ ثَمَّ حكم عليهم الشارع بالكفر كما في قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فهم كفروا بشيء وتركوا شيئًا ومِنْ ثَمَّ نزل الحكم الشرعي بكفرهم وهذا فيه دلالة واضحة أن من آمن ببعض وكفر ببعض فكمن كفر بالجميع.

وخامس الأمثلة: قوله: {وَمَنْ أَقَرَّ بِهَذَا كُلِّهِ، وَجَحَدَ الْبَعْثَ كَفَرَ بِالإِجْمَاعِ، وَحَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ}.

هذا هو المثال الخامس من الأمثلة وهو الإيمان بما سبق إلا أن الكفر قد وقع في البعث فهذا كفر بالإجماع، وقد حكى الإجماع غير واحد، ومنهم اللالكائي في «شرحه على اعتقاد أهل السنة والجماعة» وكذا ابن بطة في «كبرى الإبانتين» و«الصغرى» أيضًا.

قوله: {كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾}.

فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ، وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كَافِرٌ حَقًّا زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ. وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا.

فيها دلالة أن من كفر ببعض وآمن ببعض فلا شك أنه كافر بالله ورسله، يقول ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «التفسير»: (والمقصود أن من كفر بنبي من الأنبياء، فقد كفر بسائر الأنبياء، فإن الإيمان واجب بكل نبي بعثه الله إلى أهل الأرض، فمن رد نبوته للحسد أو العصبية أو التشهي تبين أن إيمانه بمن آمن به من الأنبياء ليس إيمانًا شرعيًّا، إنما هو عن غرض وهوى وعصبية).

قوله: {**فَإِذَا كَانَ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضٍ، وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَهُوَ كَافِرٌ حَقًّا زَالَتْ هَذِهِ الشُّبْهَةُ**}. أي: من علم هذه الأمثلة الخمسة التي استقر عليها الإجماع، وفي بعضها نصوص صريحة كالبعث وكالحج دل دلالة واضحة على بطلان ما تمسك به أولئك الضالون الذين ظنوا أن الإيمان ببعضٍ والكفر ببعض ليس كفرًا بالله ورسوله ﷺ.

قوله: {**وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا بَعْضُ أَهْلِ الأَحْسَاءِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْنَا**}.

(وهذه) إشارة إلى أن هذه الشُّبْهَة السابقة التي ذكرنا الجواب الأول عليها هي عينها التي اسْتَمْسَك بها بعض الضالين، الذين أرسلوا رسالة فيها رد عليها الإمام رَحِمَهُ اللهُ واخْتُلِفَ في حقيقة المُرْسِل مَنْ هو؟ فقيل هو أحمد بن عبد الكريم وهو أحد من رد عليه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كما في بعض رسائله المضمنة «مؤلفات الشيخ» رَحِمَهُ اللهُ.

وَيُقَالُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ مَنْ صَدَّقَ الرَّسُولَ ﷺ فِي شَيْءٍ، وَجَحَدَ وُجُوبَ الصَّلاَةِ فَهُوَ كَافِرٌ حَلاَلُ الدَّمِ وَالْمَالِ بِالإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ إِلاَّ الْبَعْثَ وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَ وُجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَذَّبَ بِذَلِكَ لاَ يُجْحَدُ هَذَا، وَلاَ تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ ـ كَمَا قَدَّمْنَا ـ. فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ أَعْظَمُ فَرِيضَةٍ جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الصَّلاَةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ. فَكَيْفَ إِذَا جَحَدَ الإِنْسَانُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الأُمُورِ كَفَرَ ـ وَلَوْ عَمِلَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ـ وَإِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ دِينُ الرُّسُلِ كُلِّهِمْ لاَ يَكْفُرُ؟! سُبْحَانَ اللهِ مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ!

والأحساء ناحية في شرق الجزيرة، وهي معروفة مشهورة.

وقد ذكر العلامة عبد الرحمن بن حسن رحمه الله (كما في بعض رسائله): أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله رَدَّ على بعض أهل الأحساء بمكتوب كتبه تُلِي في المجالس والمساجد والأسواق، محاربة للمبتدعة وكسرًا لشوكتهم، وبيانًا للحق.

قوله: {وَيُقَالُ: إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ. . .}.

هذا هو الجواب الثاني عن الشُّبْهَة السابقة التي ذكر المصنف رحمه الله جوابًا أَوَّلِيًّا عنها.

وحقيقة هذا الجواب هو أن أولئك الذين يوردون الشُّبْهَة نفسها يجزمون بكفر المسلم إن جحد شيئًا من واجبات الدين، كجحد الصلاة

. . . .

وغيرها من أركان الإسلام الظاهرة المتواترة المعلومة من الدين بالضرورة، فإنهم يستحلون دم المسلم وماله إن فعل ذلك، وهذا أمر آحادي يتعلّق بالإسلام بعد ثبوته لمن وقع منه ذلك الشيء، فهو رد عليهم فيما ذكروه من شُبْهَة، فلا يلزم أن يكون الشخص قد أنكر البعث، وأنكر غيره من أمور الدين بل يكون مشركًا كافرًا إذا وقع منه الجحد لأمر ضروري من الدين، أو ظاهر متواتر كجحد الصلاة فقط أو نحوها ـ وهذا مجمع عليه ـ وقد حكى الإجماع عليه غير واحد، ومنهم إسحاق بن راهويه فيما حكاه عنه الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وكذا قاله ابن عبد البر في «التمهيد»، وكذا جماعة.

قوله: {**وَلاَ تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِيهِ**}.

يعني: مذاهب المسلمين؛ إذ إن الأمر مجمع عليه، وسبقت حكايته.

قوله: {**سُبْحَانَ اللهِ مَا أَعْجَبَ هَذَا الْجَهْلَ!**}.

هو تَعَجُّبٌ في محلّه؛ لأن أولئك لا يَجْزِمون بكفر من وقع في شركيات في باب التوحيد، أو جحد أمرًا من باب التوحيد، أو نحو ذلك مع كونهم يجزمون بكفر من جحد أشياء من الفروع من صلاة، وزكاة، ونحوها مما هو معلوم من الدين بالضرورة، وهذا محلُّ تَعَجُّب؛ ولذا أورده المصنف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الصيغة.

وَيُقَالُ ـ أَيْضًا ـ لِهَؤُلاَءِ: أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ أَسْلَمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيُصَلُّونَ، وَيُؤَذِّنُونَ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهِمْ يَشْهَدُونَ، أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ . . .

هذا جواب ثالث عن الشُّبْهَة نفسها وهو: أن أصحاب النَّبِيِّ ﷺ قاتلوا أهل الردة، واستحلوا دماءهم وأموالهم خصوصًا بني حنيفة الذين يزعمون أن مسيلمة قد أصبح نبيًّا، وأن النَّبِيَّ محمدًا ﷺ قد أوْعَزَ إليه بالنبوة، وهذا ولا شك كفر بواح؛ ولذلك كانوا أعظم أهل الردة كفرًا، واستحل الصحابة دماءهم وأموالهم.

قوله: {**قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ**}.

يعني: الذين فيهم مسيلمة الكذاب، وهي إحدى قبائل العرب الكبرى.

قوله: {**فَإِنْ قَالَ: إِنَّهِمْ يَشْهَدُونَ، أَنَّ مُسَيْلِمَةَ نَبِيٌّ. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ . . .**}.

هذا إيراد من قِبَل المؤلِّف على الجواب نفسه، وهو أن أولئك قد يَتَعَلَّلُون بعِلَّة وهي: أن مسيلمة ادَّعى النبوة، وادُّعِيت له من قِبَلِ بني حنيفة؛ ومِنْ ثَمَّ اسْتُحِلَّ ماله ودمه خلافًا لمن يدعو وليًّا، أو يستغيث بميت عند قبر أو نحو ذلك، فإنه لا يدعي له رتبة النبوة بزعمهم، ففرق حينئذ بين حالهم وبين حال أولئك الذين خرج فيهم مسيلمة الكذاب، هكذا يورد المصنف الإيراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على لسان الخصم.

ذكر جوابه بقوله: (هذا هو المطلوب) أي: هذا المطلوب من إيرادنا

إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلاً فِي رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كفَرَ، وَحَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلاَ الصَّلاَةُ، . . . .

للحجة بأنهم يصلون ويصومون ويذكرون الله كثيرًا، لكنهم فقط ادَّعوا أن مسيلمة نبي، فهدم هذا الادعاء جميع ما فعلوا، واستَحَلَّ الصحابةُ دماءهم وأموالهم مع أنهم يسمعون (الله أكبر) في أوقات الصلوات، ويرونهم يُصَلُّون المفروضات، ولكنهم في هذا الادعاء كَذَبُوا فكفروا وأشركوا؛ ولذلك أصبحت دماؤهم وأموالهم حلالاً، فلم يكفروا بجميع الدين ولم يشركوا بجميع الدين ـ كما تزعمون ـ وإنما وقعوا في شيء واحد وهو أن مسيلمة نبي؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (هذا هو المطلوب) أي: ينطبق على نفس ما ذهبتم إليه وادَّعيتموه.

وقصة بني حنيفة ثابتة في «صحيح البخاري»[1] من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

قوله: {**إِذَا كَانَ مَنْ رَفَعَ رَجُلاً فِي رُتْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ كَفَرَ، وَحَلَّ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَلَمْ تَنْفَعْهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلاَ الصَّلاَةُ**}.

---

(١) روى البخاري: (... عن ابن عبَّاس ـ رضي الله عنهما ـ قال قَدِمَ مُسَيْلِمَةُ الْكَذَّابُ على عهدِ رسولِ الله ﷺ فَجَعَلَ يقولُ إن جعل لي محمدٌ الأمرَ من بعده تَبِعْتُهُ وقدمها في بَشَرٍ كثيرٍ من قومه فأقبل إليه رسولُ الله ﷺ ومعه ثابتُ بن قيسِ بنِ شَمَّاسٍ وفي يدِ رسول الله ﷺ قِطْعَةُ جريدٍ حتى وقف على مُسَيْلِمَةَ في أصحابه فقال: لو سألتني هذه القطعة ما أَعْطَيْتُكَهَا وَلَنْ تَعْدُوَ أمرَ الله فيكَ ولئن أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ وإنِّي لأراك الذي أُرِيتُ فيكَ ما رأيتُ فأخبرني أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: بينما أنا نائمٌ رأيتُ في يَدَيَّ سِوَارَيْنِ من ذَهَبٍ فَأَهَمَّنِي شَأْنُهُمَا فَأُوحِيَ إليَّ في المنام أن انْفُخْهُمَا فَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا فَأَوَّلْتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي فَكَانَ أَحَدُهُمَا الْعَنْسِيَّ والآخَرُ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابَ صاحبَ اليمامة).

فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ (شَمْسَانَ) أَوْ (يُوسُف)، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا فِي مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ؟ سُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ، ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٥٩].

رتبة من المرتبة وهي المنْزلة.

قوله: {**فَكَيْفَ بِمَنْ رَفَعَ (شَمْسَانَ) أَوْ (يُوسُف)، أَوْ صَحَابِيًّا، أَوْ نَبِيًّا فِي مَرْتَبَةِ جَبَّارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ؟ سُبْحَانَهُ مَا أَعْظَمَ شَأْنَهُ، ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾**}.

شمسان ويوسف اسمان لرجلين تُدَّعَى فيهما ادِّعاءات باطلة، وكان الناس يصرفون إليهما نذورًا وعبادات ودعاءً ورجاءً في زمن الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجاء في «تاريخ ابن غنام» أن شمسان له أتباع وأولاد، وكذلك يوسف فإنه اسم لرجل وضع على قبره وثن أصبح يُزار وتُعطى له القرابين والنذور ويذبح له من دون الله، قال ابن غنام: (ويظهر أن قبره في الكويت أو الأحساء كما يُفْهَمُ من بعض رسائل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ).

وَيُقَالُ ـ أَيْضًا ـ: الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ بِالنَّارِ كُلُّهُمْ يَدَّعُونَ الإِسْلاَمَ، وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي (يُوسُفَ)، (وَشَمْسَانَ) وَأَمْثَالِهِمَا. فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟ أَتَظُنُّونَ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟ أَمْ تَظُنُّونَ الاعْتِقَاد ـ فِي (تَاجٍ) وَأَمْثَالِهِ لاَ يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ يُكَفِّرُ؟

هذه الجملة جواب رابع عن الشُّبْهَة نفسها: وهو ما وقع من كفر من بعض من غلا في عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وقد ثبت أن جماعة من الناس نكصوا وادَّعوا لعليّ ـ رضي الله عنه ـ النبوة والإلهية وثبت ذلك في «صحيح البخاري» من حديث عكرمة عن ابن عباس[1] رضي الله عنهما، وفيه دلالة أنَّ كفرهم كان يتعلَّق برفع مرتبة علي ـ رضي الله عنه ـ إلى مرتبة الإلهية أو إلى مرتبة النبوة مع كونهم كانوا يظهرون الصلاة وذكر الله ويقولون الشهادتين وما إلى ذلك، فاستحلَّ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ دماءهم وأموالهم بل أحرقهم حرقًا فشق لهم الأخاديد وملأها حطبًا وأضرم نارًا ثم ألقى جثمان أولئك في النار، فلما بلغ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ

---

(١) روى البخاري: (... أُتِيَ عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ بزنادقةٍ فأحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أُحْرِقْهُمْ لِنَهْيِ رسولِ اللهِ ﷺ لا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللهِ وَلَقَتَلْتُهُمْ لِقَوْلِ رسولِ اللهِ ﷺ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ).

. . . .

قال: (لو كنت أنا لما أحرقتهم؛ لأن رسول الله ﷺ نهى أن يُعَذَّبَ بعذاب الله ـ يعني: بالنار ـ، وإنما هم من أهل الرِّدَّة، ومن بَدَّل دِينَه يُقْتَل).

والمقصود أن الجميع متفق أنهم أهل ردة، وإنما اختلف كلمتهم في كيفية قتلهم، وقد استُحِلَّت دماؤهم وأموالهم، وفي هذا دلالة أن من أظهر كفرًا في بعض الأمور ولو كان يتشهد الشهادتين ويصلي ويصوم، ولو كان من الذاكرين الله كثيرًا: فإن ذلك محبطٌ عَمَلَه، ومؤذن بكفره وشركه، ويكون من أهل النار إن مات على ذلك ـ عياذًا بالله ـ.

قوله: {وَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ}.

أي: من الْمُتَشَيِّعِين له.

قوله: {وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ}.

أي: أنهم أخذوا علمًا كثيرًا عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ فهم عايشوا الصحابة، وأخذوا عن الصحابة، وكانوا في زمن الصحابة لكن ذلك لم يمنع الصحابة أن يكفروهم.

قوله: {وَلَكِنِ اعْتَقَدُوا فِي عَلِيٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ مِثْلَ الاعْتِقَادِ فِي (يُوسُفَ)، (وَشَمْسَانَ) وَأَمْثَالِهِمَا}.

أي: من الاعتقاد الكفري؛ من وضع العبد موضع النبوة أو موضع الإلهية بصرف بعض العبادات له، وهذا كله شرك وكفر، وسبق التعريف بيوسف وشمسان.

قوله: {فَكَيْفَ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى قَتْلِهِمْ، وَكُفْرِهِمْ؟ أَتَظُنُّونَ الصَّحَابَةَ يُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟}.

. . . .

أي: لم يُجْمِعوا إلا وأولئك يستحقون القتل والكفر؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعدُ: (أتظنون الصحابة يكفرون المسلمين) أي: أيها الخصوم لا يُكَفِّر الصحابة مسلمًا إلا وهو مستحق للتكفير؛ لأنهم أفقه العباد لأمر النَّبِيِّ ﷺ وأمر ربه سبحانه وتعالى، وهم أرحم الناس بالخلق؛ ولكنهم لم يجدوا عن ذلك سبيلاً؛ فكفَّروا أولئك، وقَتَلَهم عليٌّ ـ رضي الله عنه ـ شَرَّ قِتْلَة.

قوله: **{أَمْ تَظُنُّونَ الاعْتِقَاد ـ فِي (تَاجٍ) وَأَمْثَالِهِ لاَ يَضُرُّ، وَالاعْتِقَادُ فِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ يُكَفِّرُ؟}.**

قوله: (الاعتقاد) من الأسماء المستعملة ـ في زمن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لجملة من الأمور الْمُعْتَقَدَة.

قوله في (تاجٍ) تاج اسم رجل من رجال اليمامة، وهو قاطِن بالخرج ـ قريب الرياض ـ، وكان يدَّعي ادِّعاءات، وتُصْرَف له نذور وعبادات؛ فكان يطوف على الناس فيذهب إلى الدرعية وإلى غيرها، ويأخذ الأموال التي نُذِرَتْ له، وكان له أتباع ورجال وهذا من عهد قريب من عهد الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ. ومع ذلك كان يفعل أمورًا مخزية، يقول العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «الرسائل والمسائل النجدية»: (وكان يقال فيه أشياء شنيعة)، يعني: أشياء مخزية لا تدل على ولايته ولا على أنه على سبيل خير تحكى عنه الفواحش والعُهْر والفجور وما إلى ذلك، فليس أهلاً أن يُحْظَى به أصالةً، فكيف تُصْرف إليه العبادات؟!

وَيُقَالُ ـ أَيْضًا ـ: بَنُو عُبَيْدٍ الْقَدَّاحِ ـ الَّذِينَ مَلَكُوا الْمَغْرِبَ وَمِصْرَ فِي زَمَنِ بَنِي الْعَبَّاسِ ـ كُلُّهِمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلاَمَ، وَيُصَلُّوْنَ الْجُمُعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ. فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ ـ دُونَ مَا نَحْنُ فِيهِ ـ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتَالِهِمْ، وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ، وَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى اسْتَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ.

هذه الجملة فيها جواب خامس عن الشُّبْهَة نفسها بذكر مثل آخر، وهم مَنْ يُسَمَّون بالعبيديين، نسبة إلى عبيد الله المهدي أحد رؤوسهم، ومؤسس دولتهم. و(القداح) اسمه: ميمون بن ديصان، أحد مؤسسي الباطنية.

والعبيديون ملكوا فترة من الفترات مصر والمغرب الأقصى، وكان لهم اعتقاد باطل؛ إذ إنهم إحدى الفرق الباطنية الذين يقولون للإسلام وللدين ظاهر وباطن، فالباطن يتأولونه على معانٍ عندهم، والظاهر هو ما يفهم بمقتضى الخطاب العربي من كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة رسوله ﷺ.

قوله: {كُلُّهِمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلاَمَ، وَيُصَلُّوْنَ الْجُمُعَةَ، وَالْجَمَاعَةَ}.

هذا الموضع مُسْتَشْكل من كلام المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأن العبيديين قسمان كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وجماعة:

أما القسم الأول:

فأُناس يدَّعون المعاني الباطنية وراء ظواهر النصوص، فهم لا يعملون بصلاة ولا بزكاة ولا نحوها من الشرائع الظاهرة المتواترة.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى»: (وبالجملة فعلم الباطن الذي يدَّعون: مضمونه الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، بل هو جامع لكل كفر).

وأما القسم الثاني:

فعامتهم وهم مَنْ يصلون ويصومون ويفعلون ما يفعل المسلمون في الجملة، وهؤلاء هم الذين عناهم المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أو عنى القسمين بحسب ادعائهم، وإلى ذلك أشار في «مختصر السيرة» بقوله: (وأظهروا ـ يعني: العبيدية ـ شرائع الإسلام، وإقامة الجمعة والجماعة، ونصبوا القضاة والمفتين، لكن أظهروا الشرك ومخالفة الشريعة، وظهر منهم ما يدل على نفاقهم وشدة كفرهم، فأجمع أهل العلم أنهم كفار، وأن دارهم دار حرب).

قوله: **{فَلَمَّا أَظْهَرُوا مُخَالَفَةَ الشَّرِيعَةِ فِي أَشْيَاءَ ـ دُونَ مَا نَحْنَ فِيهِ ـ}**.

أي: دون المسائل الشركية التي نحن بصدد محاجة أصحابها.

قوله: **{أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَقِتَالِهِمْ}**.

حكى الإجماع غير واحد ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في كتابه «منهاج السنة النبوية» وكذا في «المجموع» وحكاه ابن كثير في «البداية والنهاية» وكذلك ابن قيم الجوزية في «الصواعق المرسلة» وجماعة.

قوله: **{وَأَنَّ بِلادَهُمْ بِلادُ حَرْبٍ}**.

البلاد ثلاثة أقسام:

أما الأول: فبلد حرب، وهو من أظهر المسلمون لهم العداء، واستحلوا دماءهم وأموالهم.

وأما البلد الثاني:

فبلد مُسْتَأْمَن، وهؤلاء هم مَنْ ضُرِبَتْ عليهم الجزية، أو وقع بينهم وبين المسلمين كتاب، أو كانوا من المعاهدين الذميين.

وأما البلد الثالث:

فبلد إسلام، وهو البلد الذي يحكم فيه بشريعة الله والحاكم مسلم، ومن تحته في الجملة على إسلام.

فالعبيديون لا شك في كفرهم، ومِنْ ثَمَّ استُحِلَّت دماؤهم وأموالهم من قبل المسلمين؛ فأصبح بلدهم بلد حرب.

قوله: **{وَغَزَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى استَنْقَذُوا مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ}**.

فيه إشارة إلى ما وقع من قبل المسلمين تجاه العبيديين من غزوهم واستحلال دمائهم وأموالهم، وقد انتصر عليهم المسلمون، وفتحوا تلك البلدان وطهروها من الشرك.

وَيُقَالُ ـ أَيْضًا ـ: إِذَا كَانَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلاَّ لأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتَكْذِيبِ الرُّسُلِ، وَالْقُرْآنِ، وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ: (بَابُ: حُكْمِ الْمُرْتَدِّ) وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلاَمِهِ. ثُمَّ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً، كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ، حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا، مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ واللَّعِبِ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ جوابًا سادسًا على الشُّبْهَة نفسها وهي: أنه لو سُلِّم للخصم بما قال؛ فإن ما ذكره الفقهاء في كتبهم في أحكام أهل الردة، وفيما تقع به الردة لا قيمة له ولا يكون على وجه صواب؛ لأن الفقهاء ذكروا أقوالاً وأفعالاً واعتقادات توجب كفر صاحبها لو وقع من المكلف ذلك الفعل أو القول أو الاعتقاد، ولم يقولوا إن المسلم يكون كافرًا إذا اجتمع له ادِّعاء نبوة وإنكار بعث ونشور وما إلى ذلك من أُمور فيما يذكرها أولئك الخصوم، وإنما يقع له الكفر بجحد الصلاة، ويقع له الكفر بجحد الزكاة، ويقع له الكفر بجحد الصيام ونحو ذلك من الأمور المتواترة ولو كان يصلي ويتشهد ويصوم وما إلى ذلك فإن هذه الأشياء لا قيمة لها مع هذا الشرك.

قوله: {إِذَا كَانَ الأَوَّلُونَ لَمْ يَكْفُرُوا إِلاَّ لأَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ الشِّرْكِ وَتَكْذِيبِ الرُّسُلِ، وَالْقُرْآنِ، وَإِنْكَارِ الْبَعْثِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى الْبَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ}.

ما هو الباب؟ هو باب: حكم المرتد؛ فالعلماء في كل مذهب من المذاهب الفقهية دَوَّنوا في كتبهم بابًا مستقلاً يسمى (باب: حكم المرتد).

. . . .

قوله: {وَهُوَ الْمُسْلِمُ الَّذِي يَكْفُرُ بَعْدَ إِسْلاَمِهِ}.

أي: المرتد تعريفه هو: المسلم الذي يكفر بعد إسلامه.

قوله: {ثُمَّ ذَكَرُواْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً}. يعني: مما تقع بها الردة.

قوله: {كُلُّ نَوْعٍ مِنْهَا يُكَفِّرُ، وَيُحِلُّ دَمَ الرَّجُلِ وَمَالَهُ}.

أي: على انفراد وعلى حِدَة، فكل نوع على حدة هو مكفِّر دون أن يَنْضاف إليه الشرك، فكيف إذا انضاف.

قوله: {حَتَّى إِنَّهُمْ ذَكَرُوا أَشْيَاءَ يَسِيرَةً عِنْدَ مَنْ فَعَلَهَا}.

أي: ذكروا أشياء يسيرة عند كثير من الناس وسهل وقوعها من كثير من الخلق. ويدل على ذلك حديث أبي هريرة مرفوعًا: «إنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ لا يَرَى بِهَا بَأْسًا يَهْوَى بِهَا سَبْعِينَ خَرِيفًا في النَّارِ» أخرجه الترمذي وغيره[١].

قوله: {مِثْلَ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ، أَوْ كَلِمَةٍ يَذْكُرُهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ واللَّعِبِ}.

أي: أن الكفر قد يكون بكلمة أخرجت لا يعتقد صاحبها فيها ولكن أخرجها من باب التلاعب والمزح، مثال ذلك: الاستهزاء بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، أو الاستهزاء بالله ورسوله ﷺ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول»: (أجمع المسلمون على أن من استهزأ بالله ورسوله ولو كان مازحًا لاعبًا فإنه كافر بالله مرتد).

---

(١) وروى الشيخان ـ واللفظ للبخاري ـ: (... عن أبي هريرة سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقولُ: إنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ فِيهَا يَزِلُّ بِهَا فِي النَّار أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ).

وَيُقَالُ ـ أَيْضًا ـ: الَّذِينَ قَالَ اللهُ فِيهِمْ: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾ [التوبة: ٧٤]. أَمَا سَمِعْتَ اللهَ كَفَّرَهُمْ بِكَلِمَةٍ مَعَ كَوْنِهِمْ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَيُجَاهِدُونَ مَعَهُ، وَيُصَلُّونَ مَعَهُ، وَيُزَكُّونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيُوَحِّدُونَ؟ وَكَذَلِكَ الَّذِينَ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِمْ: ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. فَهَؤُلاَءِ الَّذِينَ صَرَّحَ اللهُ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ـ وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ ـ قَالُوا كَلِمَةً ذَكَرُوا أَنَّهُمْ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ. فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ تُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ أُنَاسٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ. ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رحمه الله جوابًا سابعًا على الشُّبْهَة السابقة وهي: كيف يكفَّر من هو يتشهد الشهادتين ويصلي ويصوم وما إلى ذلك؟

وحقيقة هذا الجواب هو الاستدلال بمن وقع عليه التكفير في العصر الأول من قِبَلِ الشارع مع كونه يتشهد الشهادتين ويصلي ويصوم وما إلى ذلك، بل نال صحبة النَّبِيِّ ﷺ، وهم أولئك النفر من المنافقين الذين تكلموا في الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ، واستهزءوا بهم، كما في غزوة (ذي العُسْرة) فنزل تكفيرهم والقصة مشهورة.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ ـ أَيْضًا ـ: مَا حَكَى اللهُ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ـ مَعَ إِسْلاَمِهِمْ، وَعِلْمِهِمْ، وَصَلاَحِهِمْ ـ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨]. وَقَوْلُ أُنَاسٍ مِنَ الصَّحَابَةِ (اجْعَلْ لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ ذَاتَ أَنْوَاطٍ)، فَحَلَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾.

قوله: {فَتَأَمَّلْ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ تُكَفِّرُونَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ أُنَاسٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ. ثُمَّ تَأَمَّلْ جَوَابَهَا فَإِنَّهُ مِنْ أَنْفَعِ مَا فِي هَذِهِ الأَوْرَاقِ}. فيه تدليل على إنهاء الكلام عن الشُّبْهَة السابقة، وأن جوابها قد حصل بما سبق من أجوبة سبعة، وفي قوله: (ثم تأمل جوابها؛ فإنه من أنفع ما في هذه الأوراق) يعني: أوراق المكتوب الذي كتبه، وهو ما وسمه بـ «كشف الشُّبهات».

قوله: {وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ ...}.

في هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ جوابًا ثامنًا بعد أن ذكر الجواب السابق وأنهى الأجوبة بما سبق، ولعله ذكره بعد إنهاء كلامٍ؛ فهو من المزيد بعد انتهاء الكلام، وهي عادة عند العلماء ـ يرحمهم الله ـ أنهم يستدركون ما فاتهم من جواب وإن ذكروا أن الجواب قد انتهى.

وحقيقة هذا الجواب هو ما وقع من بعض الصحابة حدثاء العهد بالإيمان لما رأوا أهل الشرك عندهم ذَات أَنْوَاطٍ ـ أي: شجرة ذات علائق يُعَلَّق بها السلاح تبركًا ـ فسألوا النَّبِيَّ ﷺ أن يجعل لهم شجرة ذات علائق يعَلِّقون بها سلاحهم تبركًا، فذكر النَّبِيُّ ﷺ أن هناك تشابهًا بين هذه القولة

وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ يُدْلُونَ بِهَا عِنْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهِيَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَكْفُرُوا بِذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ.

وبين قولة بني إسرائيل لموسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾، ووجه التشابه هو أن الجميع طلب أن يجعل له ما يألهه ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان فالمعنى واحد، والحقيقة واحدة.

وقصة ذَات أَنْوَاطٍ أخرجها الإمام أحمد وغيره[1]، وصححها غير واحد ومنهم الحافظ ابن حجر وجماعة.

قوله: {**وَلَكِنْ لِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ** . . .}.

هذه الشُّبْهَة حقيقتها أن بني إسرائيل أتباع موسى لما قالوا قولتهم السابقة ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾ لم يكفروا ولم يقل أحد بأنهم قد ارتدُّوا، وكذلك يقال في أولئك الثُّلَّة من صحب النَّبِيِّ في قصة ذات أنواط فإنهم لما قالوا قولتهم لم يرتدوا ولم يستحل النَّبِيُّ دماءهم ولا أموالهم، قالوا: ففي هذا دلالة على أن قائل الكفر ليس بكافر ما دام أنه يتشهد الشهادتين ويصلي وما إلى ذلك من خصائص الإسلام.

قوله: {**يُدْلُونَ**}. من الإدلاء، وهو ذكر الشيء على جهة تقرير له.

---

(١) روى أحمد بسنده: (. . . عن أبي واقدٍ اللَّيْثِيِّ أنهم خرجوا عن مكة مع رسولِ الله ﷺ إلى حُنَيْنٍ قال: وكان للكفارِ سِدرةٌ يعكُفُونَ عندها ويُعَلِّقون بها أسلحتهم يُقالُ لها ذاتُ أنواطٍ قال: فمررنا بسدرةٍ خضراءَ عظيمةٍ قال: فقلنا: يا رسولَ الله اجعل لنا ذاتَ أنواطٍ فقال رسولُ الله ﷺ: قلتم والذي نفسي بيده كما قال قومُ موسى: "اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة قال إنكم قومٌ تجهلون" إنها السُّنَنُ لتركبُنَّ سُنَنَ من كان قبلكم سُنَّةً سُنَّةً).

فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يَفْعَلُوا، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلُوا. وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكَفَرُوا. وَلاَ خِلاَفَ أَنَّ الَّذِينَ نَهَاهُم النَّبِيُّ ﷺ لَوْ لَمْ يُطِيعُوهُ، وَاتَّخَذُوا ذَاتَ أَنْوَاطٍ بَعْدَ نَهْيِهِ لَكَفَرُوا. وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ جوابًا على الشُّبْهَة السابقة، وحقيقة الجواب: أن ذينك الصنفين:

الأول: هو مَنْ قال ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا﴾ من بني إسرائيل.

والثاني: مَنْ سألوا النَّبيَّ ﷺ ذات أنواط.

لم يقع منهم الكفر بهاتين الكلمتين، وإنما سألوا أمرًا حقيقته شرك وكفر؛ وما ذلك إلا لجهلهم، فلما أُعلموا بذلك ونهوا عنه كان المنهي عنه غير مفعول لا من قِبَلِ بني إسرائيل ولا من قِبَلِ ثُلَّة من صحب النَّبِيِّ ﷺ، فهم سألوا كفرًا ولم يُوقعوا كفرًا، فلو أوقعوه بعد سؤالهم ونهي النَّبِيِّ ﷺ لكانوا كفارًا.

فحقيقة هذا الجواب أنهم لم يقع منهم الكفر لَمَّا أُعلموا بأنه كفر، ولو أوقعوه لكانوا كفارًا، ولذلك يقول المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولا خلاف أنَّ الذين نهاهم النَّبيّ ﷺ لو لم يطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه لكفروا) أي: وقعوا في الكفر وكذلك قوله قبل: (ولا خلاف أنَّ بني إسرائيل لو فعلوا ذلك لكفروا) فهذا جواب يتعلّق بما ذُكِر من شُبْهَة.

ثَمَّ جواب آخر ذكره غير واحد ومنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «المجموع» وهو أن يقال: إن أولئك الذين قالوا تلك القولة كانوا جهالاً؛

وَلَكِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تُفِيدُ: أَنَّ الْمُسْلِمَ ـ بَل الْعَالِمَ ـ قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعِ مِنْ الشِّرْكِ لاَ يَدْرِي عَنْهَا.

ومِنْ ثَمَّ وقع ما وقع فلا يَكْفُرون لجهلهم، وقد حكى جمعٌ العذر بالجهل لمن كان حديث عهد بإسلام، ومن سأل النَّبِيَّ ﷺ ذلك السؤال كانوا حدثاء عهد بإسلام، وممن حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ كما في «التمهيد» وكذا النووي في «المجموع» والموفق في «المغني» وشيخ الإسلام في مواضع من كتبه.

قوله: {**وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ**}.

أي: هذا الذي نحن نطلبه من الاستدلال على أن من أوقع شركًا ولو كان يتشهد الشهادتين ويصلي ويصوم ولو نال صحبة النَّبِيِّ ﷺ فإنه كافر.

قوله: {**وَلَكِنْ هَذِهِ الْقِصَّةُ تُفِيدُ**: ...}.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أربع فوائد تتعلق بقصة ذات أنواط:

أما الفائدة الأولى:

فقوله: {**أَنَّ الْمُسْلِمَ ـ بَل الْعَالِمَ ـ قَدْ يَقَعُ فِي أَنْوَاعِ مِنْ الشِّرْكِ لاَ يَدْرِي عَنْهَا**}.

أي: أن الجهل قد يَعْرض لمن كان عنده علمٌ في أصل الأمر لا في عوارضه وخفاياه كما وقع ذلك لأولئك في قصة ذات أنواط، فإنهم على علم بأصل لا إله إلا الله ومعناها ودلائلها في الجملة؛ لكن عرض لهم من خفايا الأمور ما أوجب لبعضهم أن ينطقوا بتلك الكلمة التي هي سؤال كفرٍ ولكنهم تابوا لما ذُكِّروا بأنه كفر، ولَمَّا يفعلوا.

فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ، وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ) أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ. وَتُفِيدُ ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلامِ الْكُفْرِ ـ وَهُوَ لاَ يَدْرِي ـ فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ أَنَّهُ لاَ يَكْفُرُ، كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ. وَتُفِيدُ ـ أَيْضًا ـ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الْكَلامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وأما الفائدة الثانية فقوله: {**فَتُفِيدُ التَّعْلِيمَ وَالتَّحَرُّزَ . . .**}.

أي: أن المعرفة بطروء ما يكون كفرًا وهو من جنس الخفايا يوجب للمؤمن العاقل أن يتحرز من كل أمرٍ يوجب شركًا، وأن يتحرز من كل أمرٍ يكون كفرًا، وأن يتحقق في أموره وفي مسيره إلى الله سبحانه وتعالى.

ولِذَلِكَ يقول المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ منكرًا على طائفة ممن كانوا في زمانه ينكرون عليه عنايته بالتوحيد ويقولون: (التوحيد الناس كلهم يعرفونه)، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وَمَعْرِفَةَ أَنَّ قَوْلَ الْجَاهِلِ: (التَّوْحِيدُ فَهِمْنَاهُ) أَنَّ هَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْجَهْلِ، وَمَكَائِدِ الشَّيْطَانِ} فيه دلالة على عظم منْزلة التوحيد وعلى أهمية التحرز من ضده: جَلِيِّه وخَفِيِّه بعيدِه وقريبِه، وفيه دلالة على أن التوحيد يُسْتَمَرُّ في تعليم الناس إياه ولا يُتَوَقَّف، ودل على ذلك دلائل:

أولها: فعل النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ استمر في تعليم التوحيد وتأكيده إلى آخر حياته ﷺ في العهد المكي وفي العهد المدني في شؤونه كلها، ومما يدلل على ذلك قصة ذات أنواط فإنها وقعت بعد مضي النَّبِيِّ ﷺ إلى مُهاجَره إلى المدينة النبوية بسنين.

. . . .

وثانيها: الإجماع على أهمية العقيدة، فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك، ولأن التوحيد هو الإيمان حقيقة وبه تحيى القلوب، يقول ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في «غاية النفع»: (الإيمان هو قوت القلوب وغذاء الأرواح، وسبب حياتها، ومتى فقدته القلوب ماتت، وموت القلوب لا يرجى معه حياة أبدًا، بل هو هلاك الدنيا والآخرة).

ولذلك وصف المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أن مَنْ يقول: (التوحيد فهمناه) يعني: دعوا التوحيد وأعطونا غيره، وصفه بالجهل؛ لأن التوحيد وإن كان مفهومًا في أصله لكنه يوجب التحرز من ضده، وأضداده تكثر يومًا بعد يوم وكثير من أضداده خفي ليس بجلي؛ ولذلك ينبغي التنبيه على أضداده والتذكير بأصله ومفرداته حتى يتقي المرء كل ما يكون ناقضًا أو منقصًا لذلك الأصل، ويكون متمسكًا بالأصل نفسه.

وأما كونه من مكائد الشيطان؛ فالشيطان عندما يجعل المرء ينطق بأن التوحيد المدعو إليه قد فُهِمَ وعُرِفَ، وليترك ليؤخذ غيره، فهذا فيه دلالة على أن الشيطان أراد به الكيد والمكر حتى يوقعه في خفايا نواقض ذلك.

أما الفائدة الثالثة: فقوله: {**وَتُفِيدُ ـ أَيْضًا ـ أَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلَامِ الْكُفْرِ ـ وَهُوَ لاَ يَدْرِي ـ فَنُبِّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَتَابَ مِنْ سَاعَتِهِ أَنَّهُ لاَ يَكْفُرُ**}.

وهو يذكر هنا مسألة العذر بالجهل لمثل حدثاء عهد بإيمان إذا ذُكِّروا بأن ما قالوه غلط وأنه من الكفر والشرك ثم تابوا ورجعوا، فإن ذلك لا يضره شيئًا؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: {**كَمَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ، وَالَّذِينَ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ**}، يعني: في قصة ذات أنواط.

أما الفائدة الرابعة:

فقوله: {وَتُفِيدُ ـ أَيْضًا ـ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْفُرْ فَإِنَّهُ يُغَلَّظُ عَلَيْهِ الْكَلامُ تَغْلِيظًا شَدِيدًا}. تغليظ الكلام هو تخشينه؛ وما ذلك إلا لأن النَّبِيَّ ﷺ غَلَّظَ الكلام على من قال: (اجعل لنا ـ يا رسول الله ـ ذات أنواط كما لهم ذات أنواط»، وكان تغليظ النَّبِيِّ ﷺ بأمور ثلاثة:

أولها: تسبيحه ـ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلامُهُ عَلَيْهِ ـ متعجبًا ومُنَزِّهًا الله سبحانه وتعالى.

وثانيها: قوله ﷺ: «قُلْتُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾» فذكر ما هو واضح مع ما خفي على أولئك.

وثالثها: قوله ـ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ ـ: «إِنَّهَا السُّنَن لَتَرْكَبُنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةً سُنَّةً» فذكر النَّبِيُّ ﷺ أن سنة أولئك قد وقعت فيمن أتى بعدهم.

فكان التغليظ بهذه الأمور الثلاثة؛ ولذلك يقول المصنف رَحِمَهُ اللهُ في «مسائل كتاب التوحيد»، يقول: (فغلَّظ الأمر بهذه الثلاث) ـ وهي ما ذُكِرَتْ ـ؛ وإنما غَلَّظ النَّبِيُّ ﷺ حتى يبين عظيم خطر الشرك، وينهى الآخرين، ويجعل الأمر أكثر تحرزًا، وهذا من حكمته ﷺ؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ بعد قوله: (فإنه يُغَلَّظُ عليه الكلام تغليظًا) قال: (شديدًا) حتى ينتهي الناس ويعلموا أن الأمر يجب أن يُتحرز فيه أكثر.

وَلِلْمُشْرِكِينَ شُبْهَةٌ أُخْرَى: يقُولُوْنَ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ أَنْكَرَ عَلَى أُسَامَةَ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ قَتْلَ مَنْ قَالَ: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)، وَقَالَ: «أَقتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»، وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَهَا. وَمُرَادُ هَؤُلاَءِ الْجَهَلَةِ أَنَّ مَنْ قَالَهَا لاَ يَكْفُرُ، وَلاَ يُقْتَلُ ـ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ.

حقيقة هذه الشُّبْهَة هو أن النَّبِيَّ ﷺ قد جعل النطق بـ (لا إله إلا الله) عاصمًا للدم والمال، ومؤذنًا بالبقاء على الدين كما في أحاديث عدة، وقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ حديثين:

أما الحديث الأول:

فهو قصة أسامة بن زيد لَمَّا قتل ذلك الرجل الذي قال: (لا إله إلا الله) وهي ثابتة في «صحيح البخاري» و«مسلم»، وغيرهما[1].

وأما الحديث الثاني:

فقول النَّبِيِّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إلا الله»[2] والحديث أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

---

(١) أخرجه الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ من حديث أسامة بن زيد ـ رضي الله عنهما ـ قال: بعثنا رسولُ الله ﷺ في سَرِيَّةٍ فصبَّحنا الحُرَقَاتِ من جُهَيْنَة فأدركتُ رجلاً فقال لا إلهَ إلا اللهُ فطعنْتُهُ فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنَّبِيِّ ﷺ فقال رسولُ الله ﷺ: أَقالَ لا إلهَ إلا اللهُ وقتلته؟ قال قلت: يا رسولَ الله إنما قالها خوفًا من السلاح، قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلمَ أقالها أم لا فمازال يكررها عليَّ حتى تمنيتُ أنِّي أسلمتُ يومئذٍ . .).

(٢) أخرج الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «أُمرتُ أن أُقاتل الناسَ حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله».

فَيُقَالُ لِهَؤُلاءِ الْجَهَلَةِ الْمُشْرِكِينَ: مَعْلُومٌ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَاتَلَ الْيَهُودَ، وَسَبَاهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: (لاَ إِلَهَ إِلاَّ الله)، وأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَاتَلُوا بَنِي حَنِيفَةَ، وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَيُصَلُّونَ، وَيَدَّعُونَ الإِسْلاَمَ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ بِالنَّارِ.

ثم أشار المصنف رَحِمَهُ اللهُ إلى أحاديث أُخر بقوله: {وَكَذَلِكَ أَحَادِيثُ أُخْرَى فِي الْكَفِّ عَمَّنْ قَالَهَا}؛ ومِنْ ثَمَّ استدل أولئك بالكف عن كل من نطق بالشهادتين، ولو عمل كفرًا، وهو ما نبه إليه المصنف ـ أعني وجه الاستدلال عند أولئك بهذه الأحاديث ـ بقوله بعدُ: {وَمُرَادُ هَؤُلاَءِ الْجَهَلَةِ أَنَّ مَنْ قَالَهَا لاَ يَكْفُرُ، وَلاَ يُقْتَلُ ـ وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ}.

فقوله: {فَيُقَالُ لِهَؤُلاءِ الْجَهَلَةِ الْمُشْرِكِين: . . .}.

هذه الجملة هي جواب أول على الشُّبْهَة السابقة وفيه ذكر المصنف رَحِمَهُ اللهُ ثلاثة أمثال لمن نطق بالشهادتين وفعل كفرًا؛ فلم تنفعه الشهادتان:

أما المثال الأول:

فهو اليهود، وقد ذكر الشافعي في «الأم»، وشيخ الإسلام في مواضع من كتبه، وكذا غيرهما: أن كثيرًا من اليهود كانوا يفردون الله بالعبادة، ويوحدونه، لكنهم كفروا بالنبي محمد ﷺ فلم يتَّبعوه، ولم يؤمنوا بشِرْعَتِه، فكفروا مع توحيدهم؛ ولذلك استحل النَّبِيُّ ﷺ أموالهم ودماءهم، وسبى نساءهم، وما إلى ذلك.

. . . .

أما المثال الثاني :

فما وقع من بني حنيفة ـ أصحاب مسيلمة الكذاب ـ الذين كانوا يتشهدون الشهادتين، ويصلون، ويصومون، وما إلى ذلك، إلا أنهم لم يفردوا النَّبِيَّ محمدًا ﷺ بخاتمية الرسالة، ويكذِّبوا بالكذَّاب مسيلمة ـ مدَّعي النبوة ـ ولذا استحل أصحاب النَّبِيِّ ﷺ أموال بني حنيفة ودماءهم ـ وسبق ـ.

وأما المثال الثالث :

فهو ما وقع من تشيع لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، بل ادعيت فيه الإلهية ـ وسبقت قصة ذلك ـ ومع ذلك كانوا يتشهدون، وكانوا يصلون، وما إلى ذلك، لكن لما وقع منهم الكفر وهو أحد أمرين :

أما الأول : فما يحكى أنهم ادَّعوا فيه الإلهية .

وأما الثاني : ادِّعاؤهم أن النَّبِيَّ ﷺ أوصى لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بالنبوة والرسالة .

فما كان من علي ـ رضي الله عنه ـ إلا أن خَدَّ لهم الأخاديد، ثم أضرم نارًا، ثم كبهم فيها، فأحرقهم، فقتلهم شر قتلة، فاستحل دماءهم، واستحل أموالهم مع نطقهم بالشهادتين، وقد وافقه على قتلهم وحل دمائهم جميع الصحابة، إلا أن بعضهم خالفه في طريقة قتلهم ـ كما سبق ـ.

ففي هذه الأمثلة الثلاثة دلالة واضحة على أن النطق بالشهادتين لا يكفي .

وَهَؤُلاءِ الْجَهَلَةُ مُقِرُّون أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ كَفَرَ وَقُتِلَ ـ وَلَوْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْ أَرْكَانِ الإِسْلاَمِ كَفَرَ وَقُتِلَ ـ وَلَوْ قَالَهَا ـ. فَكَيْفَ لاَ تَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ شَيْئًا مِنَ الْفُرُوعِ وَتَنْفَعُهُ إِذَا جَحَدَ التَّوْحِيدَ ـ الَّذِي هُوَ أَسَاسُ دِينَ الرُّسُلِ، وَرَأْسُهُ ـ.

هذه الجملة هي جواب ثان على ما سبق من شُبْهَة:

وحاصله:

الأخذ بالقول المذكور وتطبيقه على أولئك في أقوالهم الأخرى، ذلك أن المعترضين على المصنف رَحِمَهُ اللهُ قد وقعوا فيما فروا منه هنا؛ ذلك أن الجميع يتفق على أن من أنكر شرعية الصلاة والصيام ونحوهما وجحد ذلك، فإنه كافر وإن نطق بالشهادتين وصلى وصام.

هذا الاتفاق المحكي يوافق الإمامَ فيه خصومُه؛ ولذلك احتج المصنف رَحِمَهُ اللهُ عليهم: كيف تُكفِّرون من قال: لا إله إلا اللهُ، ونطق بها، وصلى، وصام مع أنه جحد؟ فهم يقولون: لأنه جَحَدَ كَفَّرْناه، ولم تنفعه (لا إله إلا الله).

فيقال: أنتم قلتم ذلك فيما تعدُّونه عندكم من فروع الديانة؛ إذ إن الصلاة في باب الفروع والفقه، فكيف لا تقولون ذلك في باب أصول الديانة الذي هو التوحيد والاعتقاد؟ إن ذلك مُلْزِم لكم أن تقولوه أيضًا في باب الاعتقاد لمن أوقع كفرًا، فإن (لا إلَهَ إلا اللهُ) لا تنفعه.

وَلَكِنَّ أَعْدَاءَ اللهِ مَا فَهِمُوا مَعْنَى الأَحَادِيثِ: فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلاً ادَّعَى الإِسْلاَمَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلاَّ خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ. وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الإِسْلاَمَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ. وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ الآية [النساء: ٩٤]، أَيْ تَثَبَّتُوا. فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَالتَّثَبُّتُ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلاَمَ قُتِلَ لِقَوْلِهِ ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾، وَلَوْ كَانَ لاَ يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ سبب قول خصومه ما قالوه وأنكروا عليه وهو: جهلهم بمدلول ما استدلوا به من أحاديث من كون (لا إِلَهَ إلا اللهُ) تنفع صاحبها، وإن أظهر كفرًا في باب الاعتقاد والملة، فذكر رَحِمَهُ اللَّهُ الفهم الصحيح لتلك الأحاديث التي استدلوا بها:

ومنها:

حديث أسامة: فإن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قال: {**فَأَمَّا حَدِيثُ أُسَامَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلاً ادَّعَى الإِسْلاَمَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلاَّ خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ**}، أي: أن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - لما فعل ما فعل ظانًّا أن ذلك لم ينطق (لا إِلَهَ إلا اللهُ) حقًّا؛ وإنما نطقها حتى يَسْلَم له ماله ودمه فقط، وإلا ليس مُوقِنًا بها، فهي لفظة يقولها بلسانه لا مؤمنًا بها بجنانه.

قوله: {**وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الإِسْلاَمَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ**}.

. . . .

أي: هذا الذي أراد النَّبِيّ ﷺ في الحديث أن من أظهر الدين، ونطق بكلمة الشهادة، فإنه يجب أن يعطى العصمة في ماله ودمه، وما إلى ذلك، وأن يُكَفَّ عنه.

قوله: {وَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى فِي ذَلِك: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾}.

جعل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الحديث[1] سبب نزول في آية، وقد أخرجه ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما في «تفسيره»، وهو عند أحمد في «مسنده».

وقوله: {أَيْ تَثَبَّتُوا} تفسير لكلمة ﴿ فَتَبَيَّنُواْ﴾.

قوله: {فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَالتَّثَبُّتُ}.

أي: يجب الكف عنه عند قوله (لا إلَهَ إلاَّ اللهُ). وقوله: (التَّثَبُّت) أي: التثبت هل قالها حتى تُكفَّ عنه السيوف ـ لا مؤمنًا بها ـ أم قالها حقًّا وصدقًا؟!

قوله: {فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الإِسْلاَمَ قُتِلَ لِقَوْلِهِ ﴿ فَتَبَيَّنُواْ﴾}.

أي: فإن تبين منه بعد ذلك النطق الذي نطقه (ما يخالف الإسلام قُتِلَ) أي: لا يكون النطق مفيدًا إذا خالف دين الإسلام بناقض من نواقضه، وكفر من جنس ما يُكَفَّر به المرء، واستدل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على صحة ذلك بقوله: (لقوله ـ أي: تعالى ـ ﴿ فَتَبَيَّنُواْ﴾) وسبق أنه بمعنى: تثبتوا.

---

(١) وأخرج الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ من حديث ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: لقِيَ ناسٌ من المسلمين رجلاً في غُنَيْمَةٍ له فقال السلامُ عليكم فأخذوه فقتلوه وأخذوا تلك الغُنَيْمَة فنزلت: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السَّلَمَ لستَ مؤمنًا﴾ وقرأها ابنُ عبَّاس (السَّلام).

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ، مَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتُ أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ الإِسْلاَمَ وَالتَّوْحِيدَ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ إِلاَّ أَنْ يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ. وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ الَّذِي قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»، وَقَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ»، هُوَ الَّذِي قَالَ فِي الْخَوَارِجِ: «أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»[1]، «لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[2] مَعَ كَوْنِهِمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ عِبَادَةً، وَتَهْلِيلاً، حَتَّى إِنَّ

قوله: {وَلَوْ كَانَ لاَ يُقْتَلُ إِذَا قَالَهَا لَمْ يَكُنْ لِلتَّثَبُّتِ مَعْنًى}. أي: لم يكن لقول الله: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الذي هو بمعنى (تثبتوا) معنًى إذا كانت (لا إلَهَ إلا اللهُ) تعصمه مطلقًا حتى الموت، وإنما يكون لها معنًى وذلك بأن التثبُّت يقع بعد النطق؛ لأنه قد يأتي عليها من العوارض الكفرية ما يبطلها.

قوله: {وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الآخَرُ وَأَمْثَالُهُ . . .}.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ جوابًا عن الأحاديث الأخرى المحتج بها عند القوم.

---

(١) أخرج الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ (عن علي قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ سيخرجُ في آخر الزمان قومٌ أحداثُ الأسنان سفهاءُ الأحلامِ يقولونَ من خيرِ قول البرية يقرءون القرآن لا يجاوزُ حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرقُ السَّهْمُ من الرميَّة فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم عند الله يوم القيامة).

(٢) أخرج الشيخان ـ واللفظ لمسلم ـ من حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ وفيه (. . . فقال رسولُ الله ﷺ: إنَّ مِنْ ضِئْضِيء هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوزُ حناجرهم يقتلون أهل الإسلام ويَدَعُونَ أهل الأوثان يمرقون من الإسلام كما يمرقُ السَّهْمُ من الرميَّة لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ).

الصَّحَابَةَ يَحْقِرُونَ أَنفُسَهُمْ عِنْدَهُمْ، وَهُمْ تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَابَةِ. فَلَمْ تَنْفَعْهُمْ (لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)، وَلاَ كَثْرَةُ الْعِبَادَةِ، وَلاَ ادِّعَاءُ الإِسْلاَمِ لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُخَالَفَةُ الشَّرِيعَةِ. وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قِتَالِ الْيَهُودِ، وَقِتَالِ الصَّحَابَةِ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ـ بَنِي حَنِيفَةَ. وَكَذَلِكَ أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْزُوَ بَنِي الْمُصْطَلِقْ لَمَّا أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ مَنَعُوا الزَّكَاةَ[1]، حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ﴾ الآية [الحجرات: ٦]، وَكَانَ الرَّجُلُ كَاذِبًا عَلَيْهِمْ. فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ مَا ذَكَرْنَا.

وحاصل الجواب شيئان:

أما الأول:

فهو ما سبق من إجابة أنها توجب الكف عنه ثم التثبت في أمره، فإن وقع كفر بعدُ: أوجب حِلّ دمه وماله.

وأما الثاني:

فهو أن قائل تلك الأحاديث هو النَّبِيّ ﷺ، وأصحابه ـ رضوان الله عليهم ـ مخاطبون بها، وهم أفقه الناس قلوبًا لمراد النَّبِيِّ ﷺ؛ وقد ثبت أنهم استحلُّوا دماءَ وأموال أُناس قالوا (لا إلَهَ إلا اللهُ)، فكيف يُؤْخذ بعض كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، ويُترك بعض؛ ما هذا إلا لشهوة أو هوى، وينبغي أن يؤخذ الأمر كله، وأخذه كله يوجب بطلان ما ذكرتم من شُبْهَة.

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٤/ ٢٧٩).

. . . .

وذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أمثلة في ذلك ـ وقد سبقت ـ وزاد عليها أن النَّبِيَّ ﷺ أراد أن يغزوا بني المصطلق لَمَّا أخبره رجل منهم أنهم منعوا الزكاة حتى أنزل الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ۝٦ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾ [الحجرات: ٦-٨].

وقصة النَّبِيِّ ﷺ مع القوم أخرجها ابن جرير الطبري في «تفسيره» وكذا غيره[١].

---

(١) أخرج الإمام أحمد بسنده (. . . عن الحارث بن أبي ضرار الخزاعي قال: قدمت على رسول الله ﷺ فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به، فدعاني إلى الزكاة فأقررت بها، وقلت: يا رسول الله أرجع إلى قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة فمن استجاب لي جمعت زكاته فيرسل إليَّ رسول الله ﷺ رسولاً لإبَّان كذا وكذا ليأتيك ما جمعتُ من الزكاة، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الإبان الذي أراد رسول الله ﷺ أن يبعث إليه احتبس عليه الرسولُ فلم يأته، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخطةٌ من الله عز وجل ورسوله، فدعا بسروات قومه فقال لهم: إن رسول الله ﷺ كان وقَّت لي وقتًا يرسل إليَّ رسولَه ليقبض ما كان عندي من الزكاة، وليس من رسولِ الله ﷺ الْخُلْفُ، ولا أرى حبس رسولِهِ إلا من سخطةٍ كانت، فانطلقوا فنأتِيَ رسولَ الله ﷺ، وبعث رسولُ الله ﷺ الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة، فلما أن سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فَرِقَ، فرجع فأتى رسول الله ﷺ وقال: يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي، فضرب رسولُ الله ﷺ البعثَ إلى الحارث فأقبل الحارث بأصحابه إذ استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث=

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَسْتَغِيثُونَ بِآدَمَ، ثُمَّ بِنُوحٍ، ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِعِيسَى فَكُلُّهُمْ يَعْتَذِرُونَ، حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ. قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِغَيْرِ اللهِ لَيْسَتْ شِرْكًا.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ شُبْهَة عند القوم في باب الاستغاثة؛ إذ إن الإمام ومن معه كانوا ينكرون عليهم الاستغاثة بالأولياء والقبور وما إلى ذلك، فقالوا: كيف تنكرون علينا الاستغاثة بأولئك، وقد وقعت الاستغاثة ببعض الآدميين، وهو ما جاء في حديث الشفاعة الطويل وقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما[1].

والاستغاثة: مأخوذة من الغوث وهي نزول الشدة، فالاستغاثة طلب الغوث لإزالة تلك الشدة، قاله شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» وغيرها.

= فقالوا: هذا الحارث فلمَّا غَشِيَهُمْ قال لهم: إلى مَنْ بُعِثْتُمْ؟ قالوا: إليك، قال: ولِمَ؟ قالوا: إن رسول الله ﷺ كان بعث إليك الوليد بن عقبة فزعم أنك منعته الزَّكاة وأردت قَتْلَهُ، قال: لا والذي بعث محمدًا بالحق ما رأيته ولا أتاني، فلما دخل الحارث على رسول الله ﷺ قال: منعت الزكاة وأردت قتل رسولي؟ لا والذي بعثك بالحق ما رأيته بتة ولا أتاني وما أقبلتُ إلا حين احتبس عليَّ رسولُ رسولِ الله ﷺ خشيتُ أن تكونَ كانت سخطةً من الله عز وجل ورسوله، قال: فنزلتِ الحجرات ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ إلى هذا المكان ﴿فضلاً من الله ونعمة والله عليم حكيم﴾.

(١) الحديث أخرجه الشيخان بعدة روايات، وهذه إحدى روايات البخاري: (. . عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول إن الناس يصيرون يوم القيامة جُثًا كلُّ أُمَّةٍ تتبع نبيَّها يقولون يا فلان اشفع يا فلان اشفع حتى تنتهي الشفاعةُ إلى النَّبِيِّ ﷺ فذلك يوم يبعثه الله المقامَ المحمود).

فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: سُبْحَانَ مَنْ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِ أَعْدَائِهِ فَإِنَّ الاسْتِغَاثَةَ بِالْمَخْلُوقِ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ لاَ نُنْكِرُهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [القصص: ١٥]، وَكَمَا يَسْتَغِيثُ إِنْسَانٌ بِأَصْحَابِهِ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهِ فِي أَشْيَاءَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا الْمَخْلُوقُ. وَنَحْنُ أَنْكَرْنَا اسْتِغَاثَةَ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا عِنْدَ قُبُورِ الأَوْلِيَاءِ، أَوْ فِي غَيْبَتِهِمْ فِي الأَشْيَاءِ الَّتِي لاَ يَقْدِرُ عَلَيْهَا إِلاَّ اللهُ ـ تَعَالَى ـ. إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَالاسْتِغَاثَةِ بِالأَنْبِيَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرِيدُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَدْعُوا اللهَ أَنْ يُحَاسِبَ النَّاسَ حَتَّى يَسْتَرِيحَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ كَرْبِ الْمَوْقِفِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ، يُجَالِسُكَ، وَيَسْمَعُ كَلاَمَكَ، تَقُولُ لَهُ: ادْعُ لِي، كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ. وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَحَاشَا، وَكَلاَّ أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ ذَلِكَ عِنْدَ قَبْرِهِ بَلْ أَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ دُعَاؤُهُ بِنَفْسِهِ؟

هذه الجملة فيها جواب على الشُّبْهَة السابقة، وحاصلها: أن الاستدلال من أولئك الخصوم كان في غير محل النِّزاع، إذ إن الاستغاثة نوعان:

النوع الأول:

فاستغاثة جائزة، وهي استغاثة بمخلوق فيما يقدر عليه ويكون حاضرًا، وهذه جاء بجوازها القرآن والسنة ووقعت، ومن أدلتها: ما يقع من الناس في وقت الكرب العظيم يوم القيامة عندما يذهبون إلى الأنبياء؛ لأنهم ممن يقدرون على ذلك، ولذلك استشفعوا بهم، فمنهم من أبان أنه لا يقدر على

. . . .

الأمر المطلوب، أو أنه لا يستطيع ذلك لانشغاله بكرب عنده، أو ذنب أذنبه أو نحو ذلك.

وأما النوع الثاني:

فاستغاثة ممنوعة محرمة، وهي أن يُستغاث بغير حاضر أو بغائب، أو بما لا يقدر المرء عليه، وهذا هو محل النِّزاع بين الخصوم وأهل التوحيد، فلا يكون ما ذكروه دليلاً على صحة ما أرادوه.

ثم ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ معنى الحديث الذي استدلوا به وهو ما جاء من شفاعة يوم القيامة حيث قال: (إذا ثبت ذلك فالاستغاثة بالأنبياء يوم القيامة، يريدون منهم أن يدعوا الله أن يحاسب الناس حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف) أي: توسَّلُوا بدعاء العبد الصالح، ومنهم الأنبياء، والتَّوَسُّل بدعاء العبد الصالح لا شيء فيه؛ لأنه من جنس الطلب، فالتَّوَسُّل: اتخاذ شيء وسيلة، والسؤال هو الطلب، فهم يسألونهم أن يدعوا الله، فكاشف الكرب هو الله، والمدعو هو الله، وإنما هؤلاء طُلِبَ منهم أن يسألوا الله، وأن يدعوا الله بأن يكشف الكرب في ذلك الموقف العصيب، فلم يكن فيه محظور؛ ولذلك قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **{وَهَذَا جَائِزٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ}** أي: **{أَنْ تَأْتِيَ عِنْدَ رَجُلٍ صَالِحٍ، يُجَالِسُكَ وَيَسْمَعُ كَلاَمَكَ تَقُولُ لَهُ: ادْعُ لِي، كَمَا كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ فِي حَيَاتِهِ}**، أي: كان أصحاب النبي ﷺ يسألونه في حياته الدعاء. ـ يعني: بعضهم لا كلهم ـ فمنهم من كان يسأل النَّبِيّ ﷺ الدعاء لا لنفسه؛ ولكن للمسلمين، وهذا ما كان عليه أكابر الصحابة؛ ولذلك يقول شيخ الإسلام كما في «المجموع»: (ولهذا لم

. . . .

يعرف قط أن الصدِّيق ونحوه من أكابر الصحابة سألوا شيئًا من ذلك، ولا سألوه أن يدعو لهم، وإن كانوا يطلبون منه أن يدعو للمسلمين[١]، وإنما كان سأله ذلك بعض المسلمين كما سأله الأعمى أن يرد عليه بصره، وكما سألته أُم سليم أن يدعو الله لخادمه أنس[٢]، وكما سأله أبو هريرة أن يدعو الله أن يُحَبِّبَه وأُمه إلى عبادة المؤمنين[٣]، ونحو ذلك). وسبق في «شرح التوحيد» أن الدعاء نوعان[٤].

---

(١) أخرج البخاري من حديث: إيلاء النَّبِيِّ ﷺ من نسائه شهرًا ـ عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ وفيه: (. . . فقلتُ ادْعُ اللهَ فليُوَسِّعْ على أُمَّتك فإن فارس والروم وُسِّعَ عليهم وأُعطُوا الدنيا وهم لا يعبدون الله، وكان مُتَّكِئًا، فقال: أَوَفِي شَكٍّ أنت يا ابن الخطاب! أولئك قومٌ عُجِّلَتْ لهم طيباتُهُمْ في الحياةِ الدنيا، فقلتُ: يا رسول الله استغفر لي . .).

(٢) أخرج مسلم بسنده: (. . . عن أنسٍ قال: جاءت بي أُمِّي أُمُّ أنسٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ وقد أَزَّرَتْنِي بنصفِ خِمَارِهَا وَرَدَّتْنِي بنصفِهِ فقالت يا رسول الله هذا أُنَيْسٌ ابْنِي أَتَيْتُكَ به يخدُمُكَ فادْعُ اللهَ له فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ قال أَنَسٌ فَوَاللهِ إِنَّ مَالِي لكثيرٌ وإن وَلَدِي وَوَلَدَ وَلَدِي لَيَتَعَادُّون على نحوِ المائة اليوم).

(٣) روى مسلم بسنده عن أبي هريرة في قصة إسلام أمه وفيه: (. . . قال: قلت يا رسولَ اللهِ ادع اللهَ أن يُحَبِّبَنِي أنا وأُمِّي إلى عباده المؤمنين ويُحَبِّبَهُمْ إلينا قال فقال رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ عُبَيْدَكَ هذا يعني أبا هريرة وأُمَّهُ إلى عبادك المؤمنين وحَبِّبْ إليهم المؤمنينَ فما خُلِقَ مُؤمنٌ يسمعُ بي ولا يراني إلا أحبَّني).

(٤) والآتي مقتبس بتصرف من شرح «كتاب التوحيد» الموسوم بـ «إفادة المستفيد»: (ومِنْ ثَمَّ يعرف أن الاستغاثة أخص من الدعاء مطلقًا إذ إن الدعاء قد يكون عند نزول شدة وقد يكون في حال الرخاء، وهذا متعلِّق بدعاء المسألة لا بدعاء العبادة والثناء إذ إن الدعاء قسمان:
أما القسم الأول: فيسمونه: دعاء الطلب والمسألة، وهو طلب العبد منفعة، إما بجلب مصلحة أو بدفع مضرة، ويُستدل على هذا النوع بوجود الطلب والسؤال في مثل هذا الدعاء سواءً كان في القرآن أو أدعية السنة أو غير ذلك. =

ثم نبه المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ على الصورة التي يكثر بروزها من المخالفين والخصوم، وأنها لا تندرج تحت الاستدلال الذي ذكروه، وهي: دعاء ولي يُزعم في قبر من القبور؛ لأنه غير حاضر؛ بل ميت، فكيف يدعى دعاء عبادة ودعاء العبادة لا يكون إلا لله سبحانه.

قوله: {**بَلْ أَنْكَرَ السَّلَفُ عَلَى مَنْ قَصَدَ دُعَاءَ اللهِ عِنْدَ قَبْرِهِ، فَكَيْفَ دُعَاؤُهُ بِنَفْسِهِ؟**}.

يشير المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى نحو ما أخرجه الضياء في «المختارة» وحسَّنه ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي»: أن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رأى رجلاً يجيء إلى فُرْجة عند قبر النَّبِيِّ ﷺ فيدخل فيها فيدعو، فنهاه. وقال: ألا أحدثكم حديثًا سمعته عن أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا، فإن تسليمكم يبلغني أين كنتم»[1].

= وأما القسم الثاني: فيسمى بـ: دعاء العبادة والثناء، وهو مُتَعَلِّق بجنس العبادة، إذ إن كل عبادة يعملها العبد فلسان حاله يطلب من الله تعالى جنته ويسأله البعد عن ناره، ولذلك عُدَّ دعاء من هذا الباب، وإلا فالأصل إذا أطلق الدعاء في لسان الشارع أن يُقصد به القسم الأول وهو دعاء المسألة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (أكثر أهل العلم أجمعوا على أن المقصود في جمل الدعاء الموجودة في القرآن والسنة وكلام الصحابة أن المقصود بذلك دعاء الطلب والمسألة) قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو الأصل إذا أُطلق).

(١) أخرج أحمد وأبو داود ـ واللفظ للأول ـ (عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: لا تتخذوا قبري عيدًا ولا تجعلوا بيوتكم قبورًا وحيثما كنتم فصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني).

وَلَهُمْ شُبْهَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا أُلْقِيَ فِي النَّارِ اعْتَرَضَ لَهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْهَوَاءِ فَقَالَ: أَلَكَ حَاجَةٌ؟ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَمَّا إِلَيْكَ فَلاَ. قَالُوا: فَلَوْ كَانَتِ الاسْتِغَاثَةُ بِجِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شِرْكًا لَمْ يَعْرِضْهَا عَلَى إِبْرَاهِيمَ.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ شُبْهَة للخصوم، حقيقتها: ذكر مثل وقع للاستشفاع بغير الله عزَّ وجلَّ إمكانًا، فدل على جوازه استعمالاً، وذلك ما أخرجه ابن جرير الطبري[1] من خبر المعتمر التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض أصحابه أنه ذكر أن جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ عرض لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لما أُضْرِمَتْ له النار، وأُلْقِيَ فيها، فعرض عليه المساعدة، وأن ينفعه في ذلك الوقت، فقال له إبراهيم: (أَمَّا إِلَيْكَ فَلا).

فَعَرْضُ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ على نبي الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ المساعدة في مثل هذا: دليل على جواز إيقاع تلك المساعدة والاستشفاع بالغير في مثل هذه النازلة، وهذه النازلة كرب، وطلب زوال الكرب والشدة هو ما يسمى في اللُّغَة: استغاثة، فكون الأمر سائغًا إيقاعه بدليل عرض جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ على نبي الله إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ ذلك: دليل على صحة ما يفعله أولئك عند القبور من دعاء الأولياء فيها بزعمهم ونحو ذلك.

---

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (١٧/ ٤٥)، وعزاه ابن كثير في «تفسيره»: (٣/ ١٩٣) إلى بعض السلف.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مِنْ جِنْسِ الشُّبْهَةِ الأُولَى فَإِنَّ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْفَعَهُ بِأَمْرٍ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ - كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ - ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، فَلَوْ أَذِنَ اللهُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ نَارَ إِبْرَاهِيمَ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الأَرْضِ، وَالْجِبَالِ، وَيُلْقِيَهَا فِي الْمَشْرِقِ، أَوْ الْمَغْرِبِ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَه اللهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يَضَعَ إِبْرَاهِيمَ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ لَفَعَلَ، وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ لَفَعَلَ. وَهَذَا كَرَجُلٍ غَنِيٍّ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ يَرَى رَجُلاً مُحْتَاجًا، فَيَعْرِضُ عَلَيْهِ أَنْ يُقْرِضَهُ أَوْ يَهَبَهُ شَيْئًا يَقْضِي بِهِ حَاجَتَهُ، فَيَأْبَى ذَلِكَ الرَّجُلُ الْمُحْتَاجُ أَنْ يَأْخُذَ، وَيَصْبِرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ اللهُ بِرِزْقٍ لاَ مِنَّةَ فِيهِ لأَحَدٍ. فَأَيْنَ هَذَا مِنْ اسْتِغَاثَةِ الْعِبَادَةِ وَالشِّرْكِ - لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ؟ -.

هذه الجملة فيها رد على الخصوم، وحقيقته مثل الرد على الشُّبْهَة التي سبقتها؛ من كون جبريل عليه السلام لَمَّا عرض ما عرض إنما عرض شيئًا جائزًا وهو الاستغاثة بحي قادر على ما يقدر عليه، وجبرائيل عليه السلام قادر على ذلك بإذن الله سبحانه وتعالى، ثم ذكر المصنف رحمه الله مثلاً على ذلك بالغني مع المحتاج، ليبين الأمر بجلاء، فحاصل الأمر: أنه استدلال في غير محل النِّزاع.

وَلْنَخْتِمْ الْكِتَابَ بِذِكْرِ آيَةٍ عَظِيمَةٍ مُهِمَّةٍ تُفْهَمُ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنْ نُفْرِدُ لَهَا الْكَلاَمَ لِعِظَمِ شَأْنِهَا، وَلِكَثْرَةِ الْغَلَطِ فِيهَا، فَنَقُولُ: لاَ خِلاَفَ أَنَّ التَّوْحِيدَ لاَبُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ، وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلِ: فَإِنْ اخْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ الرَّجُلُ مُسْلِمًا: فَإِنْ عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُعَانِدٌ، كَفِرْعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، وَأَمْثَالِهِمَا. وَهَذَا يَغْلَطُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، يَقُولُون: هَذَا حَقٌّ، وَنَحْنُ نَفْهَمُ هَذَا، وَنَشْهَدُ أَنَّهُ الْحَقُّ، وَلَكِنْ لاَ نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَهُ، وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلاَّ مَنْ وَافَقَهُمْ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الأَعْذَارِ. وَلَمْ يَعْرِفْ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهُ إِلاَّ لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَارِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [التوبة: ٩]، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآيَاتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦].

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أول خاتمة هذا الكتاب المبارك، وأكد فيها على أمر وهو أن التوحيد والاعتقاد يتعلَّق بأمور ثلاثة:

أولها: القلب قولاً وعملاً.

وثانيها: اللسان قولاً.

وثالثها: الجوارح عملاً.

فللقلب قولٌ وهو التصديق، وله عملٌ كالمحبة والرضا والسخط وما إلى ذلك، وكذلك الحال مع اللسان والجوارح الظاهرة، فلابد من تخليص هذه الثلاثة، وما يَتْبَعُهَا من أقوال وأعمال من الشرك، وكونها على

التوحيد الحق؛ ولذلك قال: (فإن اختلَّ شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا) فلابد من اجتماع العلم مع العمل، ولابد من اجتماع قول وعمل القلب مع قول اللسان، وعمل الجوارح.

ثم ضرب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلة على من كان مُقِرًّا مُعْتَقِدًا صحة ما جاء به النبيون، ولكن عاند واستكبر فلم يَنْقَدْ لهم بجوارحه ولا بلسانه، ومَثَّلَ على ذلك بالمعاند المستكبر: فرعون وإبليس ومن مشى مشيهما، فإن (إبليس) أبى واستكبر عن الحق مع علمه ومعرفته به، وإقراره به[1]، وكذلك الحال مع فرعون[2].

قوله: {**وَلَمْ يَعْرِفْ الْمِسْكِينُ أَنَّ غَالِبَ أَئِمَّةِ الْكُفْرِ يَعْرِفُونَ الْحَقَّ، وَلَمْ يَتْرُكُوهُ إِلاَّ لِشَيْءٍ مِنَ الأَعْذَارِ**}.

أي: المسكين في باب الاعتقاد. وقوله: (غالب أئمة الكفر): من أئمة الكفر بل إمامه إبليس ـ لعنه الله ـ، وكذا فرعون، ومن حذا حذوهما. وقوله: (إلا لشيء من الأعذار) أي: عندهم؛ من أعذارهم: الكبر، من أعذارهم: أن الله لم يجعل النبي منهم كما قاله بنو حنيفة، وكذا قاله آخرون، ويُحكى عن أبي جهل أنه قال ذلك، وكذلك عن الوليد بن المغيرة أنه قال: لِمَ جاءت النبوة في محمد وتُرِكنا؟

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤].

(٢) قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٣-١٤].

فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلاً ظَاهِرًا ـ وَهُوَ لاَ يَفْهَمُ، وَلاَ يَعْتَقِدُ بِقَلْبِهِ ـ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الْكَافِرِ الْخَالِصِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

قوله: {كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱشْتَرَوْا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾}.

أي: من الأعذار: اشتراؤهم بآيات الله شيئًا من الدنيا من رئاسة، ومنصب، ومال، وما إلى ذلك.

قوله: {وَلاَ يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ بَلَدِنَا إِلاَّ مَنْ وَافَقَهُمْ}.

(لا يجوز): من الجواز وهو نفاذ الشيء، تقول: جُزْتُ البلد إذا مضيت من عنده، (ولا يجوز عند أهل بلدنا): أي: لا ينفذ عند أهل بلدنا، (إلا من وافقهم): أي: على ما هم عليه، فهذا أحد الأعذار التي يذكرها أولئك في كفرهم، تجد الرجل قد علم بالتوحيد الحق، ولكنه يقول: قومنا لا يأخذون بهذا، فلابد عندهم من الاستشفاع بالأولياء الذين قد دفنوا بزعمهم ونحو ذلك، فهو وإن كان حقًّا لكن قومنا لا يوافقوننا على ذلك، ولا ينفذون رأينا وقولنا عندهم.

قوله: {فَإِنْ عَمِلَ بِالتَّوْحِيدِ عَمَلاً ظَاهِرًا...}.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللهُ القسم المغاير للقسم الأول:

أما القسم الأول: فأُناس قد أظهروا التوحيد في أشياء كثيرة، ولكنهم لم ينقادوا في أشياء، فوقع الكفر.

وأما القسم الثاني: فأُناس الإقرار غير موجود في أنفسهم، ولكن الأعمال الظاهرة موجودة من النطق بـ(لا إلَهَ إلا اللهُ) والصلاة وما إلى ذلك، فهؤلاء هم المنافقون وهم أشر من الكافر الخالص؛ لأن الكافر

وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ تَبِينُ لَكَ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا فِي أَلْسِنَةِ النَّاسِ: تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دُنْيَاهُ، أَوْ جَاهِهِ، أَوْ مُلْكِهِ. وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لاَ بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لاَ يَعْرِفُه.

الخالص معلوم إنكاره، وبائن ما هو فيه من بطلان؛ خلافًا للمنافق فإنه يظهر أنه من المسلمين وهو في الحقيقة ليس منهم.

قوله: {وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَوِيلَةٌ}.

أي: مسألة تعلق العمل بالاعتقاد، وأن ما كلّ مَنْ عَمِل ولم يُقِرّ: مسلم، ومنه أهل النفاق الذين لا يقرون، وإنما يعملون بدون إقرار، فهؤلاء أيضًا كفار، فلابد من اجتماع الاعتقاد المُتَعَلِّق بالقلب، وقول اللسان، وعمل الأركان في باب التوحيد والديانة.

قوله: {تَرَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ، وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ؛ لِخَوْفِ نَقْصِ دُنْيَاهُ، أَوْ جَاهِهِ، أَوْ مُلْكِهِ. وَتَرَى مَنْ يَعْمَل بِهِ ظَاهِرًا لاَ بَاطِنًا، فَإِذَا سَأَلْتَهُ عَمَّا يَعْتَقِدُهُ بِقَلْبِهِ إِذَا هُوَ لاَ يَعْرِفُه}.

أي: يعرف التوحيد، ويترك العمل به؛ (لخوف نقص دنياه) من مال ونحوه، (أو جاهه): وهي المنْزلة والرفعة والقدر، (أو ملكه) أي: الذي امتلكه سواء كان قليلاً أو كثيرًا؛ فهو يترك التوحيد لأجل مصالح دنيوية، فتارك التوحيد مع علمه به كافر، كمظهر التوحيد مع عدم إقراره وهو المنافق، وهو ما أشار إليه بقوله: (وترى من يعمل به ظاهرًا لا باطنًا) يعني: أهل النفاق.

وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِفَهْمِ آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى: أُولاَهُمَا: مَا تَقَدَّمَ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٦]. فَإِذَا تَحَقَّقْتَ أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ ـ الَّذِينَ غَزَوا الرُّومَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَفَرُوا بِسَبَبِ كَلِمَةٍ قَالُوهَا عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، وَيَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الآية الأولى وهي قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[1] قيلت لمن صاحب النَّبِيَّ ﷺ وغزا مع النَّبِيِّ ﷺ أعظم دول الكفر في وقته وهم الروم.

قوله: {تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِالْكُفْرِ، وَيَعْمَلُ بِهِ خَوْفًا مِنْ نَقْصِ مَالٍ، أَوْ جَاهٍ أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ أَعْظَمُ مِمَّن يَتَكَلَّمُ بِكَلِمَةٍ يَمْزَحُ بِهَا}.

أي: أنه أعظم ممن قال كلمة الكفر مازحًا، فمن يقول: نحن في دولة أو بلد مضوا على هذه السنة من الاستشفاع بالولي ونداء الولي من قولهم:

---

(١) يقول ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «التفسير»: (وقال عبد الله بن وهب: أخبرني هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأيت مثل قرائنا هؤلاء أرغب بطونًا ولا أكذب ألسنا ولا أجبن عند اللقاء. فقال رجل في المسجد: كذبت ولكنك منافق لأخبرن رسول الله ﷺ. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ونزل القرآن فقال عبد الله بن عمر أنا رأيته متعلقًا بحقب ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة وهو يقول: يا رسول الله إنما كنا نخوض ونلعب ورسول الله ﷺ يقول: ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾).

وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا﴾ الآية [النحل: ١٠٦]، فَلَمْ يَعْذُرُ اللهُ مِنْ هَؤُلاَءِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ مَعَ كَوْنِ قَلْبِهِ مُطْمَئِنًّا بالإِيمَان، . . .

يا سيد بدوي أو نحو ذلك، فنحن نوافقهم حتى نستميل قلوبهم، ندعوهم إلى الله عزَّ وجلَّ، كذا يزعم بعضهم، ولا شك أن موافقتهم لأجل دنيا أو نحوه كفر بالله عزَّ وجلَّ أشد من كفر المازح، لِمَ؟ لأن المازح في الأصل لم يقصد ما أتى به خلافًا لهذا فإنه يقصده مع علمه به؛ وَمِنْ ثَمَّ كان تأوُّله خاطئًا، وكان قاصدًا لما قال، وكان يريد شيئًا من المتاع من مصالح دنيوية من مال أو قدر وجاه أو مداراة، والمداراة هنا بمعنى المداهنة، أو المداراة المذمومة.

فالمداراة نوعان:

مداراة ممدوحة: وهي أن تداري الشخص بحيث لا تقع في باطل.

وأما المداراة المذمومة: فبمعنى المداهنة.

قوله: {وَالآيَةُ الثَّانِيَةُ: . . .}.

هذه الجملة ذكر فيها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ الآية الثانية التي ختم بها هذه الخاتمة لكتابه المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ وهي قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ ظاهر الآية أن الله لا يعذر أحدًا وقع في الكفر، إلا في حالة واحدة.

وهي ما إذا أكره بقتل أو بضرب شديد يخشاه، يقع عليه وعلى جسده، ونحو ذلك مع كون القلب مطمئنًا بالإيمان، فإن هذا معذور، فهما شرطان:

وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، سَوَاءٌ فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ طَمَعًا، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ، أَوْ مَشَحَّةً بِوَطَنِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عَشِيرَتِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَغْرَاضِ إِلاَّ الْمُكْرَهَ. فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ:

الأُولَى: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾، فَلَمْ يَسْتَثْنِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ.

أما الشرط الأول: فوجود الإكراه.

أما الشرط الثاني: فطمأنينة القلب بالإيمان.

فإذا وقع الإكراه، ولكنَّ القلب ليس مطمئنًا بالإيمان فهو كافر، وإذا وقعت الطمأنينة القلبية بالإيمان، ولكن فعل الكفر ولم يكره عليه فهو كافر، كبني حنيفة الذين كانت قلوبهم مطمئنة بـ (لا إلَهَ إلا اللهُ) وما إليها، ولكنهم أوقعوا كفرًا أوجب حل دمائهم وأموالهم.

قوله: {**وَأَمَّا غَيْرُ هَذَا**}.

أي: تلك الحالة بشرطيها.

قوله: {**فَقَدْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ، سَوَاءٌ فَعَلَهُ خَوْفًا، أَوْ طَمَعًا، أَوْ مُدَارَاةً لأَحَدٍ، أَوْ مَشَحَّةً بِوَطَنِهِ**}.

أي: من تخلف عنه ذانك الشرطان، ففعل الشرك (خوفًا أو طمعًا): أي: في دنيا، (أو مداراة لأحد): وهو بمعنى المداهنة أو المداراة المذمومة، (أو مشحة): أي: بخلاً، (بوطنه): أي: لا يريد الاستيلاء على وطنه أو الذهاب من وطنه فيوافق أهله في كفرهم، أو يعاون أهل الكفر في كفرهم.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يُكْرَهُ إلاَّ عَلَى الْعَمَلِ، وَالْكَلاَمِ، وَالْفِعْلِ، لاَ عَقِيدَةِ الْقَلْبِ، فَلاَ يُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ.

أما موافقة أهل الكفر في بلده فكأن يكون في بلد يقولون بكفر فهو يوافقهم في كفرهم، ويقول بقولهم؛ لأنهم من أهل بلده حَمِيَّة لهم.

وأما الثاني: فهو أن ينصرهم، ومعناه موالاة ونصرة الكافرين على المسلمين؛ لنسبته إلى وطن الكفار.

قوله: {**أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ عَشِيرَتِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ فَعَلَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَزْحِ، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَغْرَاضِ**}.

وثَمَّ أغراض أُخر أشار إليها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (أو لغير ذلك من الأغراض).

قوله: {**إلاَّ الْمُكْرَهَ**}.

أي: مع كون قلبه مطمئنًا بالإيمان، فالشرطان لابد منهما في هذا المستثنى.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: {**فَالآيَةُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ:**}.

أي: على ما ذكرناه من عدم العذر إلا في حالةٍ تَوَفَّر فيها شرطان:

قوله: {**الأولى: قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾**}.

فلم يستثن إلا من أكره. أي: لم يستثن غيره ممن تعلَّق بغرض من الأغراض التي ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ شيئًا منها كخوف وطمع ومداهنة وبخل بوطن، وما إلى ذلك.

قوله: {**وَمَعْلُومٌ أَنَّ الإِنْسَانَ لاَ يُكْرَهُ إلاَّ عَلَى الْعَمَلِ، وَالْكَلاَمِ، وَالْفِعْلِ، لاَ عَقِيدَةِ الْقَلْبِ، فَلاَ يُكْرَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ**}.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ الآية [النحل: ١٠٧]، فَصَرَّحَ أَنَّ الْعَذَابَ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ، وَالْجَهْلِ، وَالْبُغْضِ لِلدِّينِ، أَوْ مَحَبَّةَ الْكُفْرِ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

حاصله أن الإكراه يقع على الظاهر، والظاهر يتعلَّق بشيئين:

أما الأول: فاللسان.

وأما الثاني: فالأركان ـ الجوارح الظاهرة ـ.

إلا أنه لا يقع على قول القلب وعمل القلب؛ لأنه أمر خفي مستور لا يُعلم، فإذا وقع الكفر في القلب، فإن ذلك مُؤْذِن بكفر صاحبه ولو أُكْرِه، وإذا وقع الكفر بالظاهر مع طمأنينة القلب به دون إكراه فإن صاحبه كافر، وإذا وقع الإكراه مع طمأنينة القلب بالإيمان، وقال بلسانه أو فعل بجارحته شيئًا من الكفر فإن ذلك معذور.

قوله: {الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧]، فَصَرَّحَ أَنَّ الْعَذَابَ لَمْ يَكُنْ بِسَبَبِ الاعْتِقَادِ، وَالْجَهْلِ، وَالْبُغْضِ لِلدِّينِ، أَوْ مَحَبَّةَ الْكُفْرِ}.

أي: ما يتعلَّق بعمل القلب، وتصديق القلب، وهو أمر باطن.

قوله: {وَإِنَّمَا سَبَبُهُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حَظًّا مِنْ حُظُوظِ الدُّنْيَا، فَآثَرَهُ عَلَى الدِّينِ، وَاللهُ أَعْلَمُ}.

أي: لسبب غرض من الأغراض آثر ذلك الغرض على توحيد الله ودين الله الذي يجب اعتقاده وإبقاؤه في الفؤاد منطلقًا أيضًا على الجوارح، فإذا

. . . .

وقعت المخالفة في عمل القلب وقوله، ولو كان في حالة إكراه ـ في باب الاعتقاد ـ فإن ذلك كفر بالله؛ لأن عمل القلب وقوله لا يكره عليه أحد.

وبهذا نختم هذا الكتاب المبارك، ونسأله سبحانه وتعالى علمًا نافعًا، وعملاً صالحًا، والله أعلم، وصلى الله وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

تم بحمد الله في شهر الله المحرم

سنة ١٤٢٠هـ

الفهرست

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة